قسم علم الاجتماع

الفرقة الثانية

اسم المقرر: علم الاجتماع الريفى

العام الجامعى 2024م / 2025م

أستاذ المقرر/ د على طلبه محمد

كلية الأداب بقنا

دراسات في علم الاجتماع الريفى

والتنمية الريفية

د على طلبه محمد

حقوق التأليف:
جميع حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة ولا يجوز إعادة طبع واستخدام كل أو جزء من هذا الكتاب إلا وفقا للأصول العلمية المتعارف عليها.

اسم الكتاب: دراسات في علم الاجتماع الريفى والتنمية الريفية
اسم المؤلف: د على طلبه محمد إبراهيم حزين
رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق: 15094 / 2000
مطبعة أطلس التجارية، قنا، شارع مصطفى كامل

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة :	5-3
الباب الأول علم الاجتماع الريفى " مفاهيم ودراسات "	195 -6
الفصل الأول : ميدان علم الاجتماع الريفى .	67-8
الفصل الثانى : أشكال الاستيطان الريفى .	103-68
الفصل الثالث : الفروق الريفية الحضرية .	148-104
الفصل الرابع : واقع النظرية في علم الاجتماع الريفى .	195-149
الباب الثانى القرية المصرية بين التبعية والتطوير	350-196
الفصل الخامس : الهجرة الريفية الحضرية .	251-198
الفصل السادس : جهود تنمية القرية المصرية .	319-252
الفصل السابع : القرية المصرية بين التبعية والتطوير.	350-320
المراجع والمصادر	366-351

دراسات في علم الاجتماع الريفي
والتنمية الريفية

مقدمة:

تعتبر قضية المجتمع الريفي والتنمية الريفية من القضايا الرئيسية في علم الاجتماع وبخاصة في السنوات الأخيرة، الأمر الذي جعل بعض علماء الاجتماع يفردون لتلك القضية مؤلفات بكاملها، والسبب في ذلك أن أكثر من نصف سكان المعمورة يقطنون مناطق ريفية معظمهم في الدول النامية أو حديثة العهد بالتنمية، ومن ثم فإن تلك المجتمعات شكلت اهتمام كثير من الباحثين والدارسين وكانت الشغل الشاغل للقادة وصناع القرار في الدول النامية.

ومن هنا كانت **القرية المصرية** ولا تزال على مر التاريخ موضع اهتمام القائمين على التنمية في المجتمع بصرف النظر عن توجهات هذا الاهتمام وغاياته، وإدراكا لأهمية القطاع الريفي تم إدخال العديد من برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، غير أن تلك البرامج فضلا عن أنها لم تكن تهدف بشكل مباشر إلى النهوض بمستوى معيشة القرويين إلا أنها لا تزال دون المستوى الذي يناسب حجم القطاع الريفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، ولا زال هناك شعور عام بأن القرية لا تزال متخلفة نسبياً على الأقل.

ومن ثم نفرد هذا الكتاب- كمحاولة عملية متواضعة- لمعالجة **قضية المجتمع الريفي والتنمية الريفية**، وفي محاولة تحقيق هذا الهدف تضمن هذا الكتاب بابين وثمان فصول، يتناول **الأول**: " علم الاجتماع الريفي"، مفاهيم ودراسات"، وقد اشتمل هذا الباب على أربعة فصول، وقد جاء **الفصل الأول** في هذا الكتاب يحمل عنوان " **ميدان علم الاجتماع الريفي** " حيث تضمن "مفهوم علم الاجتماع الريفي، علم الاجتماع الريفي رؤية تاريخية، موضوع علم الاجتماع الريفي وأهدافه، وأخيراً علاقته بالعلوم الأخرى" ، وقد تناولنا في **الفصل الثاني** " **أشكال الاستيطان الريفي** " عدة قضايا محورية هي "جذور المجتمع الريفي، أشكال الاستيطان الريفي، تنميط القرية"، وركز **الفصل الثالث** على " **دراسة الفروق الريفية الحضرية**" واكتفينا باستعراض "لنظرية الثنائيات، ومؤشرات التريف والتحضر، والمتصل الريفي الحضري"، بينما ناقش **الفصل الرابع** "**نظريات علم الاجتماع الريفي** " واقع النظرية في علم الاجتماع الريفي " .

أما **الباب الثاني**: " القرية المصرية بين التبعية والتطوير " والذي يركز على بعض القضايا المرتبطة بتنمية القرية المصرية ويأتي في ثلاث فصول، في **الفصل الخامس** " **الهجرة الريفية**

الحضـــرية " مـن حيـث "ماهيـة الهجـرة وأشكالها، وكيـف تـتم الهجـرة ومـا هـي دوافعهـا وآثارهـا"، ونـاقش الفصـل السـادس " **جهـود تنميـة القريـة المصـرية** " ، وتناولنـا فيـه "تنمية القريـة رؤيـة تاريخيـة، وتنميـة القريـة قبـل ثـورة 1952، وتنميـة القريـة بعد ثـورة 1952". وركـز الفصل السـابع " **القريـة المصـرية بـين التبعية والتطوير**" على "الملامح الاجتماعية والاقتصادية لواقع تنمية القرية، معوقات التنمية في القرية المصرية ".

وبعد... فـلا يفوتنـا أن نتوجـه بالـدعاء **لأستاذي العالم الجليل الأستاذ الدكتور عبد الهادي أحمد الجوهري** أستاذ ورئيس قسم الاجتمـاع وعميـد كليـة الآداب جامعـة المنيـا رحمـه الله وأسكنه فسيح جناتـه والـذي لـم يـدخر وسعا فـي توجيهنـا ورعايتنـا بكـل السـبل فجـزاه الله عنـا خيـر الجـزاء، وكـل التقـدير والعرفـان لكـل **أساتذتى بقسم علم الاجتماع بكلية الأداب جامعة المنيا**.

والله من وراء القصد

د على طلبه محمد

الباب الأول

علم الاجتماع الريفي

"مفاهيم ودراسات"

الفصل الأول

ميدان علم الاجتماع الريفي

تمهيد:

أولاً: مفهوم علم الاجتماع الريفي.

ثانياً: علم الاجتماع الريفي "رؤية تاريخية".

ثالثا: وضع علم الاجتماع الريفى.

رابعا: موضوع علم الاجتماع الريفي وأهدافه.

خامسا: علم الاجتماع الريفي والعلوم الأخرى.

تمهيد:

حظيت دراسة المجتمع الريفي باهتمام علماء الاجتماع وخاصة خلال الخمسين سنة الماضية، وركزت دراساتهم حول بحث مشكلات القرية وسبل تنميتها وأساليب تقدمها، ولذا سيظل المجتمع الريفي موضع اهتمام لعلماء الاجتماع والمشتغلين في جهود التنمية لكونه يضم غالبية سكان مصر، وبل سكان العالم الأقل نموا.

وبالتالي بزغت أهمية دراسة هذا النوع من المجتمعات المحلية، بالإضافة إلي أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأي مجتمع نام لا يتم إلا عن طريق تنمية قطاعه الريفي والزراعي، وأنه بدون زيادة الإنتاج الزراعي وتوفره فإن تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى لا تستند إلي دعامة اقتصادية سليمة ومستقرة، وبالتالي فإن أي تنمية حضرية أو صناعية أو تجارية لا تقوم على أساس مناسب من التنمية الريفية هي تنمية قائمة على أساس واهٍ لا تحتمل الاستمرار والصمود، بجانب أن مجتمع القرية هو الأصل الثقافي والحضاري الذي تنبع منه قيم المجتمع الأصيلة وتقاليده الراسخة التي تمنح المجتمع صلابته وتماسكه.

ومن هنا هذا المنطق كانت الحاجة ملحة إلى دراسة هذا النوع من المجتمعات المحلية لتوضيح تطور الاهتمام بدراسته عالميا، ولذلك فقد شارك في الاهتمام بدراسة المجتمع الريفي أثر من فئة

مـن المتخصصـين والمهتمـين بشـئون الإنسـان والمجتمـع، ولـذا تنوعت المداخل وزوايا الاهتمام بين الدارسين للمجتمع القروي.

وبنـاء علـى ذلـك نسـلط الضـوء فـي هـذا الفصـل علـى عـدة قضايا محورية تتمثل فيما يلي:

- **مفهوم علم الاجتماع الريفي.**
- **علم الاجتماع الريفي "رؤية تاريخية".**
- **وضع علم الاجتماع الريفى.**
- **موضوع علم الاجتماع الريفي وأهدافه.**
- **علم الاجتماع الريفي والعلوم الأخرى.**

أولاً: مفهوم علم الاجتماع الريفي:

يجب أن نعترف بأن هناك صعوبة تواجه الباحثين في العلوم الاجتماعية بصفة خاصة عند تحديدهم للمفاهيم، ولعل ذلك راجع إلـى التشـابه والخلـط الواضـح بـين الكثيـر مـن المفهومـات السوسيولوجية، ومن ثم تتعدد تعريفات المفهوم الواحد، كل حسب رؤيته التي ينطلق منها.

لـذا يمكـن القـول بـأن علمـاء الاجتمـاع لـم يصـلوا حتـى اليوم إلى تعريف محدد للقرية، ولعل ذلك راجع إلي:

- **اشتراك سمات عديدة بين القرية والمدينة.**

- أن هناك قرى بحكم ظروفها وحجمها وقربها واتصالها بالمدينة أخذت كثيراً من سمات المدينة.
- اتسم بعض القرويين منهم بسمات التحضر وخاصة المترددين منهم على المدينة يومياً سواء في عمل أو تجارة أو تعليم..... الخ، كما أن القرويين المهاجرين إلى المدينة نزحوا إليها بعاداتهم وتقاليدهم الريفية مما أدي إلى تغلغل هذه السمات الريفية داخل المدن.

تشير إحدى الدراسات السوسيولوجية أنه عندما يقيم المهاجرين من الريف في شكل تجمعات سكانية على أطراف المدينة وذلك لتشابهها مع بيئتهم الأصلية، بعدها يعيشون في المدينة فترة طويلة بنفس الأفكار والعادات الريفية مما يجعل بعض أقسام المدينة يبدو عليها الطابع الريفي في الحياة، حتى أننا يمكن أن نلاحظ ما يسمي " **ترييف المدينة**" .

يعتبر العلامة العربي " **عبد الرحمن بن خلدون** " هو أول من أشار إلي أن هناك صورتين مختلفتين من صور المجتمع هما " **مجتمع البدو ومجتمع الحضر**" ، ولقد كان ابن خلدون يقصد

بذلك مجتمع القرية ومجتمع المدينة، لأن ابن خلدون لم يفرق بين الحياة البدوية والحياة الريفية [1] .

ولذا يحاول الكثير من **علماء الاجتماع الريفي** أن يضعوا أسسا للتفرقة بين كل من الحياتين الريفية والحضرية، ويؤكدون على أن الحياة الاجتماعية في المناطق الريفية تتميز بخصائص تفرقها عن تلك التي تتسم بها الحياة الاجتماعية في الحضر [2] .

يحفل التراث السوسيولوجي حول الحياة الريفية في الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولات للتعريف بالعلم، منها ما قدمه **"الفن برتر اند"** Alvin Berterand الذي حدد العلم في بداياته بدراسته العلاقات الإنسانية في البيئة الريفية، ثم انتقل إلي التركيز على المشكلات الاجتماعية بالمجتمعات الريفية كالتعليم والصحة، وما شابهها من مشكلات [3].

أما **" لوري نيلسون"** **L.** Nelson أحد المهتمين بالدراسات الريفية في الولايات المتحدة الأمريكية فقد اهتم بالبيئة الطبيعية والدور الذي تلعبه في الحياة الاجتماعية في الريف والخصائص البيولوجية للسكان وكيف ترتبط بالسمات الاجتماعية عند

---

[1] محمد الغريب عبد الكريم : علم الاجتماع الريفي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1988، ص 29.

[2] غريب سيد أحمد: علم الاجتماع الريفي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص15.

[3] محمد غريب عبد الكريم: مرجع سابق، ص 29.

القرويين، كما اهتم بدراسة أنماط التفاعل الاجتماعي، وهذا يعني أن " نيلسون " ركز اهتمامه حول العلاقات المباشرة بين الجماعات المكونة للمجتمع الريفي وما يترتب عليها من مظاهرة في السلوك الاجتماعي عند الأفراد.

ويمكن تخليص وجهة نظر " نيلسون " في علم الاجتماعي الريفي على النحو التالي [1] :

1- اعتراف " نيلسون " بأهمية طرق البحث الاجتماعي المعروفة في الحصول على المعلومات، ولكنه أدرك أن هذه الطرق لا تصلح في كل نواحي المجتمع لأنها قد لا تعطينا الحقائق التي يمكن أن تخضع للقياس والعد، ولهذا لم يمانع في أن تكون بعض حقائق المجتمع الريفي مستمدة عن طريق الملاحظة المباشرة والتي يمكن أن تسجل عن طريق الوصف، أو بمعني آخر أعطي نيلسون أهمية لنوع الباحث الذي يستطيع أن يبحث في المجتمع الريفي طالما كان من الممكن الاعتماد عليه في جمع المعلومات.

---

[1] محمد عاطف غيث وآخرون: دراسة نظرية ومرجعية للمجتمع الريفي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السادس، العدد الثالث، سبتمبر، 1969، ص 20.

2- حـاول " نيلسـون " إبـراز ضـرورة الاتفـاق علـى المفـاهيم والأفكـار العامـة التـي يمكـن أن تكـون محـل مناقشـة بـين العلمـاء حتـى لا يكـون هنـاك اختلاف علـى المضـامين، لذلك بدأ بمناقشة فكرة "**المجتمـع**" وعرفـه "بأنـه مجموع متفاعل من النـاس وفصـله عـن الثقافـة التـي جعلهـا تتضـمن المعتقـدات والعـادات والتقاليـد والتي يمكن أن تتغير من مكان إلي آخر " .

أ-ناقش " **نيلسون**" التعريف الإحصائي الذي يأخذ به كثير من العلمـاء فـي الولايـات المتحدة الأمريكيـة اتفاقا مـع تعريـف مكتـب الإحصـاء ولكنـه اسـتطرد قـائلاً: أن الأسـاس العـددي لا يمكـن متصـلاً أساسا بمفهوم البيئـة الريفيـة والحضـرية، ولابد من إدخـال بعض الخصـائص كالمهنـة وطبيعـة العلاقـات عند تعريفنـا للبيئـة الريفية ولذلك انتهي إلي تعريف البيئة الريفية على النحو التالي:

*عدد من السكان 2500 فأقل.

* تكون العلاقات فيه مباشرة مؤدية إلـي طـابع متميز من الحياة الاجتماعية.

* المهنـة الغالبـة هـي الزراعـة وإن كـان من الممكن إدخـال مهن أخرى.

ب- في مجال الدراسة اقترح أن تشمل أولئك الريفيين الذين يعيشون في الريف فعلاً، أو الذين يسكنون الحضر وتكون لهم صلة وثيقة بالريف، حيث يمكن أن يلاحظ عليهم تأثرهم بالأنماط الريفية في الفكر والعمل.

وهذا يعني أن **علماء الاجتماع الأمريكيين** قد لجئوا إلي تعريف المجتمع الريفي تعريفا إحصائيا حتى يسهل على القائمين بالتعدد العام أن يحددوا في جداولهم المناطق الريفية، واعتبروا أن المجتمع الريفي هو المجتمع الذي يقل عدد سكانه عن آلفين وخمسمائة نسمة قبل تعداد 1950، وما يقل عن خمسة آلاف نسمة حسب تعداد 1950، أما إذا زاد عن ذلك فهو مجتمع غير ريفي حتى ولو كان يعمل بالزراعة، وقد اقتضي هذا التعريف بطبيعة الحال استخدام عدة مسميات للمجتمعات، فهناك الريفي غير الزراعي، وهناك الريفي الزراعي، كما أن هناك الزراعي غير الريفي، فالريف هنا طبقا لهذا التعريف لا علاقة له بالمهنة، بل هو مجرد اصطلاح له مدلول إحصائي تبعا لعدد السكان، وإذا كان الغالب بطبيعة الحال أن المجتمعات التي يقل عدد سكانها

عـن ألفـين وخمسـمائة نسـمة- أو خمسـة آلاف نسـمة- هـي مجتمعات تغلب عليها مهنة الزراعة [1] .

وفي بعض **بلدان العالم الغربي** هناك تعريف سائد يقوم على أساس **التقسيم الاقتصادي للمهن**، فبعض الاقتصاديين يقسمون الأعمال الاقتصادية إلي ثلاثة أقسام [2] :

1-الصناعات الأولية: وهي الصناعات التي تعمل على استخراج المادة الخام مثل الزراعة والصيد والمناجم واستخراج الإسفنج.

2-الصناعات التحويلية أو الثانوية: وهي التي تقوم على تحويل المادة الخام إلي أشكال صناعية أخرى، فمثلاً إذا كانت زراعة القطن صناعة أولية فإن غزل ونسيج القطن صناعة تحويلية وهكذا.

3-المهن: وهي الخدمات التي ليست إنتاجية في حد ذاتها، وإن كانت لازمة وضرورية للإنتاج، ومثل هذه المهن عمل المدرس، والطبيب، والجندي، والنجار.. وغيرهم.

حاول بعض الباحثين في كثير من **المجتمعات الأفريقية والأسيوية** أن يحددوا ماهية المجتمع الريفي على **أساس مهني**، فالمجتمع الريفي عندهم هو ذلك المجتمع الذي يعتمد غالبية

---

[1] علي فؤاد أحمد: علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 39.

[2] نفس المرجع السابق : ص ص 39-40.

سكانه على الزراعة في معيشتهم، وقد تعتبر مجتمعات ريفية في أفريقيا وآسيا طبقا لهذا التعريف، بينما حجمها عن كثير من المجتمعات الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لتعريفها، وقد كان **مجتمعنا العربي** يأخذ بهذا التعريف حتى وقت قريب، إلا أن مصلحة الإحصاء والتعداد قد أخذت في المدة الأخيرة بتعريف إداري للريف، إذا اعتبرت المجتمع الحضري ما كان عاصمة للمحافظة أو عاصمة للمركز باستثناء المناطق الصحراوية، على أن يكون المجتمع الريفي كل ما عدا ذلك.

يعتبر عالم الأنثروبولوجيا "كروبر" Kroeber من أدق الذين أعطوا تعريفا محددا للفلاحين خلال ذكره لخصائص الحياة القروية التي تتلخص في أنهم يعتمدون على فلاحة الأرض، وأنهم لا يعيشون منعزلين تماما كما هو الحال في التنظيمات العشائرية والقبائلية، إذ أنهم مرتبون إلي حد ما بأسواق المدن، ولكنهم ينقصون الاستقلال السياسي والاكتفاء الذاتي الذي تتمتع به هذه العشائر والقبائل، ولعل أهم الخصائص التي تميز أهل القرى ارتباطهم الشديد بالأرض واحتفاظهم بفولكلور مميز خاص، وهذه الخصائص قد ساعدت على إيضاح أن المجتمعات المحلية القروية تتكون من مجتمعات تتكون من مجتمعات جزئية

ذات ثقافات فرعية ،بمعنى انها تفتقر الى التكامل الاجتماعي والاكتفاء الذاتي إذا سلخناها من المجتمع الكبير والتي هي جزء لا يتجزأ منه [1] .

هذا ويمكن تعريف **علم الاجتماع الريفي** " **بأنه العلم الذي يهتم أساساً بدراسة ووصف وتحليل العلاقات القائمة بين الجماعات الإنسانية التي تعيش في بيئة ريفية**" أو بمعني آخر "**هو الدراسة العلمية للسكان الريفيين والعلاقات القائمة بينهم**" [2].

نلخص مما سبق إلي أن **علم الاجتماع الريفي** هو "**علم وصفي تقريري يهتم بدراسة المجتمع القروي بما فيه من ظواهر وعلاقات وعمليات اجتماعية دراسة علمية للوقوف على طبيعة هذا المجتمع و اتجاهاته** " .

ثانياً: **علم الاجتماع الريفي "رؤية تاريخية"** : يؤكد التراث الفكري السوسيولوجي أن علم الاجتماع الريفي قد ظهر حديثا جدا، إلا أن ثمة جذور عميقة توضح المجتمع الريفي بخصائصه وسماته، وهذه الجذور تمتد تاريخيا إلي تاريخ المجتمع الريفي ذاته، فلقد

---

[1] فاروق محمد العادلي: الاتجاهات المعاصرة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية "بحث تحليلي نقدي" المجلة الاجتماعية القومية، المجلد، المجلد العاشر، العدد الثاني، مايو، 1973، ص 233.

[2] غريب سيد أحمد: مرجع سابق، ص17.

حاول المفكرون الاجتماعيون في الماضي تقديم حلول للمشكلات والقضايا التي ظهرت في أيامهم، وكان ثمة مسوح لفهم وجهات النظر المتعددة لمفكرين ينتمون إلي بلدان متنوعة في الحقبات التاريخية والتي تنظر إلي الحياة الريفية ومشكلاتها كما تبدو في المجتمع الريفي المتغير خلال مراحل تطوره [1] .

ولذا يمكن القول بأن **علم الاجتماع الريفي** هو أحد الفروع التطبيقية لعلم المجتمع العام شأنه شأن علم الاجتماع الحضري، وعلم الاجتماع الصناعي، وعلم الاجتماع السياسي... وغير ذلك من فروع علم الاجتماع، وإذا كان الفكر الاجتماعي هو أساس علم الاجتماع فمن خلال مسح التراث الإنساني نجد أن بداية الاهتمام بموضع علم الاجتماع الريفي قد بدأت قديما وتطور الفكر فيه حتى تقدم هذا الفرع الآن كما يلي [2] :

1. تعد كتابات " أفلاطون " عن تاريخ المجتمعات وتطورها هي الأولى في تحديد خصائص المجتمعات حيث قدم فكرة مؤداها " ان المجتمعات الإنسانية مرت في تطورها بمراحل أبسط أشكالها مجتمعات الصيد والالتقاط التي لم تعرف التنظيم السياسي، ثم تطورت هذه المجتمعات لتظهر

---

(1)A. R. Desai: Rural sociology in India. Popular Parkashan, Bombay, 1969, p. 6.

[2] محمد الغريب عبد الكريم: مرجع سابق، ص 12-14.

المجتمعات الزراعية ثم مجتمع المدينة وهو أرقي ما وصل إليه التنظيم السياسي.

2. كتابات المفكر العربي "عبد الرحمن بن خلدون"في القرن الرابع عشر، فقد كتب فصولا منظمة في التمييز بين البدو أو الريف وبين الحضر، مرجعا الفروق بينهما إلي مصادر الإنتاج والمهنة.
3. كتابات "جيوفاني بوترو" الذي اهتم بدراسة الفروق الريفية الحضرية في كتابة "عظمة المدن".
4. كتابات "أوجست كونت" الذي فرق بين المجتمعات الريفية "المجتمع العسكري" والمجتمعات الحضرية على أساس التنظيم السياسي.
5. كتابات "أميل دوركايم" في دراسة على ظاهرة تقسيم العمل، حيث فرق بين المجتمعين الريفي الذي يقوم على التضامن العضوي ولا وجود لظاهرة تقسيم العمل، والمجتمع الحضري الذي يقوم على التضامن الآلي وتنتشر فيه ظاهرة تقسيم العمل.
6. كتابات " الرواد من علماء الاجتماع "في ثنائيات تقابل بين نوعين متباينين من المجتمعات يختلفان عادة اختلافا أساسيا

فـي الخصـائص والسـمات المميـزة لكـل منهمـا مثـل كتابـات "هنرى مين" الذي ميز بين مجتمع يرتكز على المكانة وآخر يستند على العقد، وكتابات "ردفيلد" عند تفريقه بين المجتمع الشعبي الريفي، وبين المجتمع الحضري.

ثالثا: وضع علم الاجتماع الريفى:

نعرض هنا بإيجاز **لتطور الاهتمام بعلم الاجتماع الريفي** في كل من " **الولايـات المتحـدة الامريكيـة، الـدول الأوربيـة، دول العالم الثالث، وأخيراً في مجتمعنا المصري** " كما يلي:

1- **وضع علم الاجتماع الريفى في الولايات المتحدة الأمريكية:**

يرجع الفضل في إثراء وتقدم **علم الاجتماع الريفي** بوجه عام إلـي علمـاء الاجتمـاع الأمـريكيين، فقـد تأصـل هـذا العلـم فـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة فـي **أواخـر القـرن التاسـع عشـر**، وحاول أن ينتشر في أماكن وبلدان أخرى حتى تحقق وجوده في بقيـة هـذه البلـدان، فـيلاحظ أنـه خـلال مـا يطلـق عليـه فتـرة **الاسـتغلال للمجتمـع الأمريكـي** من **1890م حتى 1920م** ، تلك الفترة التي أخذت المدن في الولايات المتحدة في النمو والتطور والازدهار فكبرت مساحتها وازداد عدد سكانها وتنوعت منظماتها ومؤسساتها، وكان ذلك على حساب الريف الأمريكي حيث هجره

سكانه وتعثرت منظماته ومؤسساته، وواجه الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأخذت أحواله تزداد سوءاً واضطرابا الأمر الذي أثار اهتمام العلماء السياسيين والمصلحين الاجتماعيين ورجال الدين وغيرهم، ولفت أنظارهم إلي ضرورة العمل للنهوض بمستوى الحياة الريفية، وكان هذا **بداية الاهتمام** يجمع الحقائق والمعلومات والمعارف عن مختلف نواحي الحياة بالمناطق الريفية الأمريكية[1] .

كل هذا مهد لظهور علم الاجتماع الريفي الذي أصبح بعد وقت قصير نسبياً أقوى الفروع التطبيقية لعلم الاجتماع، حيث ساد الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل القرن العشرين شعور جارف من جانب الهيئات الحكومية والأهلية الأمريكية بأهمية المجتمع الريفي وعظم دوره في بناء المجتمع الأمريكي، وبهذا يمكن القول بأن علم الاجتماع الريفي قد نشأ نشأة علمية في أحضان الجامعات الأمريكية وقام على أصوات المنادين بالإصلاح الاجتماعي والمعيشي لسكان القرى، ويؤكد هذا كتابات كل من **"ردفيلد، وسوروكين وزيمرمان"** [2].

---

[1] حسن على حسن: المجتمع الريفي والحضري، "دراسة مقارنة مبسطة "لمكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص 15-16.

(2)T. L smith: the sociology of Rural life, N. Y. Harper and Bros, 1953, p.10.

في عام **1970م** قدم " ثيودور روزفيلت" T. Rossevelt تقريرا عن الحياة الزراعية كان بمثابة أول عمل له قيمته في هذا الصدد، بجانب وجود مجموعة من الأعمال العلمية التي قامت على دراسة المجتمع المحلي الريفي وخاصة مشكلات الحياة الريفية في الولايات المتحدة الأمريكية، واهتم عدد من الباحثين كأفراد ببحث سوء التكيف في الحياة الريفية، وكان هذا التراث بمثابة قاعدة قيام علم الاجتماع الريفي في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم قامت لجنة بحث الحياة الريفية بإشراف "دين بايلي" Dean Bailey باستيفاء 500 ألف استمارة استبيان من المزارعين وقادة الحياة الريفية وصل منها 100 ألف استمارة، وعلى أساس هذا البحث قامت اللجنة بنشر نتائجها في تقرير حاولت فيه تحليل ومناقشة عيوب المجتمع الريفي ومشاكله، ويعتبر هذا التقرير بمثابة دستور أو أساس علم الاجتماع الريفي (1)[1] .

قام كل من " **ميشيل وليامز**" J. M. Williams " **ووارن ويلسون**" W. H. Wilson، " **نويل سيمز**" N. L. Sims بمجموعة من الدراسات عن المجتمع الريفي الأمريكي، واعتمدت

---

[1] **(1)** حسن على حسن : مرجع سابق ، ص 17 .

هـذه الدراسـات علـى المعطيـات الإحصـائية والتاريخيـة كمـا استخدمت المقابلـة، وتعتبـر هـذه الدراسـات بمثابـة وثـائق بحثيـة لجامعة كولومبيا Colombia فيما بين **1906– 1912م**.

فـي عـام **1916م** نشـر **"جـون جيليتي"** Johon. M Gillettee كتاب له بعنوان " **علم الاجتماع الريفـي** " الذي كان يستخدم كمرجع أساسي في الجامعة ونبراسا لدراسة الحياة الريفية [1] ، ويلاحـظ أن علـم الاجتمـاع الريفـي فـي الولايـات المتحـدة الأمريكية قد حدث له تقدم هائل عن طريق مفكرين اجتماعيين أمثـال " **سـوروكين** Sorokin، **زيمرمـان** Zimmerman ، **جـالبين** Galpin، **تـــــايلور**Taylor، **كولـــــب**Kolp، **ســـــيمز**Sims ، **سميث**Smith..... وغيرهم " .

في عام **1935م** أنشئت **مجلـة علـم الاجتمـاع الريفـي** التي اهتمـت بدراسـة أصـول المجتمـع الريفـي الأمريكـي مـن جوانـب متعددة أسهمت في إصلاحه، ثم أنشئت **الجمعية الأمريكية لعلم الاجتمـاع الريفـي** عام **1937م** وكان لها أكبر الأثر في تاريخ نمو هذا العلم، وكان لوجود منظمات دولية تقوم بدراسة المجتمع الريفـي أكبـر الأثـر فـي نمـو هـذا العلـم أيضـاً مثـل منظمـات Unesco fao [2] .

---

[1] غريب سيد أحمد: مرجع سابق، ص33-34.

(1) A. R. Resai: OP. Cit. P.8.

كـان للمقـاييس والمفـاهيم الأيكولوجيـة التـي طورهـا المفكـر الأمريكي "جالبين" Gal pin في تطور مدرسة شيكاغو وفي إثراء التراث العلمـي فـي دراسـة المجتمـع المحلـي، كمـا أسـهمت دراسـات الميـدان الريفـي فـي تقـويم واختبـار عـدد مـن المنـاهج الديموجرافيـــة الحديثـــة، كـــذلك أوضـــح "شـــولروكوفمـــان" (Schuler&Kaufaman) جـدوى اسـتخدام الإخبـاري المحلـي Local informant فـي دراسـة التـدرج الاجتمـاعي، بالإضـافة إلي أن مفهومات مثل المتصل الريفي الحضري، ودور الأسرة قد صيغت أول ما صيغت في أحضان تيار علم الاجتماع.

صنف "سيوبل" دراسات علم الاجتماع الريفي في أمريكا عبر ثلاثين عاما وفقا لنسق تصنيفي ينهض على أساس نقاط التركيز الكبرى وما تنطوي عليه هذه المحاولات الكبرى في موضوعات متخصصـة مـع إسـقاط بعـض الدراسـات أو ضـم الـبعض إلـي دراسات أخرى، وقسم "سيوبل" البحوث التي نشرت خلال هذه الفترة إلي ثلاثة مراحل، تمثل كل مرحلة عقدا من الزمان مبرزا العلاقـة بـين الظـروف الاجتماعيـة والاقتصـادية فـي الولايـات المتحدة، وبين اهتمامات هذه البحوث والتغيرات التي طرأت عليها كما يلي [1] :

---

[1] محمود عودة: دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 16-17.

1-المرحلة الأولى: وتقع بين عامي 1936: 1945 وهي فترة الأزمات والكساد الاقتصادي والحرب العالمية الثانية التي ترتبت عليها مشكلات عديدة عانى منها المجتمع الريفي الأمريكي، وأثرت اهتمامات المتخصصين في دراساته، وفي هذه المرحلة بدأ الاهتمام الفيدرالي المنظم لبرامج البحوث الريفية ومشروعات العمل في الريف.

2- المرحلة الثانية: وتقع فيما بين عامي **1946: 1955** وهي مرحلة **نقاهة النظام الاقتصادي** العام والتغيرات الكبري في الاتصال ووسائل الانتقال والميكنة والتحضر وهي مسائل أثرت تأثيرا واضحاً في الحياة الريفية وفي عمل أصحاب تيار الاجتماع الريفي هناك.

3- المرحلة الثالثة: وتقع فيما بين عامي **1956: 1965** وهي مرحلة الرخاء الاقتصادي التي أثرت في المجتمع الأمريكي ككل والصناعات الريفية والزراعية الموسمية أو لبعض الوقت ونمو الضواحي، وارتفاع مستوى المعيشة، والتقلص الكبير لسكان المزارع.

تابع عدد من المفكرين المهتمين بشئون المجتمع الريفي أمثال " بيكو picou، ونيبرج Nyberg، وويلز Wells " المقالات التي ظهرت في **مجلة علم الاجتماع الريفي** منذ عام **1965م** وحتى

عـام 1976م ، وانتهـوا إلـي أن علـم الاجتمـاع الريفـي قـد **تميـز باهتمامات نظرية واتجاهات منهجية.**

كمـا تـابع "**وليـام فالـك**" W. W. Falk ، "**شـانيانج ذاو**" Shanyang Zhao مـا كتب في هذه المجلة منذ عام 1976م وحتـى عـام 1985م ، وانتهيـا إلـي أن علـم الاجتمـاع الريفـي قـد أصبح **أكثر تنوعاً من حيث الاتجاهات النظرية** وحاولاً تطبيق وجهة نظرهما للتنبؤ بمستقبل علم الاجتماع الريفي من خلال التغيرات الثقافية والسياسية المفاجئة التي يمر بها [1] .

خلال **العقود الثلاثة الماضية** يلاحظ أن **علم الاجتماع الريفي** قد حقق مكانة راسخة ونال اعترافا واسعا وبخاصة في الكليات التـي تعتمـد علـى مصـادر الـدعم المحليـة بوصـفه عـادة قسـما صـغيراً مسـتقلاً أو فرعـاً داخـل نطـاق قسـم الاقتصـاد الزراعـي وبوصفه في حالات محددة جزءا من قسم أكبر لعلم الاجتماع العام، أي أن علم الاجتماع الريفي من الناحية الأكاديمية مرتبطا بكليات الزراعة أكثر من ارتباطه بكليات الآداب.

---

[1] William W. Falk &Shanyangzhao: peradigms theories and Methods in contrmporary Rural Sociology,: Apartal Replieation and Extensions: Rural sociology, vol. 54No:4, 1989. PP. 587-600.

يذكر أن **تراث علم الاجتماع الريفي الأمريكي** يفتقر إلي الدراسات الثقافية المقارنة، بل يفتقر أيضا إلي مجرد عقد مقارنات بين مجتمعات محلية في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، ولعل ذلك راجع إلي **عدم الربط بين النظرية والبحث** وإغفال وضع مشكلات البحوث في سياقات نظرية بما ييسر إضافة تعميمات كافية، ولذا ينبغي أن نشير إلي أن هناك تراثاً متراكما من نتائج البحوث في حاجة إلي أن يجمع في نسق نظري منظم وبخاصة في مجال المشاركة الاجتماعية [1] .

مما سبق ومن خلال عرض بعض الملامح الرئيسية لتيار علم الاجتماع الريفي في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن القول:

أولا: كان الاهتمام في مرحلة الأزمات التي كان يمر بها المجتمع الريفي الأمريكي منصبا على مشكلات لاعتبارات الخدمة الاجتماعية، إلا أن البعض كان يعالج موضوعات سوسيولوجية تقليدية كالمجتمع المحلي والتعليم الأسرة والتقسيم الطبقي والهجرة، ولكنها كانت تعالج أيضاً حينما تعاني من مشكلات معينة، بمعني أنها لم تكن تدرس دراسة أساسية بل لأهداف تطبيقية وعملية.

---

[1] محمود عودة: الوضع الحالي للدراسات الاجتماعية الريفية، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في ج. م. ع، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1971، ص 24.

ثانيا: تحول الاهتمام منذ الحرب العالمية الثانية من المشكلات الاجتماعية إلى الموضوعات ذات الدلالة السوسيولوجية، وبدأ الاهتمام بموضوعات ذات أهمية كبرى في علم النفس الاجتماعي والاتجاهات والشخصية والقيم والقيادة والاتصال.. وغير ذلك.

ثالثا: يلاحظ أن التراث الفكري السوسيولوجي الأمريكي لعلم الاجتماع الريفي يفتقر إلى الدراسات الثقافية المقارنة، بل أن هذا التراث يفتقر حتى إلي مجرد عقد مقارنات بين مجتمعات محلية في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وربما مرجع ذلك إلى عدم الربط بين النظرية والبحث وإغفال وضع مشكلات البحوث في سياقات نظرية مما ييسر إقامة تعميمات كافية.

رابعا: يلاحظ أن المتخصصين في علم الاجتماع الريفي بالولايات المتحدة الأمريكية أنه عند تناولهم لموضوعات علم الاجتماع التقليدي والهامة تخرج دراساتهم سطحية إذا ما قورنت بدراسات علماء الاجتماع الآخرين، فمثلاً عند دراستهم للأسرة يختزلونها إلى مجرد أسلوب حياتها، ثم يلجأون في بعض الأحيان إلى استخدام التكنيكات الأنثروبولوجية التي لا يمكنهم تدريبهم فيها من استخدامها بمهارة بحكم انتمائهم لكليات الزراعة ذات الطابع الخاص.

خامسا: يمكن القول بأن هناك جهودا مضنية يبذلها بعض الباحثين لتجميع النتائج المتراكمة والخاصة بعدد من مجالات البحث في المجتمع الريفي وبخاصة في مجالات الانتشار والتغير الاجتماعي والأنساق الاجتماعية الريفية، مما يسهم في نمو النظرية السوسيولوجية العامة.

سادسا: من الأمور الهامة التي خلفها لنا التراث الريفي الأمريكي هو الالتقاء بين الاجتماع الريفي والأنثروبولوجيا الريفية، فقد تبادلا التأثير والتأثر، فيلاحظ أن المهتمين بالدراسات الأنثروبولوجية الريفية ارتبطت بالمجتمعات القروية التقليدية أو المتخلفة، وهي أنماط غير موجودة في الولايات المتحدة ذاتها، ومن ثم اتجه أصحاب هذه الدراسات إلى مناطق أخرى من العالم لدراستها، وقد نالت أمريكا اللاتينية جل اهتمام هؤلاء الباحثين، ومن أكثر هذه الدراسات شهرة تلك التي قام بإجرائها. "روبرت ردفيلد"، ودراسة أوسكارلويس"، وغيرها من الدراسات التي مارست تأثيرا قويا على باحثي الدول النامية، ما نجحت في تحليل المجتمع القروي وفهمه بوصفه كلا متساندا [1].

2- **تطور علم الاجتماع الريفي في أوربا:**

---

[1] محمد الجوهري وآخرون: ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1992، ص 123.

بعد الحرب العالمية الثانية وفي **أوربا** ظهر علم **الاجتماع الريفي** بالمعني الأمريكي، على الرغم من أن أصول علم الاجتماع هي أصول أوروبية وليست أمريكية، وبجانب أن قطاعا هاما من السكان الأوربيين ما يزالون ريفيين من حيث الإقامة، ولكن يمكن القول بأن علم الاجتماع الريفي المعروف في أمريكا لم يكن يلائم التصور الأوربي العام لعلم الاجتماع.

قبل **عام 1940م** نجد أن علم الاجتماع الريفي بمعناه الريفي لم يعرف في أوربا إلا متأخراً، وهذا لا يعني وجود معرفة منظمة بالحياة الريفية، ففي **فرنسا** مثلا درست الحياة الريفية في نطاق **الجغرافيا البشرية**، وفي **ألمانيا** درست في نطاق **السياسة الزراعية** وغيرها من الدول الأوروبية، بالإضافة إلي وجود معرفة بالحياة الريفية تمتد في جذورها إلي **القرن التاسع عشر** في شكل تقارير وصفية عن الحياة الريفية، وهي تعد الآن بمثابة وثائق غاية في الأهمية عن التاريخ الريفي، ولذلك يمكن القول بأن "

علم الاجتماع الريفي في أوربا لم ينبع من العدم، ولكن ظروف نموه لم تكن مواتية إذا ما قورنت بظروف هذا النمو في الولايات المتحدة الأمريكية " [1] .

---

[1] السيد رشاد غنيم: دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 21-22.

نتيجة للظروف التي مر بها علم الاجتماع الريفي في أوربا **بعد الحرب العالمية الثانية** حدث **اتصال وثيق بين المفكرين الأمريكيون والباحثون الأوربيون** في علم الاجتماع الريفي، وبدأ العلماء الأوروبيون يعيدون النظر في الوضع الأكاديمي لعلم الاجتماع متأثرون بالمناهج البحثية الجديدة، وقد ساعد هذا التكامل بين التصور الأوربي لعلم الاجتماع والتصور الأمريكي له على نمو علم الاجتماع الريفي.

أيضا كان لظهور مشكلات جديدة في النطاق الاجتماعي، وتغير نظره الحكام المحليين والمخططين وواضعي السياسة إلي علم الاجتماع مما ترتب عليه الوعي بأهمية المعرفة العلمية المنظمة في حل هذه المشكلات ومعالجتها، وبدأ المتخصصون يدركون أن مشكلات الفلاح الاقتصادية لا يمكن أن تحل تماما بواسطة الأساليب الاقتصادية والفنية الخالصة وبدءوا يدركون أن العمل الإرشادي ليس عملا طائشاً، ولكنه يقوم أساساً على المعرفة المستمدة من علم الاجتماع وعلم النفس وغيرهما من العلوم الاجتماعية وشعرت جميع المؤسسات العاملة في الريف بأهمية الإفادة من علم الاجتماع في عملها [1] ، وهذا يعنى أن النظرة العامة لعلم الاجتماع الريفي في أوربا غير مرضية.

---

[1] محمود عودة: دراسات علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص32.

ذكر **"مندرا"** Mendra في مسح نشرة عام**1960م** يوضح فيه موقف الجامعات الأوربية من علم الاجتماع الريفي، فذكر أن هناك جامعة واحدة هي **جامعة ستوكهلم** يدرس فيها علم الاجتماع الريفي كجزء منفصل من منهج في علم الاجتماع العام، كما أن هناك طلابا من جامعات أخري يفدون إلي **جامعة فاجنجن** Wagenningen الزراعية **بهولندا** لحضور محاضرات في علم الاجتماع الريفي، وربما يفسر هذا الموقف الأكاديمي بأن الجامعات الأوربية ذات خلفية حضرية وصناعية قوية، ولذلك تبدي مقاومة شديدة لما يمكن اعتباره علما تطبيقيا، إلا أن أمل علم الاجتماع الريفي وأصحابه معقود على الجامعات الزراعية والكليات الزراعية في الجامعات العامة [1]، وهذا الوضع الأكاديمي لعلم الاجتماع الريفي في أوربا قد أثر بلا شك على البحوث الاجتماعية الريفية خارج الجامعات، فعدد المتخصصين في هذا المجال محدود مع الوضع في الاعتبار أن هناك دراسات وبحوث تطبيقية تم أجراؤها في **إيطاليا وفرنسا وألمانيا وهولندا** ذات قيمة علمية كبيرة على أبدى متخصصون في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في أوربا، بجانب أن هناك مدارس علمية نمت

---

[1] نفس المرجع: ص 33.

فـي بعـض الجامعـات الأوربيـة، وقـادت حركـة الدراسـة العلميـة للمجتمـع القروي فـي مختلف دول العالم وبخاصـة فـي دول العـالم الثالث وبخاصـة بعض **جامعات بريطانيا** التـي شجعت الدارسين فيها علـى العودة إلـي بلادهم لإجراء دراساتهم القرويـة، ومـن ثـم وجهـت اهتمـامهم نحـو الاستمرار فـي هذا الضـرب مـن الدراسـات الريفية.

من هذا المنطلق يمكن القول بأن هناك مجموعة من الدارسين وكثيـر مـن الدراسـات فـي بلـدان العـالم اهتمـت بشـئون الريـف والفلاحين ومـن أهـم هذه الدراسـات، دراسـة **"جـون أميري"** علـى قريـة **"سـويا مـورا اليابانيـة"**، ودراسـة **"مـارتن يـانج"** فـي **القـري الصينية**، ودراسة **"ديوب"** علـى **القرى الهنديـة**.... وغيرها من الدراسات التي اهتمت بدراسة مشكلات الفلاحين في الريف.

أيضـا مـن بين البلدان اهتمت بدراسة الريف. **"جوانتمـالا"** تلك الدراسـة التـي أجراهـا **" تشـارلزواجلي"**Wagley عـن **الحيـاة الاجتماعيـة والدينيـة فـي قريـة مـن قراهـا** تعرض فيها للوضـع الاجتمـاعي بمـا يضـمه مـن الجماعـات العائليـة والقرابيـة ودورة الحياة والدين والتنظيم السياسي والديني والطقوس والمراسيم التي تجرى خـلال السـنة، أيضـاً قـام **"ايفريت روجـرز"** فـي كولومبيـا

بدراسة عن **الاتصال الجمعي والتحضر بين القرويين في خمس من قراها**، حيث حاول أن يربط الاتصال الجمعي بعدد من التغيرات كالتعليم والمكانة الاجتماعية والسن، ودراسة **"حامد عمار"** عن **التنشئة الاجتماعية في قرية مصرية**، وغير ذلك من الدراسات الريفية في دول العالم الثالث [1] .

3- **تطور علم الاجتماع الريفي في دول العالم الثالث**:

بالنظر إلي وضع علم الاجتماع الريفي في دول العالم الثالث يلاحظ أن بعض **الجامعات الأوربية وبخاصة البريطانية** قد وجهت باحثي دول العال الثالث إلي الاهتمام بدراسة واقعهم المعاش كما يلي [2] :

أ-تعد دول **أمريكا اللاتينية** هي المجال الصالح للدراسات الأنثروبولوجية بما تضمه من قرى تقليدية، وبالتالي جذبت العديد من الباحثين من مختلف دول العالم، ومن أهم هذه الدراسات تلك التي أجراها **"روبرت ردفيلد"**، ودراسة **"أوسكارلويس"** ودراسة **" سنثيا نلسن"** وهي باحثة أمريكية عن النظرة إلي العالم في قرية مكسيكية، ودراسة **" تشارلي واجلي"** عن الحياة الاجتماعية

---

[1] محمد الغريب عبد الكريم مرجع سابق، ص 15.

[2] محمود عودة: دراسات في علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص 39-46.

والدينية في إحدى قرى جواتيمالا، ودراسة "ايفرت روجرز" فى كولومبيا عن الاتصال الجمعي والتحضر بين القرويين، ولعل هذا يكشف عن أن دول أمريكا اللاتينية مجال لدراسات وأبحاث العديد من الباحثين مختلفي الجنسيات، ولهذا تعد الدراسات الريفية في أمريكا اللاتينية مكملة للدراسات الريفية الأمريكية.

ب- من بين دول العالم الثالث التي ظهرت فيها دراسات وأبحاث ريفية دولة **الهند**، مثل دراسة "ديوب" بعنوان "قرية هندية" ودراسة "أوريان ماير" بعنوان "الطائفة والقرابة في وسط الهند"، ودراسة "هاسويل" بعنوان "اقتصاد التنمية في قرى الهند" ودراسة " أشواران " بعنوان "التقليد والاقتصاد في قرية هندية"، ودراسة "أبلر وسنغ" بعنوان "تقسيم العمل في قرية هندية"، وهذا يعني **أن المجتمع الهندي غني- إلي حد ما- بدراساته وبحوثه الريفية الدقيقة**.

ج- في **اليابان والصين**، يلاحظ أن **المجتمع الياباني** يفتقر إلي الدراسات الاجتماعية الريفية سوى دراسة أنثروبولوجية لقرية يابانية أجراها **باحث غير ياباني**، كما أن **الصين** اهتماماتها في مجال التيار الريفي قليل أيضاً، فمن بين الدراسات التي تم إجراؤها في الصين دراسة "مارتن يانج" بعنوان "قرية صينية" عام

1946م ، ودراسة أخرى نشرت عام**1959م** بعنوان " ثورة في قرية صينية"، ودراسة ثالثة قام بها باحث سويدي هو **"جان ميردال"**بعنوان "تقرير عن قرية صينية"، وهذا يعني **أن الدراسات الريفية في اليابان والصين فقيرة ولا تعبر عن موقف الدراسات الاجتماعية الريفية** هناك.

د- وبالنظر إلي **دول الشرق الأوسط** نجدها خالية من أية دراسات قروية قام بها باحثون محليون سوى دراسة أجراها **باحث أردني** عن إحدى قرى الضفة الغربية بالأردن، ولا يعني هذا عدم وجود دراسات ريفية أخرى في دول الشرق الأوسط، فهناك الكثير من الدراسات التي قامت بها هيئات أجنبية وباحثون أجانب مثل دراسة **"دانيل ليرنر"** بعنوان " **المجتمع التقليدي وتحضر الشرق الأوسط** ".

وهذا يعني أن **الدراسات الريفية بدول العالم الثالث تفتقر**- إلي حد ما- **الدعائم الأساسية التي ينهض عليها أي علم من العلوم**، بجانب أن المخططين والمنفذين والقائمين على شئون المجتمع الريفي يهملون العوامل الاجتماعية والثقافية ويتجاهلونها مما كان له بالغ الأثر في تعثر الدراسات الريفية في بعض هذه الدول.

4- **وضع علم الاجتماع الريفي في مصر**:

بعد أن عرضنا لعلم الاجتماع الريفي في الولايات المتحدة الأمريكية وفي القارة الأوربية وفي بعض دول العالم الثالث، تجدر الإشارة إلي إلقاء الضوء على **وضع علم الاجتماع الريفي في مصر** كما يلي [1] :

أ-من حيث **الموقف الأكاديمي**، يلاحظ أن علم الاجتماع الريفي يدرس في أقسام الاجتماع في كليات الآداب والزراعة والتجارة والطب ومعاهد وكليات الخدمة الاجتماعية، بل أنه يمثل قسما مستقلا بكليات الزراعة وهو قسم المجتمع الريفي.

ب- من حيث **المؤلفات المدرسية**، فيلاحظ أنها تسير على نفس نسق المؤلفات الأمريكية في الموضوع تقريبا، فهي تهتم أولا بعرض خصائص المجتمع الريفي، وتتفاوت فيما بينها من حيث عدد هذه الخصائص، وهي متأثرة في ذلك تأثراً كبيرا بالمؤلفات الأمريكية أيضا، وقد قادها ذلك إلي الوقوع في كثير من الأخطاء التي وقعت فيها المؤلفات الأمريكية ومن أهمها التحدث عن خصائص عامة بغض النظر عن الزمان والمكان[2] بالإضافة

---

[1] المرجع السابق، ص48-56.

[2] محجوب عطية الفائدي: مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي، منشورات جامعة عمر المختار، الدار البيضاء، 1992، ص130.

إلـي أن بعـض الخصـائص التـي رأي بعـض المـؤلفين أنهـا تميـز المجتمـع الريفـي المصـري إنمـا تـنهض علـى أسـاس انطبـاعي، وتفتقر إلي الدراسة العلمية المتعمقة، أيضاً يلاحظ أن معظم هذه المؤلفـات فـي عرضـها لخصـائص المجتمـع الريفـي تتبنـي مـنهج المؤلفـات الأمريكيـة متجاهلـة أن البعـد الريفـي الحضـري يختلـف بـاختلاف مراحـل التقدم الاجتمـاعي، فخصـائص المجتمـع الريفـي فـي المجتمـع الإقطـاعي تختلف عنها فـي المجتمـع الانتقالي عنها في المجتمـع المتقدم صـناعيا، وأن الفروق الريفيـة الحضـرية نتـاج لنسق ثقافي معين، ومن ثم فإنها تختلف اختلافا واسعا من ثقافة إلي أخرى.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن خصـائص المجتمـع الريفـي المصـري تمثـل الاهتمـام النظـري الوحيـد لأغلـب المؤلفـات فهـي تتجه في معظمها بعد تنـاول هذا الموضوع نحو معالجة الريف او المشكلات الريفية او غير ذلك مما يجعلها اقرب الـى الخدمة الاجتماعية الريفية منها إلي علم الاجتماع الريفي، وربما كـان لأصـحاب هـذه المؤلفـات عـذرهم فـي ذلـك، حيـث أن الدراسـات الاجتماعيـة الريفيـة التـي يمكن أن ينهض عليها إطـار منظم من المعرفـة العلميـة نضـعها موضـع الاعتبـار تتمثـل فـي أن العمـل

ينبغي أن يبدأ بالبحوث لينتهي بالمؤلفات التي تجمع نتائج هذه البحوث وتفسيرها في ضوء إطار نظري معين، ولكن يبدو أن الغالبية تسير عكس ذلك، فتبدأ بالمؤلفات التي لا تنهض على بحوث علمية واقعية فتكون محدودة الإسهام في فهم المجتمع الذي ينبغي أن نهتم بفهمه.

أما البحوث والدراسات فيمكن تصنيفها إلي:

1-دراسات سسيوجرافية أو "وصفية"، كدراسة **" الأب عيروط "** عن فلاحي الوجه القبلي بغرض إثارة الاهتمام بقضايا هؤلاء الفلاحين ومشكلاته، وهي من الدراسات الهامة التي أثارت الوعي لدى كثير من الباحثين لدراسة مشكلات الفلاحين وأحوالهم.

2- دراسة أنثروبولوجية؛ كدراسة الدكتور **" حامد عمار"** عن التنشئة الاجتماعية في **قرية سلوا** بمحافظة أسوان وفيها تعرض للمجتمع القروي بالدراسة والتحليل بوصفه كلا متساند الأجزاء، وأهم ما يميز هذه الدراسة هو انطلاقها من إطار تصوري محدد وارتباط إجراءاتها بهذا الإطار التصوري، حيث نجد الباحث يضع مشكلته في سياقها النظري الأكثر رحابة فيفيد من الدراسات السيكولوجية والسوسيولوجية والأنثروبولوجية، وقد مكنه إحكامه

المنهجي هذا من أن يقدم لنا فهما متعمقا بنمو الأطفال في قرية مصرية وارتباط ذلك بالبناء الاجتماعي للقرية.

3- دراسات سوسيولوجية، كدراستي الدكتور **"لويس مليكه"** عن "الجماعات والقيادات في قرية عربية"، و"وبين الإيجابية واللامبالاة"، كدراستي **"المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية "**عن " **تنميط القرى**" وأثر مشروع تنظيم الإنتاج الزراعي في تنمية المجتمع الريفي، ودراستي **" محمود عودة "** عن "**القيادة في قرية مصرية**" "**وأنماط الاتصال والتغير الاجتماعي في قرية مصرية**" وغيرها من الدراسات الاجتماعية.

4-مما سبق يلاحظ أن غالبية هذه الدراسات **تحاكي إلى حد كبير تيارات مماثلة في أوربا أو الولايات المتحدة الأمريكية**، والقليل منها يدرك ضرورة تعديل الأطر النظرية والإجراءات المنهجية في ضوء الظروف الخاصة بالمجتمع الريفي المصري، ولذلك فإن الأمر يتطلب ضرورة إعادة النظر في تلك الأطر والإجراءات بما يلاءم المجتمع القروي المصري وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية.

وعلى الرغم من **التجاهل** الذي تعرضت له **القرية المصرية** على مدى سنوات طويلة، إلا أنه في السنوات الأخيرة أصبحت

الدراسات الريفية محل اهتمام القادة وصناع القرار وجعلتهم يقفون تحت راية واحدة وعلى أرض واحدة متفقين على أن الاهتمام بالقرية هي **المدخل الفعال والحقيقي للنهوض بمجتمعنا المصري** والطريق إلى إخراج اقتصادياتها من دائرة الركود والبعد بها عن دائرة التبعية من ناحية، وتحقيق التنمية الذاتية والمستقلة من ناحية أخرى.

ولم يعد هناك خلاف بين المسئولين والمهتمين بالتنمية في المجتمع المصري بأن **القرية** تمثل عموده الفقري وعاملا أساسيا في وجود حضاراته القديمة وظهور الدولة الحديثة على الرغم من الحرمان والمعاناة والاستغلال الذي تعرض له مواطن القرية المصرية على مدى قرون طويلة [1] ، ولذا أولت الدولة مزيداً من اهتمامها للنهوض بالقرية وبخاصة في **جنوب الوادي** إيمانا منها بأن تنمية المجتمع المصري تبدأ بتنمية القرية فأنشأت العديد من المؤسسات والمنظمات الاجتماعية ودعمت البعض الأخر بهدف الوصول إلي مستوى اقتصادي واجتماعي أفضل للقرية المصرية [2] .

---

[1] El Gohary. Abd El hadi: Essays on Sociology and Social Work, Nahdhat El Shark, Cairo, 1999, P. 213.

[2] علي فؤاد أحمد: مرجع سابق، ص 411-412.

خلال **الثمانينـــات** من القرن العشرين، وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية السيئة التي كان يمر بها المجتمع المصري من تضخم ميزان المدفوعات وتراكم الديون.. وغيرها، اتسمت الجهود التنموية في القرية المصرية بالاضمحلال وتأثرت تنمية القرية بشكل واضح بالظروف التي تمر بها الدولة، فانخفض مستوى الفقر في القرية مما شجع غالبية أبناء القرى للبحث عن عمل في دول الخليج العربي وبالتالي أثر على أوضاع القرية آنذاك، ولكن مع نهاية عقد الثمانينات بدأت الجهود التنموية تأخذ حيزا من اهتمام المسئولين والمهتمين بالقرية المصرية [1] .

فـــي ضـــوء التغيرات والتحـولات الاجتماعيـة والاقتصـادية والسياسية التي يشهدها عالمنا المعاصر أيقنت الدولة أن خير سبيل لتحسين أحوالها الاجتماعية والاقتصادية والسير في طريق التقدم والنمو يتمثل في **" تحرير القوى الاقتصادية في المجتمع** ، الاعتماد على **آليات السوق** بأقل قدر من التدخل الحكومي ، إطلاق **حرية القطاع الخاص** ،تقوية التعاون والتكامل بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية " ، وبالتالي استهدف

---

(2) Richard. H. Adams, jr.,: Development and Social shange in Rural Egypt, Syracuse university press, N. Y, 1986, P.98.

برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية للدولة ومهد الطريق لخلق بيئة ملائمة وإطار سليم لإصلاح ومواجهة نواحي الخلل والقصور في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة بصفة عامة وريفها بصفة خاصة، وبالتالي احتلت سياسة **الخصخصة** مكانة هامة في برامج الإصلاح الاقتصادي [1] .

في حقيقة الأمر لم تكن سياسات وبرامج الإصلاح الشامل التي أعلنتها الدولة في الآونة الأخيرة مقصورة فقط على البعد الاقتصادي، بل امتد عملها ليشمل البعد الاجتماعي المتمثل في تقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق العدالة الاجتماعية والمحافظة على طبقة محدودي الدخل، وللوصول إلي تلك الأهداف أعلنت الدولة في **أكتوبر** 1994 عن إنقاذ القرية المصرية ورسمت الحلم الطويل للنهوض بالقرية وأعلنت ميلاد " **البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة** " (**شروق**) الذي يستهدف تحسين نوعية الحياة في القرية على جميع المحاور الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية من خلال توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في التنمية.

رابعا: **موضوع علم الاجتماع الريفي وأهدافه**:

---

[1] مجدى محفوظ هلال: معطيات إستراتيجية في دائرة التنمية الشاملة، مطبعة مختار، أسيوط، 1997، ص ص4-5.

يمكن القول بأن علم الاجتماع الريفي باعتباره واحد من فروع علم الاجتماع العام فإنه يتأثر بالاتجاه السائد في العالم، وبالتالي يمكن ملاحظة وجود **تباينات بين موضوعات** هذا الفرع من مجتمع لآخر كما يلي:

1-في محاولات التعريف بعلم الاجتماع الريفي في الولايات المتحدة الأمريكية حدد **"الفنن برتر اند"** A. Bertrand العلم في بدايته بدراسة العلاقات الإنسانية في البيئة الريفية، ثم انتقل إلي التركيز على المشكلات الاجتماعية الخاصة بالمجتمعات الريفية كالتعليم والصحة وغيرها[1]، أما **"لوري نيلسون"** L. Nelson أحد المهتمين بالدراسات الريفية في الولايات المتحدة الأمريكية فيرى أن موضوع العلم يكاد يتركز في وصف وتحليل الجماعات الاجتماعية المختلفة الأنماط والأحجام كما هي قائمة وموجودة في البيئة الريفية، وأن قوانينه تكاد تلتف حول تحقيق الرفاهية الاجتماعية S. Welfare في المجتمع المحلي الريفي.

يعطي **" نيلسون"** للثقافة أهمية خاصة تجعلها مفهوما محوريا في كتاباته وفي دراسة المجتمع الريفي، مما يجعلها تحتل مكانة

---

[1] Alvin. L. Bertrand,: Rural Sociology, MC, Grawhill Book Company, Inc. N.Y. 1959 p. 8.

واضحة في تفسير مشكلات المجتمع الريفي وما تسوده من علاقات وظاهرات اجتماعية[1]، أما "والترسلوكم" W.Slocim فحصر مهام العلم في نفس الموضوعات التي أشار إليها "برتر اند ونيلسون" وأوضح ذلك في كتاب "علم الاجتماع الزراعي" والذي يتضح من خلاله أن إطاره المرجعي يحوي الثقافة والتنشئة الاجتماعية والعلاقات الشخصية بين الأفراد، وإن كان قد خص الثقافة باهتمامه واعتبرها هامة في فهم المجتمع الزراعي [2].

2- لبيان الصورة العامة لعلم الاجتماع الريفي يذكر "بونز" V. G. Pons في مقال له بعنوان "علم الاجتماع الريفي" بأن هذا العلم ارتبط في نشأته بالولايات المتحدة الأمريكية بالمشكلات الاجتماعية وكيفية علاجها، فالمسئولين عن الدولة والكنيسة اهتموا بإجراء دراسات منظمة حول المجتمع الريفي، ويدلل على هذا أن معظم ما وجد من تراث حتى عام 1920 كان عبارة عن تقارير حول ظروف الحياة الاجتماعية في المناطق الريفية وما

---

(1) L. Nelson: Rural Sociology, second edition, American Book Company, N. Y. 1955, pp. 3. 7.

(2) Walter. L. Sloeim: Agricultual Sociology. Harpers Brothers Publishers, N. Y. 1960. p p. 6-9.

تعانيه هذه الحياة من أزمات ومشكلات ويدلل على هذا الكتاب الذي نشر عام 1913 وهو أول كتاب في علم الاجتماع الريفي حيث تركزت موضوعاته في ظروف الحياة الريفية الأمريكية ومشكلاتها [1] .

3- حاول بعض الباحثين المهتمين بالدراسات الريفية إضفاء مزيد من الأكاديمية على الدراسات الريفية، خاصة بعد أن نشر "بيترسوروكين" P. Sorokin، "زمزمان" Zimmerman كتابتها "علم الاجتماع الريفي والحضرى" عام 1929، وقدر للعلم بعد ذلك أن يتوزع بين الأهداف الأكاديمية وأهداف التطبيق والسياسة الاجتماعية، وبعد أن كان العلم شبه مركز في العلاقات الاجتماعية والجماعات الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية اتجه نحو التوزيع والتوسع ليضم موضوعات كثيرة حددها "بونز" على النحو التالي [2] :

- ايكولوجيا القرية التي تهتم بدراسة أنماط المناطق الريفية وأنماط السكني ومناطق التجارة والمعاملات والخدمات.
- التركيب الديموجرافي أو السكاني أو السكاني للسكان الريفيين.

---

[1] غريب سيد أحمد: مرجع سابق، ص22.

(2)V. G. Pons: Rural Sociology, In society, Problems London. 1962. pp. 500-501.

- طبيعة الهجرة الريفية– الحضرية وأسبابها ومصاحباتها.
- الفروق الريفية– الحضرية مع التركيز على الخصائص السكانية.
- مستوى المعيشة داخل التدرج الاجتماعي الاقتصادي.
- العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المحلي وما يحويه من جماعات اجتماعية.
- بناء النظم الاجتماعية كالتعليم والدين والسياسة.
- الأسرة والقرابة والزواج.
- الفروق المهنية والتدرج الاجتماعي.
- العلاقات الريفية الحضرية وتأثير زيادة تحضر المجتمع الريفي على مكوناته المختلفة.

4–من المعروف أن نشأة علم الاجتماع الريفي وتطوره في **الولايات المتحدة الأمريكية** قد تأثر إلي حد كبير باهتمام الدولة بالمشكلات الاجتماعية وقضايا الرفاهية، أما في **المملكة المتحدة** فإن انحسار التراث حول هذا العلم قد يرجع إلي الفشل في الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية، فالنظرة في انجلترا إلي الريف كانت رومانسية حيث اعتبرت الحياة الريفية مثالية ومحافظة بعكس الحياة

المدينة التي استحوذت على معظم اهتمام الباحثين نتيجة لما صاحب التصنيع من آثار ومشكلات على الحياة في المدينة، مما أدى إلي إثراء علم الاجتماع الحضري عن شقيقه الريفي وكانت النتيجة بالنسبة للدراسات الريفية أن حفلت بالانطباعات والتقارير الوصفية التي اتخذت من القيم الدينية والأخلاقية محوراً وارتكازا [1] .

5-في دراسة أجراها عالم الاجتماع السوفيتي "سيموسن" B. Simesn حول **المزرعة السوفيتية**، يمكن الإشارة إلي بعض الموضوعات التي يهتم بها العلم في هذا المجتمع والتي تتمثل في دراسة الحياة الاجتماعية في المزارع الجماعية ما تحويه من عناصر مثل ميكانيزمات تغيير طريقة الحياة القديمة في الريف السوفيتي، والعلاقة بين القروي والبيئة المحيطة به، والأسس الاقتصادية للمزرعة الجماعية، والإنسان في نطاق العمل، وتوزيع الدخل بين المزارعين، والنظام الديموجرافي للمزرعة، والأسرة والحياة السوفيتية المجتمعية، والعلاقات الاجتماعية بين الناس [2] .

---

[1] V. G. Pons: OP. Cit, P. 502.

[2] ب. سيموسن: المزرعة الجماعية السوفيتية، عرض وتحليل عبد الباسط حسن، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الأول، يناير، 1973، ص 84-87.

6-بالنظر إلي التراث العربي الخاص بعلم الاجتماع الريفي نجد أن الدكتور **"على فؤاد أحمد "** يقرر "أن علم الاجتماع الريفي فرع من فروع علم الاجتماع يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية الناشئة عن تجمع الأفراد في البيئات الريفية، وعن اتصال سكان الريف بالحضر، عل أن تقوم هذه الدراسة حسب القواعد العلمية التي يستمدها من علم الاجتماع" [1] ، كما يقرر الدكتور **" إمام سليم "** بأن علم الاجتماع الريفي "هو علم تجريبي بالنسبة إلي علم الاجتماع العام النظري الذي بواسطته تطبق الأسس والطرق العلمية للبحث في دراسة الريف وحالته الاجتماعية" [2] .

في ضوء ما سبق ومن خلال اهتمامات الباحثين والدارسين في علم الاجتماع الريفي **حول المجالات والموضوعات** التي يحويها علم الاجتماع الريفي **يمكن القول:**

أ-أن **عدم وجود اتفاق موضوع علم الاجتماع العام انعكس على تحديد علم الاجتماع الريفي**، وأتت موضوعاته متباينة حتى داخل المجتمع الواحد، ليس هذا فحسب بل أن نشأة العلم وتطوره في كل بلد ارتبطت وتأثرت بالحاجات المجتمعية الرسمية التي

---

[1] علي فؤاد أحمد: مرجع سابق، ص21.

[2] إمام سليم : المجتمع الريفى ، دار الثقافة والعلوم ، القاهرة ، 1959، ص 7 .

تحددها الدولة، ففي الوقت الذي ساعد فيه اهتمام الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية بحل المشكلات على نحو علمى أخر ذلك من نموه والاهتمام به في المملكة المتحدة، وفي الاتحاد السوفيتي ارتبطت نوعية البحوث بالغايات والأهداف الحزبية" [1].

ب-أن الاهتمام الأمريكي بالعلم كان أكثر نموا وأكثر نضجاً نسبياً عنه في كثير من الدول والمجتمعات، فإذا نظرنا إلي التراث الأمريكي في هذا الصدد فعلنا نتفق مع "**بونز**" بأنه لا يمثل نسقاً فكريا منتظما متميزاً، فالدراسات التي أنجزت في أمريكا بالرغم من كمها الواضح لا تشجع على القول بوجود نظرية لأن إسهام هذه الدراسات اتجهت نحو الممارسة والتطبيق العلمى هذا بجانب أنه لو أرادنا تحديد **المدخل النظري** الموجه للدراسات حول المجتمع الريفي نجد أنها تمثل المداخل والاتجاهات السائدة في علم الاجتماع العام، ففي أمريكا تتركز هذه المداخل في "**المدخل الأيكولوجي والثقافة والشخصية والبنائية الوظيفية، بجانب المدخل الديموجرافي**"، وفي الاتحاد السوفيتي سابقا نجد "**المادية التاريخية**" هي الموجه والمرشد.

---

[1] غريب سيد أحمد: مرجع سابق، ص 24-25.

ج-إذا كان كل علم من العلوم تتحدد معالمه من خلال نظريته وموضوعه المحدد ومنهجه وأهدافه فسوف نجد أن **ليس لعلم الاجتماع الريفي نظرية محددة وبالتالي ليس له منهجا** خاصا، فالعمل الذي تم في مجال علم الاجتماع الريفي لم يتمخض عن تقدم في مجال النظرية العامة في العلم أو في مجال المنهج، حتى أن بعض علماء الاجتماع رأوا نتيجة لذلك أن علم الاجتماع الريفي لا يجب أن يلحق بعلم الاجتماع، وإنما الأصح أن يظل نوعا من الدراسات المتعلقة بالإنتاج الزراعي وبالزراعة، وتتبقي القضية التي نلحظ الاتفاق بشأنها على أن موضوع علم الاجتماع الريفي هو المجتمع الريفي، والاتفاق هنا عام جدا دون تحديد المقصود علميا بالمجتمع الريفي، وإن كان تحديده مرتبطاً أيضاً بالتراث السوسيولوجي السائد والموجه في المجتمع الذي يعمل الباحثون من خلاله [1] .

على الرغم من **عدم وجود نظرية متميزة لما يسمي بعلم الاجتماع الريفي**، فمن الممكن الإشارة إلي أن ما تم إنجازه من دراسات وبحوث يمكن تصنيفها في **خمس فئات** هي [2] :

---

[1] محمد عاطف غيث: دراسات في المجتمع القروي، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص 472-438.

[2] غريب سيد أحمد: مرجع سابق، ص26.

1. مجموعة الدراسات التي اعتبرت الريفية كمدخل أو كمتغير مستقل.
2. الدراسات المقارنة للمجتمعات الريفية.
3. دراسات كان الاهتمام مركزا فيها على تحليل الأنساق الاجتماعية.
4. دراسات اهتمت بالتغير الاجتماعي في المجتمع الريفي.
5. دراسات اهتمت بالفروق الريفية الحضرية.

يمكن القول بأن "**علم الاجتماع الريفي** " يختص **بدراسة الظواهر الاجتماعية الناشئة عن العلاقات الإنسانية بالمناطق الريفية**، فهو يتناول دراسة الجماعات والمنظمات والتجمعات والوحدات البيئية وكافة أشكال الظواهر الاجتماعية الريفية الأخرى من حيث نشأتها وكيفية تكوينها وتطورها وعلاقاتها بعضها ببعض إلي غير ذلك من النواحي" ، ومن هذا المنطلق يجب أن نتساءل **ما الهدف من دراسة علم الاجتماع الريفي؟** ، وللإجابة على هذا التساؤل يمكن أن نحصر **أهداف علم الاجتماع الريفي** فيما يلي:

1-**تفهم ظروف وأحوال المجتمع الريفي** والتعرف على مشاكله الاجتماعية وما يسوده من عادات وتقاليد ومعتقدات، وما يوجد

به من مؤسسات ومنظمات وما يقوم بين أفراده من علاقات، كما يهدف إلي إثارة الوعي بين أفراد المجتمع الريفي باعتبارهم أعضاء في مجتمع يحتاج إلي جهودهم بما يجعلهم يلمسون واقع حياتهم ويقبلون على حل مشاكل مجتمعهم وتحسين أوضاعه في حدود الثقافة السائدة في هذا المجتمع [1] .

2-**إذكاء شعور الفرد بالفخر والاعتزاز** بانتمائه إلي المجتمع الريفي باعتباره الجزء الأكبر من الوطن، وتقديره لما يوفره هذا المجتمع لأبناء الوطن من سلع وخدمات بصورة تجعله يبذل الكثير من أجل تقدمه، كذلك إيمانه بوحدة المجتمع وتماسكه وتعاون أفراده من أجل تحقيق الآمال والأهداف المشتركة [2] .

3-**الاهتمام بسكان المجتمع الريفي وتبصيرهم بمشكلاتهم** ومساعدتهم على حلها باعتبارها الشطر الأكبر من المواطنين الذين تخلفوا عن ملاحقة ركب التقدم والعمل على أن يسايروا المجتمع الحضرى ويلحقوا به الأمر الذي تحقق معه مبادئ تكافؤ الفرص والعدل الاجتماعي وتتأكد به الديمقراطية الاجتماعية في المجتمع ريفه وحضره [3] .

---

[1] حسن علي حسن: مرجع سابق، ص 16.

[2] محمد حسين محمد: دراسات في الاجتماع الحضري والريفي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1991، ص 77.

[3] عبد المنعم محمد بدر: ريفنا النامي، دراسة مقارنة في علم الاجتماع، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 1982، ص176.

4-**تأكيد حق السكان الريفيين في الحياة الحرة الكريمة** باعتباره ركيزة النشاط الاقتصادي وغالبية القوى العاملة المنتجة وأهم مصادر الدخل القومي في المجتمع، كما يهدف إلي التعرف على الموارد الطبيعية والإنسانية في المجتمع الريفي وتفهم أفضل طرق استغلالها ووضع السياسة الاقتصادية الخاصة بميكنة مهنة الزراعة وتصنيع الريف عن طريق تنفيذ مشروعات الصناعات الزراعية الريفية [1] .

5-**الحصول على الحقائق والمعارف الخاصة بالمجتمع الريفي** مما يؤدي إلي اكتساب الخبرات والمهارات وتنمية القدرات المتعلقة بالملاحظة والمقارنة واستغلال ذلك في وضع سياسة الإصلاح الاجتماعي الريفي والخطط المنفذة لهذه السياسة [2] .

خامسا: **علم الاجتماع الريفي والعلوم الأخرى**:

من المعروف أن للعلم ثلاثة محاور هي "**الموضوع، المنهج، النظرية** " يضعها الباحثون والمفكرون نصب أعينهم عند التفرقة بين العلوم المختلفة أو حتى عند الحديث عن علاقة العلوم بعضها ببعض، حيث أن **الموضوع** هو الاهتمام الذي يدور حوله العلم، **والمنهج** هو الأسلوب أو الطريقة أو الوسيلة أو الإجراءات

---

[1] محمد حسين محمد: مرجع سابق، ص78.

[2] عبد المنعم محمد بدر: مرجع سابق، ص 177.

التـي يتبعهـا الباحـث عنـد دراسـة المشـكلة موضـوع البحـث، أمـا **النظرية** فهي مجموعة الخصائص الدقيقة المتسقة والمنظمة التي جاء بها العلماء عن طريق البحث العلمي لتفسير لظاهرة.

ولما كان علم الاجتماع الريفي ينحصر موضوعه أساساً في الاهتمام بدراسة التجمع السكاني المعروف بالمجتمع الريفي، ذلك المجتمع البسيط قليل السكان الذي تسوده العلاقات القرابية والتي تقوم على أواصر الصلة والعصبية والدم، كما أن النتائج التي توصل إليها علماء الاجتماع الريفي في كثير من أنحاء العالم أصبحت ذات قيمة تطبيقية وعلمية كبيرة ساهمت في نجاح المشروعات التي تقوم بتنفيذها الحكومات، كما ساعدت تلك النتائج على تنظيم هذه المجتمعات تنظيما يؤدي إلي سرعة تطويرها، ومن هذا المنطلق يمكن إلقاء الضوء على **علاقة علم الاجتماع الريفي بغيره من العلوم** والتي ساهمت في إثراء الدراسات الريفية.

1-علاقة علم الاجتماع الريفي بعلم الاجتماع العام:

لا أحد يستطيع أن ينكر العلاقة بين علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع الريفي، فالصلة أو العلاقة بينهما علاقة عضوية، حيث أن علم الاجتماع الريفي من أهم فروع علم الاجتماع، ذلك لأنه

يـدرس أكثـر أشـكال المجتمعـات الإنسـانية أهميـة وهـو "مجتمـع الفلاحـين" الـذي يمثـل الغالبيـة العظمـي مـن الجـنس البشـري ويشترك علم الاجتماع الريفي مع علم الاجتماع العام في دراسة الإنسان، ولكن الأول يركز على دراسة الإنسان في الريف فقط، بجانـب أن علـم الاجتمـاع الريفـي يسـتفيد بمـا يتوصـل إليـه علـم الاجتماع العام من حقائق وقواعد ونظريات تفسر السلوك العام للظـواهر الاجتماعيـة الريفيـة ويعتبـر علـم الاجتمـاع الريفـى فرعـا لعلم الاجتماع العام من ناحية أنه يستخدم نفس الطريقة العلمية فـي دراسـة الظـواهر الاجتماعيـة[1] ، وهكـذا فـإن علـم الاجتمـاع الريفـي يعتمـد علـى علـم الاجتمـاع العـام فـي الحصـول علـى المعـارف والحقـائق العلميـة العامـة عـن المجتمـع، إلا أن هـذا لا ينفي أن علم الاجتماع الريفي علم مستقل بذاته من حيث مكوناته فمادته العلمية مميزة عن مادة الاجتماع العام.

2-علاقة علم الاجتماع الريفي بالأنثروبولوجيا:

الأنثروبولوجيا هـي علـم دراسـة الإنسـان وأعمالـه المختلفـة دون الارتباط بزمان ومكان دراسة علمية، وهذا يعني أن الصلة بين علـم الاجتمـاع الريفـي والأنثروبولوجيـا لا تفتـرق عـن الصـلة بـين

---

[1] محمد الغريب عبد الكريم : مرجع سابق ، ص ص 18-19 .

علم الاجتماع العام والأنثروبولوجيا، وأن كانت الصلة بين علم الاجتماع الريفي والأنثروبولوجيا أكثر متانة وقوة، على أساس أن الأنثروبولوجيا قد اتخذت من المجتمع الريفي نفسه- في مرحلة من مراحل تطورها- موضوعا لدراستها، يضاف إلي هذا أن كلا من الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع الريفي ما زال ينحصر اهتمامهما بالمجتمعات ذات التركيبات الأولية البسيطة تاركين المعقدة لعلم الاجتماع الحضري.

ومن الناحية التاريخية نجد أن علم الاجتماع الريفي قد نشأ منذ أوائل هذا القرن كأحد فروع علم الاجتماع العام الذي يستخدم المفاهيم والمناهج السوسيولوجية لدراسة وفهم طبيعة المجتمع الريفي ونظمه الاجتماعية بهدف الاستفادة من ذلك في رسم وتنفيذ في نشأته المبكرة وفي اتجاهه التطبيقي منذ البداية [1] .

على الرغم من أن **المجتمع القروي يمثل الوحدة الدراسية لكل من علم الاجتماع الريفي والأنثروبولوجيا القروية**، إلا أن هناك عدة اختلافات جوهرية من ناحية موضوعات البحث وطريقة جمع المادة وتحليلها، فمثلا عند دراسة الظواهر الريفية يمارس

---

[1] حسين فهيم: بعض الاتجاهات الأنثروبولوجية في الدراسات القروية، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في ج.م.ع، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1971، ص70.

الباحث الاتجاه النظري والمنهجي العام الذي يرتبط بتخصصه الأكاديمي، فالاختلاف بين الأنثروبولوجيا القروية وعلم الاجتماع الريفي من ناحية الموضوع والمنهج مرده إلي التباين القائم بين الدراسات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية عامة، فبينما يهتم علم الاجتماع الريفي مثلا بظواهر الهجرة الريفية، أو السمات الديموجرافية أو النظم الاجتماعية الريفية، تهتم الأنثروبولوجيا القروية بموضوعات تختص بالقرى ودرجة تكملها من الداخل أو الخارج، إلي جانب التركيز على دراسة أوجه الثقافة الريفية وأبعادها.

ومع ذلك هناك موضوعات مشتركة كالتي تختص بتحديد الخصائص الريفية أو دراسة مشاكل التغيير الاجتماعي أو برامج التنمية، إلا أنه من الملاحظ أنه عند المقارنة بين النمط الريفي للحياة والأنماط الأخرى، يركز علم الاجتماع الريفي عادة على المدينة مما أدي إلي ظهور كثير من التصنيفات الثابتة للمجتمعات، وافتراض الانتقال الحتمي من وضع إلي أخر تحت تأثير عمليات التحضر أو التصنيع، بينما يتجه الأنثروبولوجيون

إلـي اتخـاذ المجتمـع البـدائي أساسـاً لفهـم ودراسـة طبيعـة المجتمـع القروي [1] .

وتعد دراسة المجتمع القروي من الملامح الأساسية للدراسات الأنثروبولويجة، وتمثل شريحة البيئات الريفية بالنسبة للجماعات المتقدمة القطاع المتخلف نسبيا عن بقية القطاعات الحضرية، وقـد سـاهمت الدراسـات الأنثروبولويجـة فـي دراسـة الجماعـات الريفية في محاولة لتطبيق مناهج التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أسس موضوعية، وخلصت هذه الدراسات إلي قواعد أساسية يلتزمها العاملون في ميدان التنمية، حيث غدت ركنا جوهرياً من أركان البحث العلمي في الحقل العلمي [2].

3- علاقة علم الاجتماع الريفي بعلم الاجتماع البدوي:

علـم الاجتمـاع البـدوي هـو أحـد فـروع علـم الاجتمـاع العـام الـذي يهـتم أساسـا بدراسـة ظـاهرة البـداوة وتتبـع مظاهرهـا ونظمهـا الاجتماعية والاقتصادية والتعرف على طبيعة البنيان الاجتماعي للمجتمـع البـدوي ككـل، وعلـى الخصـائص النفسـية والاجتماعيـة والحضـارية للجماعـات البدويـة بصـفة خاصـة، ولعـل هذا يوضـح أن كـلا من علمـي الاجتمـاع البـدوي والريفي يتنـاول مجموعـة من

---

[1] نفس المرجع السابق: ص 70-71.

[2] فاروق محمد العادلي: مرجع سابق، ص 232.

الظـواهر المتشـابهة إلـي حـد مـا، بـل ان بعضـا مـن العلمـاء الاجتمـاعيين قـد اعتبـروا البـدو جـزءا هامـا مـن المجتمـع الريفـي، وأكـدوا علـى أن علـم الاجتمـاع الريفـي هـو العلـم الـذي ينبغـي أن يدرس موضوع البدو، فنجد أن عالم الاجتماع الأمريكي "روبرت ردفيلـد" اعتبـر أن المجتمـع الشـعبي "الريفـي" هـو كـل مجتمـع تنطبق عليه الخصائص التالية أن يكون مجتمعا منعزلاً، أميا، متجانسـا، ويسـوده شـعور قـوى بالتضـامن الجمـاعي، وهـذه الخصـائص قـد تنطبـق علـى المجتمـع البـدوي أكثـر مـن المجتمـع الريفـي، فـي حـين أن عـالم الاجتمـاع والأنثروبولوجيـا "كروبـر" أوضـح أن أهـم الخصـائص التـي تميـز القـرويين هـو ارتبـاطهم الشديد بالأرض، ولكن يلاحظ أن ارتباط البدوي بالأرض لا تمثل لـه قيمـة اجتماعيـة واقتصـادية إلا بالقدر الـذي تتمكن خلالـه هذه الأرض مـن العطـاء، ولكـن عنـدما تكـف عـن البـذل أو ينصـب معينها فأرض الله واسعة. [1]

4-علاقة علم الاجتماع الريفي بعلم الاجتماع الحضري:

لا يمكن في هذا المجال أن نغفل الصلة الوثيقة بين كل من علم الاجتمـاع الريفـي وعلـم الاجتمـاع الحضـري رغـم مـا يبـدو مـن

---

[1] محمد الغريب عبد الكريم: مرجع سابق، ص 21-22.

تناقض بين هذين العلمين من حيث هيكل البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية السائدة والثقافية الاجتماعية المميزة لكل منهما، فضلا عن اختلاف الحياة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية بصفة عامة، ولا يعني هذا التناقض أن هنالك انفصالا بين هذين العلمين، بل على العكس فإنه يفيدهما معا، إذ يستفيد كل منهما بما يتوصل إليه الآخر من معارف ومعلومات، وكما أن صورة أيهما وخصائصه لا تظهر جلية واضحة إلا بمقارنتها بصورة الآخر، وعلى أي حال فإن كل مجتمع منهما يمثل أحد وجهي العملة للمجتمع الأكبر، ومهما تباينت اهتمامات كل منهما، إذ يهتم علم الاجتماع الحضري بالمجتمع المتحضر ذي البناء الاجتماعي المعقد والعلاقات الاجتماعية المتشابكة كما يهتم علم الاجتماع الريفي بالمجتمع الريفي ذي البناء الاجتماعي البسيط والعلاقات الاجتماعية غير المعقدة، فإن كل منهما يتناول بالدراسة مجتمعا محددا ولكن حدود كل مجتمع ليست فاصلة، إذ أن المجتمعين الريفي والحضري متداخلان ومتشابكان ويؤثر كل منهما في ويتأثر به في نطاق الفائدة المشتركة للمجتمع الكبير [1] .

---

[1] حسن علي حسن: مرجع سابق، ص 19.

وعلى هذا الأساس فكما يتداخل المجتمعان تتداخل أعمال المهتمين بهما أساس بحيث ينتهي الامر بالضرورة بنوع من الالتقاء والتعاون بينهما، فإذا كان علم الاجتماع الريفي في دراسته لمجتمع لقرية اضطر إلى الزحف إلي المناطق المجاورة "النصف ريفية" صاحبة التأثير على الحياة الريفية، فإن علم الاجتماع الحضري بدأ الزحف أيضاً على المجتمعات الريفية ليري مدى تأثير الحياة والتيارات المدنية في حياة الريف، وهكذا حتى يصلا في النهاية إلي نقطة التقاء تؤدي إلي إثراء وتقدم العلوم الاجتماعية.

5-علاقة علم الاجتماع الريفي بعلم الاقتصاد:

لا يستطيع أحد أن ينكر العلاقة الوطيدة بين كل من علم الاجتماع الريفي وعلم الاقتصاد، فمنذ عهد قريب كانت المجتمعات القروية من الموضوعات التي تهتم بها علوم أخرى غير الأنثروبولوجيا، فقد استرعت المجتمعات القروية في أوروبا وآسيا انتباه رجال الاقتصاد والمؤرخين الذين كانوا يهتمون بأصول النظم القروية وبخاصة الزراعية، وقد تركز الاهتمام حول العلاقات بين الفلاحين وأشكال الملكية الزراعية، وعندما انتقل الأنثروبولوجيون الأمريكيون من دراسة المجتمعات القديمة في

شمال أمريكا إلي دراسة الحياة القروية المعاصرة في جنوب ووسط أمريكا اهتم عدد كبير منهم بدراسة أوضاع الفلاحين، وقد أدى ذلك الانتقال إلي حدوث تحول لم يدركه هؤلاء العلماء تماما في طريقه ترتيب المجتمعات التي يقومون بدراستها في عقولهم[1].

ومن هنا يمكننا القول بأن علم الاقتصاد كما يعطي علم الاجتماع الريفي يأخذ منه وبخاصة تلك الدراسات المتعلقة بمستوى المعيشة في المجتمع كله، ودراساته المتعلقة بنظم الملكية التي تسود أي مجتمع من هذه المجتمعات، وهذه تلك لا يمكن الاستغناء عنها في دراستنا لأي مجتمع.

---

[1] روبرت ردفيلد: المجتمع القروي وثقافته، ترجمة فاروق العادلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973، 76-78.

الفصل الثانى

أشكال الاستيطان الريفى

تمهيد:

اولا: جذور المجتمع الريفى.

ثانيا: اشكال الاستيطان الريفى.

ثالثا: تنميط القرية.

تمهيد:

لا شـــك ان الظـــروف الاقتصـــادية والطبيعيـــة والجغرافيـــة للمجتمـــع هـــى التـــى تـــتحكم فـــى شـــكل **الاســـتيطان فـــى المجتمعـــات الريفيـــة**، كمـــا ان اعتمـــاد المجتمـــع علـــى الزراعـــة والنـــاتج الزراعـــى وكـــذلك كبـــر حجـــم ســـكان المجتمـــع الريفـــى ومســـاحة المزرعـــة، كـــل هـــذا يـــوثر تـــأثيرا مباشـــرا علـــى **شـــكل الاســـتيطان فـــى الريـــف** فقد يكـون فـى شـكل مزرعـة منفـردة أو القريـــة التـــى تقـــع عبـــر الطريـــق او القريـــة الخطيـــة او القريـــة المجمعـــة، كمـــا أنـــه يتفـــرع مـــن هـــذه الاشـــكال عـــدد مـــن الاشـــكال الأخـــرى وتتـــأثر اشـــكال الاســـتيطان بظـــروف المجتمـــع الـــذي توجـــد فيـــه، ومـــن هـــذا المنطلـــق ســـوف نعـــرض فى هذا الفصل لما يلى:

- جذور المجتمع الريفى.
- اشكال الاستيطان الريفى.
- تنميط القرية.

أولا: جذور المجتمع الريفى:

مـن المعلـوم ان حضـارة الـدول التـى نشـأت فـى العصـور القديمة كمصر وبابل كانت تقوم على عاملين أساسيين:

الأول: خصوبة الأرض.

الثانى: اعتدال المناخ.

فـى **مصـر الفرعونيـة** كمـا يقول المؤرخـون وعلمـاء الاثـار تـم معرفة أنواع من الحاصـلات الزراعيـة اهمها القمح والشعير والذرة ، وكانـت الأرض ملكـا للأسـرة الحاكمـة وكبـار الجـيش وطبقـة الكهنة ،أما بقية الشعب فقد كان يسخر فى استغلال الارض1(1).

وعرفـت **اليونـان** عصـرا زراعيـا ذهبيـا مـن عصـور الزراعـة ، وكانت الارض يملكها ويزرعها فلاحون أحرار ، ثم نشأت المدن الاغريقية بسرعة عن طريق انتشار التجارة ، وتغير أساس الحياة الاقتصادية فى اليونان ، وعندما فضلت الحكومة استنباط نظام اقتصـادي عـادل يضـمن مصـالح الفلاحين تـدهورت حالـة هؤلاء وغرقوا فـى الديون وتحولت الأرض الـى أيدى الممولين واصبح اصـحابها القدماء يعملون فيها كعبيد مسخرين ، وانحدر الكثير منهم الى المدن فانحطت الزراعة (2)2.

---

(1) غريب محمد سيد احمد : مرجع سابق ، ص108.

(2) محمد عاطف غيث : دراسات فى المجتمع القروى ، مرجع سابق ،ص ص 223-224 .

وفى **العصر الرومانى** تحسنت الحالة الزراعية ويقال أن جميع الحيوانات المستأنسة التى عرفت فى أوربا قبل اكتشاف أمريكا قد استأنست فى ذلك العصر ، كما عرفت أيضا معظم الحاصلات والفواكه ، وقد عرف **الرومان** وسائل الرى والصرف وانتقاء البذور والدورة الزراعية حسب الفصول ، وكانت الأرض الزراعية فى بادئ الامر كلها للفلاحين ، ولكن انتشار الروح الحربية والفتوحات واستخدام أسرى الحرب فى خدمة الأرض ومصادرة الأراضي لأتفه الأسباب ، كل هذه العوامل أدت بالزراعة إلى الانحطاط وأصابت صغار المزارعين بالخراب، تلك السياسة الزراعية الخاطئة ادت الى هجرة الفلاحين إلى المدن1 (1) .

هذا وقد **مرت المجتمعات الريفية فى العصور الوسطى** بفترتين متباينتين:

الأولى: الفترة التى سبقت ظهور النظام الإقطاعي.

الثانية: هى التى ترتبت على هذا النظام.

خلال **الفترة الاولى** ساد نظام **قرية المزرعة**، وكانت القرية بهذا المعنى تشتمل على عدد من الأكواخ بين (10إلى 50 كوخا) يخترقها شارع، أو شارعان، وكان يختار موقع بناء القرية عادة

---

(1) غريب سيد احمد : مرجع سابق ، ص ص 108-109

بجانب أحد الأنهار او القنوات، وكانت المنازل عبارة عن أكواخ من حجرة واحدة تبنى من جذوع الشجر وتغطى بالطين وكانت أرض الكوخ من التراب لا نوافذ لها ولا مداخل، أما الأرض الزراعية فقد كانت بطبيعة الحال خارج هذه القرية الصغيرة وعلى مقربة منها.

لم يكن يعرف فى كثير من المجتمعات حتى ذلك الحين نظام الملكية الخاصة بالنسبة للأرض ، فكان سكان القرية يزرعون الأرض التى تخص قريتهم لحساب المجموعة كلها وكانت كذلك أراضي المرعى والغابات حيث يذهب الافراد لجمع الاخشاب اللازمة للتدفئة والوقود ، وكانت هذه المراعى والغابات ملكا للجميع ، على أن ذلك لم يمنع من تقسيم الأراضي الزراعية بين الأسر والأشخاص ، وكان هذا التقسيم يتفق عليه وديا بين أهل القرية جميعا وتراعى فيه المساواة والعدالة ما أمكن بحيث يتساوى الجميع على قدر الإمكان فى مساحة الارض التى يزرعونها وفى جودتها أيضا ، ولهذا كانت تقسم الأرض إلى قطع كبيرة ، ثم تقسم كل قطعة بدورها إلى عدد من الأحواض المستطيلة تبلغ مساحة كل منها نصف هكتار ، ولم يكن الفلاح يأخذ ما يخصه قطعة واحدة ، بل كان يأخذ أرضه موزعة وكان

الغرض من ذلك هو توزيع الأراضي الجيدة والفقيرة بين الجميع بالتساوي.

كان **نظام الزراعة** هو النظام الثنائي بحيث تزرع نفس الأرض فقط كل عام بالتبادل ويترك النصف الأخر للمرعى حتى لا تجهد الأرض وتظل محتفظة بخصوبتها، هذا بجانب أنه كانت تقام في القرية دورة اجتماعية لتصريف شئونها وكانت الأحكام التي تصدر كلها أحكام محلية خاصة بنظام الزراعة أو إصلاح بعض المرافق أو تسوية النزاع بين الفريقين المتخاصمين في القرية.

يمكن القول بأن **القرية** في ذلك الوقت كانت وحدة تتمتع بمقدار من الحكم الذاتي، ولكن هذا النظام ما لبث أن قضى عليه النظام الإقطاعي الذي ظهر في أوربا في القرن العاشر تقريبا، ويرجع أصل النظام الإقطاعي إلى ظهور نوع من العلاقة الشخصية يتعاقد عليها رجلان من الأحرار" **السيد ، التابع** " إذ يتعهد الأول بحماية الثاني نظير أن يتنازل له الثاني عن بعض الامتيازات التي تتعلق بالأرض ، وما لبث أن أصبحت هذه الامتيازات التي كانت تقوم في بادئ الأمر على نوع من التعاقد وراثية واستقل كل سيد بإقطاعية كبيرة أصبح فيها الحاكم المطلق

يصرف شئونها كيفما شاء، وقد ترتب على هذا النظام الإقطاعي نوعان من الحقوق يتمتع بها الأشراف:

الأول :حقوق إقطاعية ناتجة عن تنازل الفلاحين عن حقوقهم في أراضيهم.

الثاني :حقوق سياسية حيث استولى الأشراف على كل مصادر السلطة ولم يبق للملاك إلا نوع من السلطة النظرية، أما السلطة الفعلية فكانت في أيدي الأشراف أو أصحاب الإقطاعيات، وأصبح الفلاحون أرقاء يعملون في الأرض ولا يستطيعون التحرر من عبوديتهم، وكانوا على حالة يرثى لها من الجهل حيث لم يكن هناك تعليم ولا مدارس، وكانت حياتهم تخضع للكثير من الخرافات التي كانت تقيد عقليتهم وتمنعهم من التقدم ونزعة الابتكار.

هذا يعنى ان الحياة الريفية كحقيقة واقعية كانت مستمرة قبل العصر الذي صيغ فيه هذا الاسم " **المجتمعات الريفية** " فمعرفة التاريخ الذي ظهر فيه هذا التعبير لا يلقي أي ضوء على العصر الذى بدأت فيه المجتمعات الريفية ، وعلى كل حال فقد **استطاع علماء الاجتماع أن يحددوا خطوات التطور في الحياة الإنسانية على ضوء الوسائل التي كانت تتبع للوفاء باحتياجات**

المعيشة، ويمكن أن نحدد **المراحل الاقتصادية** التطور الاجتماعي كما يلي1(1) :

أ - مرحلة البحث المؤقت عن القوت :بدأت الحياة في القرى في زمن مبكر على أثر تخطى الإنسان مرحلة الصيد، أي المرحلة التي كان يهيم فيها الإنسان على وجهه، ويعيش على ما يجلبه من تجواله، وتسمى هذه المرحلة " مرحلة البحث عن القوت الوقتى " أي أنه كان دائما تحت رحمة الصدفة، فإذا وجد الفريسة استطاع أن يعيش، وإذا لم يجدها مات من الجوع، وفي هذه المرحلة أيضا كان الإنسان يعيش على ثمار الأشجار وعلى الطيور والأسماك .

ب -مرحلة الصيد والقنص: توصل الإنسان بعد هذه المرحلة إلى صنع بعض الأدوات البسيطة التي كان الغرض منها الدفاع عن نفسه أولا، وتسهيل سبل المعيشة ثانيا، فتوصل إلى صنع القوس والحراب لاقتناص فريسته، واستطاع بذكائه أن ينصب الشباك للإيقاع بفريسته ، بجانب ذلك حدث أن تكونت مجموعات إنسانية صغيرة، فنشأت العشائر والقبائل، وقد قامت

1(1) للمزيد انظر:

- محمد عاطف غيث: دراسات في المجتمع القروي، مرجع سابق، ص ص 223- 244.

ـ حسين زكي الخولى : الإرشاد الزراعي ودوره في تطوير الريف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٨، ص ص26-٣٠ .

هذه الجماعات على فكرة وجود نوع من القرابة الحقيقية أو الوهمية بينها، وكان الأفراد ينتشرون في الغابات والبحيرات للاقتناص والصيد ثم يعودون في المساء إلى منازلهم وأكواخهم في القرية .

ج-مرحلة الرعي : وهنا بدأ الإنسان مرحلة جديدة حين أستطاع أن يستأنس الحيوان وأصبح يعيش من نتاج ماشيته، وتقدمت الجماعات الإنسانية خطوة كبيرة نحو التنظيم والخضوع لرئيس واحد هو رئيس القبيلة، وفي هذه المرحلة أصبح الإنسان منتجا ومستهلكا بتربيته للماشية، كما أن هذه المرحلة تعرف **باسم** " **عصر الزراعة القطرية** " ، فبدأ الإنسان يستغل موارد الأرض والبيئة المحيطة به استغلالا بسيطا وكان من أجل ذلك يبذل مجهودا شاقا لعدم توافر الآلات والمعدات التي يستعين بها على فلاحة الأرض فكان يستعمل العصي وبعض الآلات الحادة لقلب الأرض، ولم تتقدم الزراعة إلا باختراع المحراث ، وكانت النساء عادة يقمن بهذا النوع من الزراعة، حيث يذهب الرجال للصيد وشن الغارات على القبائل المجاورة.

د- مرحلة الزراعة : في هذه المرحلة أخذت حياة الزراعة تنشر وتنشط، على حين أخذت حياة الصيد تنكمش و تتقلص،

وخصوصا بعد أن أصبحت الفريسة نادرة والعثور عليها شاقا، فأصبحت الزراعة الوسيلة الأساسية في الحصول على الغذاء، واستمرت حياة الرعي في المناطق الجبلية وكانت الأرض في بادئ الأمر مشاعا بين الجميع للزراعة والمرعي، على حين كانت المواشي ملكا للأفراد ، وقد نشأت فكرة القرى التعاونية لتبادل الحاصلات الزراعية، هذا ويعتقد العلماء بأن الإنسان اهتدى إلى الزراعة في أواخر العصر الحجري القديم وأوائل العصر الحجري الحديث، وقد أحدث ذلك أثرا عميقا في حياته فكانت حياة الاستقرار، كما أصبح يطمئن إلى حصوله على غذائه في مواعيد منتظمة وينتجه بمقادير وفيرة و ازداد عدد السكان على أثر الاهتداء إلى الزراعة وأنشئوا المدن والقرى، وكانت النشأة الأولى في وادي النيل وسهول دجلة والفرات.

هـ-مرحلة التجارة: حين كثرت الحاصلات الزراعية وأصبح التبادل ممكنا بين البلاد والبيئات المختلفة واتسع نطاق التجارة في مراكز خاصة لتوسط موقعها الجغرافي وسهولة مواصلاتها، فأخذ الناس يهاجرون من القرى ويجتمعون في تلك المراكز للاشتغال بالتجارة فنشأت بذلك المدن التجارية، وصاحب ظهور المدن تقدم بعض الصناعات التي تقوم على الحاصلات الزراعية

والتي كانت في بادئ الأمر محصورة في نطاق القرية للاستهلاك المحلي .

و-في مرحلة الصناعة :حين اكتشفت قوة البخار واستعملت في الصناعة بدأت الثورة الصناعية الكبرى حول مراكز استغلال الفحم ومناجم الحديد وتدافع السكان من تلك القرى إلى تلك المناطق الصناعية بحثاً عن الثروة، وكان من أثر ازدياد التخصص وتقسيم العمل أن أصبح المجتمع الريفي وحدة قائمة بذاتها يهتم بالزراعة لا غير، وتقوم في وسط القرى مراكز لتبادل الحاصلات الزراعية ونقلها إلى المراكز الصناعية في المدن الكبرى .

في **العصور الحديثة تطورت الحياة الريفية تطورا عظيما**، ولكنها لم تكن قبل اختراع الآلات البخارية والسكك الحديدية، أي حتي أواسط **القرن التاسع عشر** على ما هي عليه الأن، ويصف لنا" **هوجون موريس جيليت** " –وهو كاتب أمريكي – الحياة في الريف الأمريكي في ذلك الوقت فيقول :" أن الفلاحين حتى أواسط القرن التاسع عشر كانوا يعيشون متفرقين كل في مزرعته، وكانت كل مزرعة تكفي نفسها بنفسها وتنتج كل ما تستهلكه وتستهلك معظم ما تنتجه، فكانت الزراعة إذن محلية وعلى نطاق

ضيق وذلك لبعد الأسواق التي يمكن أن تباع فيها المحصولات ومشقة الوصول إليها لصعوبة المواصلات، هذا بجانب أن أدوات الزراعة كانت بسيطة ومحددة، فلم يكن في الإمكان الإنتاج على نطاق واسع، فمن حيث زراعة القمح مثلا كانت الأرض تحرث بمحراث يجره حصان واحد ثم تبذر باليد ، وكان أوسع حقل للقمح لا تزيد مساحته علي 10 أفدنة ، وعندما يأتي الحصاد كانت أعواد القمح تحصد بالمنجل، وتحزم باليد، ثم ترفع على عربة لكي تنقل إلى المدينة، وبعد أن يدرس القمح بطريقة أولية يستخدم فيها الحيوان، كان الحب يفصل بواسطة طواحين مائية، وينقل الي الطحين إلى المنزل على ظهر حصان".

يصور لنا أيضا "**هوجون موريس جيليت**" حياة المنزل الخشنة فيقول: " إن ما تعانيه ربة المنزل من مشقة في الحصول على ملابس أفراد الأسرة، فكانت معظم الثياب تغزل وتنسج باليد وبالنول وتقوم بتفصيلها بيدها، أمام الطعام فكانت المدفأة الوسيلة الوحيدة لطهيه أو المكان المعد للوقود، وبجانب ذلك كانت ربة المنزل تقوم أيضا بحفظ اللحوم والأطعمة للاستهلاك في فصل الشتاء، أما التعليم فكانت نسبته ضئيلة جدا، وكان الأولاد

يتعلمون خلال نصف شهور السنة والمدرسون كانوا يقومون بتعليم الأولاد نظير أن تتكفل الأسرة بإيوائهم وإطعامهم1(1) .

ثانيا: أشكال الاستيطان الريفي:

نظرا لاهتمام دارسو **المجتمع الريفي** بالمجتمعات السكانية الريفية من حيث نشأتها وتطورها وتركيبها ووظائفها فلابد من تناول نظم الاستيطان بالمناطق الريفية والتي تتوقف على خواص هذه النظم الكثيرة من خصائص هذا المجتمع، فنظام إقامة السكان بالمناطق الريفية أي كيفية تجمعهم ونظام مساكنهم وثيق الصلة بخواص العلاقات الإنسانية التي تنشأ بينهم، كما أنه وثيق الصلة بعدد وسعة وطبيعة ونوع المرافق والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية القائمة والممكن إقامتها، وبنوع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية السائدة وبمقدار ونوع التغيرات الاجتماعية التي طرأت على هذه الأنظمة (2)2.

---

(1) غريب محمد سيد أحمد: مرجع سابق، ص ص 112- 113 .

(2) حسن على حسن : مرجع سابق ، ص 48 .

من هذا المنطلق تعددت **أشكال الاستيطان الريفي** حسب طبيعة القرية، وتجمع الكتابات المهتمة بهذا الموضوع على مجموعة أشكال نوردها فيما يلي:

1-المزرعة المنفردة:

هو أحد أنظمة الاستيطان التي يعيش في ظلها الكثير من السكان الريفيين في مختلف دول العالم ، حيث يسود هذا النظام في **الولايات الأمريكية وكندا وإنجلترا وبعض دول شمال غرب أوربا واستراليا**، وقد نشأ هذا النظام الاستيطاني نتيجة لاتساع متوسط ما تحوزه الأسرة الريفية الزراعية من أراضي زراعية، الأمر الذي أدى إلى أن تقيم الأسرة الزراعية على المزرعة قريبة من مكان العمل حيث تتعذر الإقامة في قرى نظرا لبعد القرية عن مكان العمل (1)[1] :

ساعد على انتشار نظام الإقامة على المزارع في الولايات المتحدة صدور قرار الحكومة عام م1841م بتجزئة الأرضي إلى من مساحات كل منها 150 فدان وإعطاء حق ملكيتها بالشراء لمن استزرعها لسنوات متتالية وأقام عليها مسكنه، كما أن اتجاه المهاجرين إلى الولايات المتحدة إلى حيازة أكبر مساحة ممكنة من الأراضي أدى إلى نشأة نظام الإقامة على مزارع لاسيما وأن

[1] **(1) على فؤاد أحمد: مرجع سابق، ص 48.**

عدم وجود طرق مجهزة أو توفير وسائل انتقال بين القرى والمزارع أدى إلى انتشار نظام المزارع باعتباره النظام الأمثل للإقامة بالنسبة للحيازات الزراعية الكبيرة.

هذا يعني أن نظام الإقامة في قرى لم يكن موجودا في الولايات المتحدة الأمريكية في بادئ الهجرة إليها، بل الواقع أن المهاجرين نقلوا معهم إلى أوربا نظام الإقامة في القرى الذي ما لبث أن أنقرض بعد أن أستتب الأمن وشعر المهاجرون بالطمأنينة1(1) ، وهذا يبين أن نظام الإقامة على **المزارع** له مميزاته وعيوبه كما يلي 2(2) :

- **المميزات:**

أ–توفير الجهد والوقت حيث يبدأ المزارع عمله بمزرعته في وقت مبكر ويستمر في عمله إلى وقت متأخر من اليوم عكس مما يحدث بالنسبة للمزارع المقيم في قرية

ب– إمكانية المباشرة الكاملة لعملية الإنتاج للمحاصيل الزراعية والحيوانية ومتابعة كل ما يحدث من تغيرات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية.

---

(1) محجوب عطية الفائدى :مرجع سابق، ص ١٠.

(2) حسن على حسن: مرجع سابق، ص ص 55 - 56.

ج –أمكن اتباع الأنماط المزرعية ذات الإنتاج الكبير دون مشقة سواء في الإنتاج الحيواني أو النباتي مع إمكانية استخدام الميكنة الزراعية في هذا الإنتاج .

د– إن نظام الإقامة على مزارع يتيح للمزارع الحرية الشخصية بدرجة أكبر في عملية الإنتاج الزراعي دون منازعات أو مراعاة الغير مثلما يحدث بين الجيران في القرية.

هـ– تلافي الكثير من الأضرار الصحية نتيجة لعدم الجمع بين المسكن وحظائر الحيوانات والآلات الزراعية في مكان واحد.

و– إمكان إجراء تحسينات على مباني المزرعة لتوفير المساحات الكافية من الأرض إذ أنه يصعب ذلك نسبيا في مباني القرية .

- **العيوب:**

1–ارتفاع تكاليف توريد السلع والخدمات الزراعية وغير الزراعية، وارتفاع تكاليف تسويق المنتجات الزراعية نظرا لبعد المزارع عن مراكز التسويق.

٢ –صعوبة القيام بالنشاطات التعاونية والاجتماعية والاقتصادية نظرا لضعف العلاقات الاجتماعية القائمة بين السكان المقيمين على مزارع متناثرة وما يترتب على ذلك من عزلة اجتماعية بين الأسر الريفية.

٣ –صعوبة إقامة الكثير من المنظمات والخدمات الاجتماعية وارتفاع تكاليف إقامتها نظرا لقلة كثافة السكان بالمزارع فضلا عن ارتفاع تكاليف إدارة هذه المنظمات والمرافق إن وجدت .

2-العزب :

نظام الاستيطان في العزب عبارة عن وحدات استيطانية صغيرة تضم عددا محدودا من المساكن ويقيم بها عدد محدود من السكان الريفيين، وغالبا ما نشأت هذه العزب نتيجة لاتساع رقعة المساحات المنزرعة من الأرض حول القرى الأصلية واضطرار المزارعين إلى السكني قريبا من الأراضي الجديدة حديثة الاستزراع، ولذلك يمكن تعريف هذا الشكل الاستيطاني بأنها **تجمعات سكانية أصغر من القرى وأقل منها في الكثافة السكانية ويسكنها عدد محدود من السكان في منطقة جغرافية صغير)** 1(1)[1].

3- القرى :

وهي شكل الاستيطان السائد في ريفنا العربي والمصري وفي معظم أنحاء أسيا وأفريقيا وأوربا، وفي هذا الشكل يعيش الناس في منازلهم المتجاورة في قريتهم ويخرجون من قريتهم في الصباح

---

[1] **(1) نفس المرجع السابق: ص ص 48 – 50.**

ليذهبوا إلي حقولهم للعمل ويعودون منها إلى قريتهم في المساء، وهذا يعني أن القرية هي مكان للسكن يبعد عن الحقول، وقد تبعد القرية عن مزارع البعض لمسافات طويلة قد تبلغ أحيانا عدة كيلو مترات(1)1.

هذا ويمكن تقسيم هذا الشكل الاستيطاني إلى قسمين :

& **القري المنعزلة او المنتشرة** 2(2) :

تشبه القرى المنعزلة إلى حد كبير المزرعة وما يتوسطها من منزل الفلاح وتوابعه كحظيرة البهائم والمخزن، وهذه المزارع المنتشرة المبعثرة بما يتوسطها من منازل تميز الريف الأمريكي، كما يوجد هذا النوع من الاستقرار البشري في **أستراليا ونيوزيلندا**، حيث مراعي الضأن الواسعة وفي مناطق بحر البلطيق حيث الرقعة الصالحة للزراعة قليلة ومبعثرة .

كما يوجد هذا النوع من الاستقرار في المناطق الجبلية عامة، إذ أن الأرض الزراعية تكون في المناطق الجبلية صغيرة المساحة، مبعثرة فوق سطوح الجبال ويحاول المزارع عادة اختيار

---

(1) عبد الحميد محمود سعد :المدخل المورفولوجي لدراسة المجتمع الريفي، كلية الأداب، جامعة المنيا، ١٩٨٨، ص ١١٣ .

(2) على فؤاد أحمد :مرجع سابق، ص ص 58- 59

السفوح التي تواجه أشعة الشمس القريبة من عين ماء، والتي يستطيع الفلاح أن يشيد فيها مدرجاته التي يزرعها، لذلك فإن المنازل تتناثر وسط الحدائق والحقول، ومن قبيل ذلك ما نشاهده فى قرى السيول، وفي هذه الحقول تتناثر المنازل فرادى أو مثني أو ثلاث هذا ما يوجد في القرى الجبلية المرتفعة .

هذا ويخدم القرى الصغيرة المنتشرة عدد من القرى الكبيرة التي تعتبر مراكز اجتماعية حقيقية لها حيث الكنائس والمساجد ، بجانب أن هذا النظام العمراني يوفر على الفلاح مشقة الرحيل اليومي إلى حقله في حالة ما إذا كان يعيش في قرية بعيدة، وهذا الفلاح الذي يحيا حياة مجردة يكون أكثر حرية في تفكيره وعمله، ولا يتأثر بتقليد أهل القرية الكبيرة ولا يرتبط بما يجري في مجتمعه فمن الصعب أن يناله الركود، على أن هذا كان حساب النظام الاجتماعي، فالفلاح المنعزل لا يشعر بأنه له جيرانه عليه نحوهم حقوق، وهو في الوقت نفسه يعاني الكثير في سبيل تربية أطفاله وتنشئتهم كمواطنين ينتمون إلى وطن أكبر، ولهذا تتولد عند هؤلاء النزعة الانفرادية ولا يهتمون كثيرا بالمشروعات الجماعية.

& **القري المتجمعة أو المتكتلة**(1)1 :

---

(1) عبد الحميد محمود سعد : مرجع سابق، ص ص 116-١١٧ .

أن هذا الشكل من أشكال الاستيطان يعتبر أول مظهر من مظاهر تعاون جماعة بشرية في العمل وفي الحياة الاجتماعية وكانت **قرى مصر من أول القرى التي ظهرت في العالم**، إذ يرجع تاريخها إلى عصر ما قبل الأسرات، كما ظهرت قرى أخرى قديمة في **وادي دجلة والفرات، ووادي السند**، وربما كانت هذه القرى هي النوايات الأولى التي تطور منها هذا النوع من العمران البشري إلى المدن.

يخضع اختيار مواقع القرى إلى عدد من العوامل الطبيعية، فالطبيعة تقدم الاحتمالات المكانية والإنسان يختار منها ما يلائم حاجاته ومن هذه العوامل:

أ- توفر المياه:

هذا العامل له أهميته في الأقاليم الجافة أو شبه الجافة، والماء يكون فى الغالب باطنيا مثل العيون والأبار، وقد يكون على شكل مجارى مائية فصلية، ولما كانت عيون الماء عادة تنبثق عند خطوط الانكسارات أو الفوالق، كانت القرى موزعة على طول هذه الخطوط، فهناك مثلا علاقة وثيقة بين جيولوجية فلسطين وسوريا ولبنان وبين توزيع القرى، وترجع قرى سوريا

القائمة عند سفوح جبل الشيخ، وجبال لبنان الشرقية كليا إلى هذا العامل ألا وهو انبثاق عيون المياه .

ب - **وديان الأنهار :**

روعي في اختيار القرى في وديان الأنهار الكبيرة ألا يطغى عليها النهر في فصل الفيضان، ولذلك كانت أقدم القرى المصرية عند حافة الصحراء، أما بعد أن استقرت الحضارة الزراعية في مصر، وزاد عدد السكان واستطاعوا أن يؤمنوا أنفسهم ضد الفيضان بإقامة الجسور وأكوام من الحجارة والتراب وسط الحياض وشيدوا عليها قراهم بحيث تكون في مستوي الفيضان الذي كان يغرق أرض مصر كلها في أواخر الصيف وأول الخريف.

هذا يمكن تقسيم هذا النوع من القرى إلى **ثلاثة أنواع**:

الأول :البلدة الصغيرة :وهي تعتبر مركزا للتسويق وسط القري المباشرة يقصدها الفلاحون الذين يعيشون منعزلون في مزارعهم الواسعة في أوقات دورية يبيعون منتجاتهم ويشترون حجاتهم، وتقام عندهم عادة سوق عامة أسبوعياً، وهي تخدم فوق ذلك أغراض اجتماعية لهؤلاء الزراع حيث توجد المدرسة وغيرها من المراكز الاجتماعية.

الثاني :القرى ذات المواقع الاستراتيجية: هي تلك القرى التي تقع في مناطق الخطر مثل وجود شعوب معادية نذكر منها الهنود الحمر في أمريكا، وقرى المستعمرات اليهودية في فلسطين وهي التي أقامها شعب معتد في وطن أخر، فهذه المستعمرات تقع في نقاط استراتيجية، كما أنها محصنة تحصينا قويا مثل قرية النطرون الذي تشرف على الوادي الذي يصل القدس بيافا، وهذه القرى الدفاعية تتحول عادة إلى مدن حصينة .

الثالث : القرى ذات الصبغة الاجتماعية : في البلاد العريقة مثل ريف مصر، والريف الصيني والهندي، لا تكون القرية مجرد عدة منازل يسكنها المزارعون ولا تربطهم إلا روابط سطحية، بل أنها تكون مجتمعا صغيرا متألفا يظهر بين سكانها التعاون الوثيق في العمل وفي المناسبات المختلفة كالأفراح والمآتم وأخطار الفيضانات والآفات الزراعية، وقد كانت هذه القرى قديما وحدة اقتصادية واجتماعية تنتج إنتاجا محليا وتكف نفسها بنفسها وكان هذا الحال في القرية الهندية قبل القرن الثامن عشر، والقرى الزراعية المصرية قبل الانقلاب الزراعي الذي أحدثه محمد علي في القرن التاسع عشر .

إن **نظام الاستيطان أو الإقامة في القري** له مميزاته وعيوبه كما يلى (1)1 :

- **المميزات:**

1- يناسب نظام الإقامة في القرى المجتمعات ذات الكثافة السكانية العالية والرقعة الأرضية الزراعية الضيقة، حيث تشغل القرية أقل مساحة أرضية ممكنة بالنسبة لعدد السكان، فنظام الإقامة على مزارع تستلزم مساحة أكبر نسبيا .

2- إن تكلفة إنشاء المرافق والخدمات العامة للسكان المقيمين في قري أقل منها بالنسبة للسكان المقيمين على مزارع متناثرة.

3- شعور السكان الريفيين في ظل الإقامة بالقرى بالطمأنينة والأمن الاجتماعي والاقتصادي.

4- قرب مراكز الحصول على السلع والخدمات الزراعية والمنزلية والحصول عليها بأسعار أقل عما في حالة السكني بالمزارع، كذلك قرب مراكز التسويق للمنتجات الزراعية مما يقلل تكاليف تسويقها وزيادة دخول المزارع.

5-يؤدي أسلوب الحياة الاجتماعية في القرى إلى تقوية العلاقات الاجتماعية بين سكانها وقيام الكثير من أوجه النشاط التعاوني

---

(1) حسن على حسن :مرجع سابق، ص 51-53.

وتبادل العون في المناسبات الاجتماعية المختلفة كالأفراح والمآتم والكوارث وغيرها، كذلك اكتساب المهارات وحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تبادل الخبرات والعمل الجماعي المشترك .

6 –شعور السكان الريفيين في ظل الإقامة بالقرى بالطمأنينة والأمن الاجتماعي والاقتصادي.

7–يعطي نظام الإقامة في قرى الفرصة لتكوين المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وإنشاء المرافق والخدمات العامة مما يؤدي إلى رفع مستوى الحياة اجتماعيا واقتصاديا .

- **العيوب:**

1–عدم توفر فرصة إحداث توسع أفقي ملحوظ في سعة الرقعة الأرضية الزراعية التي يحوزها السكان الزراعيون، حيث يتركز السكان بأعداد كبيرة حول مساحات محدودة نسبيا من الأرض الزراعية وحتى يؤدي التوسع إن وجد إلى بعد محل الإقامة عن مكان العمل .

٢ –زيادة الجهد والوقت نتيجة انتقال المزارع يوميا مع حيواناته وآلاته الزراعية من القرية إلى الحقل والعودة نظرا لبعد النقل عن محل السكن بالقرية .

3-أن ضيق المساحة المزرعية الذي يصاحب عادة نظام الإقامة في القري أدى إلى صعوبة إمكانية استخدام الآلات الميكانيكية في عملية الانتاج الزراعي .

4-لنظام الإقامة في قرى آثار على النمط الزراعي السائد حيث أدي صغر مساحة الرقعة المزروعة إلى الإحجام عن زراعة الفاكهة والخضر نظر لما تتطلبه من حراسة لبعد الحقول عن المساكن، مما يزيد من تكاليف الإنتاج، كذلك عدم إمكانية تربية قطعان كبيرة من الماشية لصعوبة إيوائها داخل القرى، فضلا عما يصاحب تربيتها بالحظائر والمنازل داخل القرية أضرار صحية .

5-إن لعادة وضع الأحطاب وبقايا الزروع النباتية فوق أسطح المنازل المتلاصقة فضلا عن وجود الأفران باعتبارها أحد المرافق الهامة بالمنزل الريفي آثار ضارة فيما تسببه من حرائق.

6-كثيرا ما تنشأ المنازعات بين الجيران نتيجة لتلاصق المنازل وتجاورها الشديد في القرية وتكون المنازعات لأسباب تافهة عادة وربما ترتب عليها آثار اجتماعية خطيرة .

٧ –إن شدة الضبط الاجتماعي في مجتمع القرية وإن كان له أثاره المفيدة إلا أنها قد تكون عائقا في طريق إحداث التغيرات الاجتماعية المرغوبة .

8–إن عدم إنشاء القرية وفق تخطيط هندسي سليم يؤدي إلى صعوبة الانتفاع بالمنظمات الاقتصادية والاجتماعية التي توجد بالقرية إلى حد كبير نسبيا فقد تتركز هذه الخدمات في ناحية من القرية دون بعض النواحي الأخرى مما يقلل من فرصة الانتفاع بهذه الخدمات بالنسبة لعدد كبير من السكان .

وكما أن **القرية** هي موطن إقامة السكان الريفيين فإن لها بعض **الوظائف الهامة**1(1) كما يلى :

1-الوظيفة الإدارية :

توفر القرية لسكانها الأمن والطمأنينة وحماية الأرواح والممتلكات وتنفيذ القانون، ويقوم بأمر هذه الوظيفة العمد والمشايخ والخفراء ونقطة الشرطة إن وجدت، وقد استحدث قانون الحكم المحلى نظام إداريا جديدا هو المجلس القروي الذي تشمل اختصاصاته هذه الوظيفة الإدارية .

2- الوظيفة الاقتصادية:

1 عبد الحميد محمود سعد :مرجع سابق، ص ص ١١٩-١٢٠ .

للقرية وظيفتها الاقتصادية في مجال النشاط الاقتصادي الزراعي لسكانها من مستهلكين لبعض هذه المحاصيل، فالقرية من هذه الوجه توفر السلع والخدمات لسكانها عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية والمصانع الريفية والمتاجر والمنشآت الاقتصادية التي يتم بها عمليات التخزين والتسويق والبيع والشراء وما إلى ذلك .

3- **الوظيفة الاجتماعية** :

تتمثل وظيفة القرية الاجتماعية من خلال ما يقام بها من مختلف المؤسسات والمنظمات الاجتماعية كالمدارس والمساجد والوحدات الصحية الريفية، والمراكز الاجتماعية والأندية الريفية، فهي بذلك توفر لسكانها الخدمات التعليمية والدينية والصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية إلى غير ذلك من الخدمات.

خلاصة القول: أن شكل الاستيطان في القرى المتكتلة هو الشكل السائد في ريفنا العربي بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة، وفي معظم أنحاء آسيا و أفريقيا وأوربا، حيث يعيش الناس على هذا الشكل في منازلهم المتجاورة من مزارعهم أو تبعد قليلا ويخرجون من قريتهم في الصباح ليذهبوا إلى حقولهم للعمل ويعودوا منها إلى قريتهم في المساء، أي أن القرية هي مكان للسكن يبعد عن الحقول .

ثالثاً: تنميط القرية :

يرجع الفضل في استخدام الأنماط في دراسة المجتمع الريفي إلي الأنثروبولوجيين الذين تحولوا باهتماماتهم إلى دراسة الحياة الريفية، فقد تبين لها أن دراسة القرى في سائر أنحاء العالم أمر يشكل صعوبة بالغة من حيث كثرتها والإمكانيات المطلوبة لها هذا مع الافتقاد إلى وجود معايير ثابتة على أساس يمكن للباحث أن يختار أنماط الدراسة1 (1) .

إن كثيرا من الدراسات الريفية التي اتخذت **أسلوب التنميط كطريقة الدراسة اختلفت في الأسس والمعايير** التي أجريت وقت التنميط كما يلي2(2).

1-اعتمد **" دوبيه (Dube)"** في دراسته للقرية الهندية على **"حجم القرية وعدد سكانها ومساحة الأرض والتكوين العنصري والطائفي ونظام الملكية ودراسة السلطة ودرجة العزلة والتقاليد المحلية"**، كمقاييس يمكن على أساسها تصنيف القرى الهندية .

2- اعتمد عدد من الباحثين أساسا على مقاييس اقتصادية **مثل" پول هيس B. Hesse "** الذي اتخذ **"مساحة الأرض**

---

(1) غريب محمد سيد أحمد : مرجع سابق ، ص 167 .

(2) هدي مجاهد ، نهى فهمى : التنميط في المجتمعات القروية ، الحلقة الرأسية لعلم الاجتماع الريفي منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٧٠ ص ص 98-١٠١.

المحيطة بالمزرعة والمهنة، ودرجة التصنيع، وانتشار الهجرة المؤقتة، وحجم التصنيع المنزلى أساسا لتنميط المجتمعات الريفية"، بينما قام **"هانز لندH. Linde "** بتصنيف المجتمعات على أساس **" الملكية والثراء والدخل وعدد الأطفال والتعليم "** .

٣ –اعتمد **"هوبر كويتر H. Kotter "**على **البعد التاريخي** في استخلاصه للأنماط المختلفة للمجتمع الريفي على أساس اتخاذه عدة مراحل تبدأ من استقلال المجتمعات الريفية عن الاعتماد على الاقتصاد المنزلي القديم وتقسيم العمل إلى مدى إدماجها في الأسواق الخارجية الغير محلية.

4– أما **" مايو Mayo "**فيعتمد في تنميطه للمجتمع الريفي على بعض المؤشرات الاجتماعية الهامة بالنسبة للحياة الريفية، ومن هذه المؤشرات **" خدمات النقل والاتصال، والخدمات المهنية الأساسية في المجتمع الريفي، والخدمات التجارية الحيوية بالنسبة للحياة الريفية، والهيئات الرسمية وغير الرسمية والتماسك الداخلي للمجتمع "**.

5– نجد أن **بعض الباحثين** قد اهتموا بتقسيم المجتمعات الريفية إلى مناطق ثقافية لكل منها خصائص واضحة ومتميزة، وقد

عرفت المناطق الثقافية بأنها تلك المناطق التي تتميز بتجانسها الداخلي وتمايزها عن المناطق الأخرى ، هذا التجانس قد يكون بالنسبة لسمة معينة أو أكثر، ويتوقف عدد هذه السمات على الهدف الرئيسي من تقسيم القطاع الريفي ككل إلى مناطق مختلفة لكل منها خصائصها وسماتها، ولا يستطيع الباحث في المجتمع الريفي أن يقوم باختيار إحدى هذه السمات لتحديد المناطق الريفية دون أن يضع في اعتباره عدد من العوامل الأخرى التي قد ترتبط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بهذه السمة، وإذا كان تحديد المنطقة الثقافية يقوم على أساس وجود سمات عامة مشتركة، فإن هذه السمات لا تختلف عن السمات المميزة للثقافة الريفية العامة اختلافا جوهريا له دلالته، وإنما تكون الاختلافات بالنسبة لبعض السمات دون غيرها ، وتعتبر دراسة "**odum** " من أشهر الدراسات في مجال تحديد المناطق الثقافية ، إذ أخذ على عاتقة تحديد المناطق الثقافية في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاع وفقا للأسلوب الإحصائي من تحديد هذه القطاعات متخذا ٧٠٠ مؤشر في عملية تنميطيه لهذه المناطق، وقد تضمنت هذه المؤشرات معايير فيزيقية واقتصادية

واجتماعية، لعل من أهمها " **الأمية، معدل المواليد ، معدل الوفيات، الالتحاق بالمدارس** " .

6- حاول " **مانجويس ManguS** " في تنميطه للمناطق الريفية في الولايات المتحدة الأمريكية الاعتماد على مجموعة من المؤشرات **هي** " **مستوى المعيشة، معدل الخصوبة، معدل الدخل السنوي للمزرعة ، الحيازة ، نصيب الفرد في البيئة الريفية من الأرض، عدد العائلات المقيمة في المزرعة، نسبة ما تستهلكه المزرعة مما تنتجه** ".

6- استخدم "**ليفلي.Lively** " مجموعة من المؤشرات هي" **نوع الزراعة، طريقة استخدام الأرض، المحاصيل، الملكية الزراعية، اقتصاد المزرعة، الإقامة، الجنس، السن، الحالة التعليمية، الحالة المهنية، الإحصاءات الحيوية** ".

7- استعان " **فيكيمانز Veke mans** "، " **سيجوندو Segundo** " بمقياس مركب يضم مجموعة مؤشرات هي " **المتغير الاقتصادي، التدرج الاجتماعي الذي يتمثل في نسبة سكان المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، توزيع القوى العاملة على القطاعات الإنتاجية المختلفة، التغير الحضاري والسكاني والسياسي**" ، ويشتمل كل من هذه المتغيرات على

مجموعة وحدات أو مؤشرات جزئية تحيط بالجوانب الخمسة وتربط بينها في إطار متكامل (1)1 .

8- أشار " **أوسكار هاندلن O.Handlin** " بأنه إذا سلمنا بتشابه خصائص المجتمعات القروية في جميع المعمورة وذلك في ضوء **عدة مؤشرات** هي2(2) :

أ – الأرض : من حيث المساحة والجودة، فمثلا نجد أن خصوبة الأرض الزراعية في مصر تختلف من الشمال إلى الجنوب، فتقل هذه الخصوبة شمالا وفي المناطق المجاورة للصحراء أو القليلة المياه أو في الأراضي المستصلحة حديثا، وما من شك في أن خصوبة الأرض لها أثر واضح في مبلغ اعتماد السكان عليها كأساس في حياتهم الاقتصادية، ولهذا تصلح خصوبة الأرض الزراعية كمقياس لتحديد عدد من نماذج القرى.

ب - توزيع الملكية : من خلال الإحصاءات المتعددة لتطور الملكية في مصر يتضح لنا الاختلافات والفوارق الكبيرة في توزيع ملكية الأرض قبل عام 1952، وترتب على ذلك أن كانت قري بأكملها يملك أرضها الزراعية مالك واحد، وبعضها يملك مالك واحد

---

(1) عبد الباسط محمد حسن : البحوث الميدانية وأهميتها في التخطيط للتنمية الريفية في العالم العربي ، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السابع، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٧٠، ص ص56-57.

(2) محمد عاطف غيث وأخرون : دراسة نظرية ومرجعية للمجتمع الريفي، مرجع سابق، ص ص 15- 17.

أيضا نصف مساحتها، والبعض الأخر تكون الفوارق بين العائلات واضحة، إلا أن هناك عددا من القرى يكون السكان فيها في أغلب الأحيان من صغار الملاك، وما من شك في أن طبيعة توزيع الملكية تؤدي إلى اختلافات متعددة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بين القرى، ولهذا كانت نماذج القرى على أساس طريقة توزيع الملكية تؤدي إلى إقامة نماذج محددة مختلفة بطريقة واضحة تصلح أساسا لدراسة أثار علاقة الإنسان بالأرض كما في دراسة شانج "في الصين .

ج- السكان: هناك قري يسكنها مسلمون فقط، وأخري يسكنها مسلمون وأقباط، وقرى كانت عزبا وكبرت بعد ذلك نتيجة للهجرة وأصبح تكوينها السكاني مخالفا للقرى القديمة من حيث وجود العائلات والبدنات كأساس في البناء الاجتماعي، كل هذه الاختلافات يمكن أن تؤدي إلى وجود نماذج مختلفة من القرى .

د- العائلة:كما أن هناك قرى صغيرة تتكون من بدنة واحدة بفروعها المختلفة من العائلات، وهناك قرى كبيرة تتكون من عدة بدنات متميزة لكل منها أصل معروف مختلف عن الأصول الأخرى للبدنات الأخرى، وثمة قرى أخرى تتكون من بدنة واحدة كبيرة وعدد من العائلات المهاجرة أو مجهولة الأصل، فهذه

الاختلافات في التكوين العائلي تصلح أساسا في إقامة نماذج للقرى التي تصلح للدراسة المقارنة.

هـ- البعد النسبي عن المدن :يلاحظ أن عددا من القرى يكون قريبا من المدن أو مراكز الصناعة، أو يقع على طرق المواصلات الحديدية أو الزراعية وهكذا، وما من شك أن البعد أو القرب عن المدينة يصلح في تحديد عدد من نماذج القرى المختلفة .

إن تصنيف المجتمع الريفي إلى مناطق ثقافية وفقا لدرجات تجانسها قد أصبح أمرا شائعا في البحوث الريفية، حتى أصبح النظر إلى القطاع الريفي على أساس متصل من التجانس والتمايز للوحدة المكونة له من الاتجاهات الواضحة في دراسة المجتمع الريفي وذلك **لسببين**1(1) :

الأول :أن هذا الاتجاه يفرض نفسه من أجل ترتيب مجتمع الدراسة من حيث :

أ–حجم العينة .

ب – تحديد الحدود الجغرافية التي يمكن تعميم نتائج الدراسة عليها .

1 هدي مجاهد، نهى فهمى :مرجع سابق، ص ص ١٠٣ - 104 .

ج – تحديد الحد الأدنى لحجم العينة للحصول على درجة ثقة معينة.

الثاني :أن اتخاذ عينات للدراسة من المناطق الريفية يؤدي بالباحث إلى استخدام بعض المعايير لتحديد عينته، فالتجانس كمعيار للتدرج أفضل من المقاييس الأخرى كنوع الأرض أو غيرها من العوامل التي قد لا يكون بينها وبين الخصائص الاجتماعية المدروسة أي علاقة.

الفصل الثالث

الفروق الريفية الحضرية

تمهيد:

أولاً: نظرية الثنائيات.

ثانياً: مؤشرات التريف والتحضر.

ثالثاً: المتصل الريفي الحضري.

تمهيد:

مما لا شك فيه يجب أن نؤكد ونحن في القرن الحادي والعشرين أن نجاح التنمية في أي مجتمع تتوقف على مدى تقدم العلم والتكنولوجيا لكافة العلوم الطبيعية والاجتماعية، نظراً لما يتيحه هذا التقدم من فهم الواقع ومشكلاته فهما صحيحاً، ومن ثم وضع العلاج الحاسم لتقدم هذه الدول، ولكن يلاحظ أن **غالبية دول العالم الثالث** مازلت تسير بدون وعي في طريقها التنموي في ظل **الظروف العالمية المتغيرة والنظام الدولي الجديد** الذي تتربع على قمته النظام الرأسمالي، بجانب **التحديات** المفروضة على دول العالم الثالث، وأمام **عجز وتدهور المجتمعات الريفية** في هذه الدول تؤكد الحاجة إلي ضرورة تقدم علم الاجتماع الريفي أو التكنولوجيا الريفية، حتى يمكن لهذه الدول أن تسلك طريق التنمية الصحيح وتستطيع أن تشخص الواقع الريفي وتقيم إستراتيجيات التنمية الريفية القائمة وبخاصة في مجتمعنا المصري داخل إطار البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن هذا المنطلق نلقي الضوء في هذا الفصل على عدة نقاط محورية تتمثل فيما يلي:

- **نظرية الثنائيات.**
- **مؤشرات التريف والتحضر.**
- **المتصل الريفي الحضري.**

أولاً: نظرية الثنائيات:

اهتم علماء الاجتماع **بالفروق الملحوظة والقائمة بين المدينة والقرية**، كما بذلوا جهودا علمية متباينة لوضع نظريات حول هذه الفروق، وأدرك الفلاسفة من قبل علماء الاجتماع **الفروق الواضحة بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة** ولاحظوا أن المدينة تختلف عن القرية من حيث النشاط الاقتصادي وضروبه السياسية وما يتبع ذلك من اختلاف في أشكال الحياة الاجتماعية، وبعد أن أرسي علم الاجتماع دعائمه كعلم مستقل له أصوله بذل علماؤه جهودا مضنية لإقامة نظريات حول الفروق القائمة بين القرية والمدينة كما يلي:

1-لا نستطيع أن نحدد بداية حقيقية لهذه الفروق والاختلافات الريفية الحضرية إلا في عهد المفكر العربي **" عبد الرحمن بن خلدون "** الذي يعد من المفكرين الرواد الذين أخذوا بنظرية **الأساس الاقتصادي** للتفرقة بين المجتمعات الريفية والحضرية، حيث تضمنت مقدمته الشهيرة فضلا عن التمييز بين البدو والحضر، وذكر أن مصادر الإنتاج والثروة هي التي مايزت بين البدو والحضر، وأن الحضارة تؤدي إلى التقدم المادي، وإن كان يصاحبها الانحطاط المعنوي، إذ يلاحظ أن السكان في الحضر يهتمون باللذات في المأكل والمشرب كما ينحرفون إلي الشذوذ الجنسي مما يؤدي إلي التفكك الاجتماعي، كما يري أن البدو أكثر جدية من أهل الحضر في سد احتياجات الحياة الأساسية

وهم أكثر عملا وأقوى صحة وأكثر ولاء وانتماء لذوي قرباهم، كما أنهم يتمسكون بتقاليدهم ومعتقداتهم المكتسبة عن أهلهم، وعلى عكس ذلك فإن أهل المدن يؤثرون في أهل البدو تأثيراً سيئا، وهذا يعني أن ابن خلدون ومن تبعه من علماء القرن التاسع عشر نظروا إلي هذين الطابعين من المجتمعات نظرة شاملة كلية ينقصها التحليل الواضح الذي يحدد طبيعة كل مجتمع منهما، وإن كان ابن خلدون قد قدم جهودا في التمييز بين المجتمعين تفوق غيره من العلماء، وبعد مرور عدة قرون جاء " **جيوفاني بوترو Petero** " ليدرس هذه الفروق من منظور مختلف في مؤلفه **"عظمة المدن"** [1] .

2- وفي الفكر الاجتماعي الحديث نجد أن أول محاولة ظهرت للتفرقة بين الريف والحضر في فكر **"السير هنرى مين"** عام 1861 في كتابه " **القانون القديم**" Ancient Low حيث ميز بين التنظيم الذي يقوم على أساس القرابة ويرتبط بالمستوى أو المكانة الاجتماعية S. Status، وبين التنظيم الذي يقوم على التعاقد Contract [2] .

3-وفي عام 1887م ظهر كتاب **"فردناند تونيز"** F. Tonnies **"المجتمع المحلي والمجتمع"** وأوضح فيه أن العلاقات الاجتماعية أمر يرتبط بالإرادة الإنسانية، بمعني أنها توجد فقط

---

[1] ابن خلدون: المقدمة، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ص 120-122.

[2] عبد الحميد محمود سعد: مرجع سابق، ص 43.

بفضل إرادة الأفراد، ومع ذلك تختلف دوافع وأسباب الارتباط بالآخرين اختلافا كبيرا من فرد لفرد ومن موقف لآخر، ففي بعض الأحيان يرتبط الأفراد بعضهم مع البعض الآخر على أساس من إرادتهم الطبيعية أو الأساسية فتكون العلاقات القائمة بينهم غاية وهدفها في ذاتها، وفي أحيان أخرى يرتبط الأفراد مع بعضهم البعض لتحقيق هدف أو مجموعة اهداف، ومن ثم يكون أساس العلاقة "إرادة عقلانية رشيدة" ويكون نمط العلاقات بينهم وسائل لتحقيق أهداف معينة.

ومن هذا المنطلق تصورت **"تونيز"** نسقين من العلاقات الاجتماعية يقوم كل منهما على أساس مختلف من الإرادة، فالنسق الأول هو ما أطلق عليه **المجتمع المحلي** Community بينما أطلق على الثاني **المجتمع** Society، ويذكر أن الانتقال من المجتمع إلي المجتمع الثاني كان نتيجة ظهور المدن وازدهار الإنتاج الصناعي والتجارة والتقدم العلمي، وفي المجتمع الأول "البدو– الريف" تقوم الوحدات الأساسية والتنظيم على أساس القرابة، وتسود في هذا المجتمع العلاقات الأولية وتتركز السلطة في أيدي كبار السن ذوي الحكمة والخبرة وفقا للعرف والعادات والتقاليد، كما تسود المجتمع الثاني "المدينة" العلاقات الاجتماعية الرسمية، كما تسود مبادئ التخصص وتقسيم العمل وتبادل المصالح والمنافع، وللمهنة في هذا المجتمع

أثرها في مكانة الفرد وتحدد السلطة الرسمية حقوق وواجبات الأفراد وفقا للقانون الذي هو أداة لتجنب الصراع بينهم [1] .

4- وفي دراسة التنظيم الاجتماعي أشار " **تشارلزكولي** " Charles. Cooley إلي الجماعة الأولية التي تسودها علاقات الوجه للوجه وتستند إلي القرابة أو العائلة " **البدو- الريف**" وفي رأيه أن المجتمع الحضري الحديث هو الذي يتميز بالتضامن العضوي وبالعلاقات الثانوية غير الشخصية، وبعد ذلك ميز " **أميل دوركايم Emile Durkeiem** " عام 1893 بين مجتمع يقوم على **التضامن الآلي** Mechanical Solidarity وآخر يقوم على **التضامن العضوي** OrganicSolidarity ويتطور المجتمع الأول "**بدو- ريف**" والذي يقوم على التضامن الآلي والوحدة النفسية إلي المجتمع الثاني "حضر" الذي يقوم على التضامن العضوي ويستند إلي الاعتماد المتبادل الذي ينتج عن تقسيم العمل في المجتمع الحضري، وهذا يعني أن دور كايم قدم نظرته إلي العلاقات الاجتماعية في المجتمعين، فقال أن المجتمع الريفي أو الجماعة المشابهة له تتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية حيث يتعامل أفراد المجتمع تلقائيا ويستجيبون لبعضهم ميكانيكيا Mechanic كما أن هناك على الطرف الآخر علاقات

---

(1)Briant J. L. B erry: The Human Consequences of urbanization, Divergent Paths twentieth century, London, Bacumillon, 1973 pp. 16-17.

ذات طـابع عضـوي Organic تعتمـد علـى تبـادل المنفعـة فـي استجاباتها وتماسكها [1] .

5–ومنذ ذلك الحين اهتم **علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا** بدراسة **الفروق الحضرية– الريفية**، وتبلور هذا الاتجاه في الدراسات الأنثروبولوجيـة التطبيقيـة، فظهـرت ثنائيـة **"هـوارد بيكـر"** H. Becker والذي يميز بين المجتمع المقدس أو النموذج المقدس Sacred type، والمجتمـع العلمـاني أو النمـوذج العلمـاني Secular type، ويقصد بالأول تلك المجتمعات ذات الثقافات بطيئة التغير المنعزلة "الريفية"، ويقصد بالثاني تلك المجتمعات ذات الثقافـات سـريعة التغيـر المتصـلة بغيرهـا مـن الثقافـات "الحضرية"، أما **"روبرت ردفيلد R. Redfield "** ميز بين المجتمع الشـعبي Folk Society والمجتمـع الحضـاري society civilization، ويرتكـز مفهـوم المجتمـع الشـعبي لردفيلـد علـى المشـاعر الجمعيـة الأوليـة الـذي يميـز الثقافـة الشـعبية فـي مقابـل لردفيلد على المشاعر الجمعية الأولية الذي يميز الثقافة الشعبية فـي مقابـل المشـاعر الفرديـة التـي تميـز المجتمـع الحضـاري أو المدينة، [2] بيد أن الخصائص التي قدمها ردفيلد لوصف المجتمع الشـعبي كـان لهـا أبلـغ الأثـر فـي تطـور دراسـة الفـروق الريفيـة

---

[1] نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1978، ص 73-75.

[2] محمد الجوهري وآخرون: دراسات في علم الاجتماع الريفي والبدوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص13.

الحضرية، فالمجتمع الشعبي من وجهة نظره صغير، منعزل، أمي، متجانس، يربط بين أعضائه إحساس قوي بالتضامن، والسلوك فيه تقليدي وتلقائي وشخصي، وفي هذا المجتمع يطغي كل ما هو مقدس على كل ما هو علماني، كما أن الاقتصاد يعتمد على المكانة أكثر من اعتماده على السوق.

6-يضع **" سوروكين Sorokiin "** نموذجه المشهور الذي يقابل بين العائلية Familistic، والتعاقدية Contractua، كما يضيف إلي ذلك نمطا من أنماط العلاقات بين الجماعات وهو التفاعل الإجباري، ثم اعتبر سوروكين وزمرمان المهنة المعيار الرئيسي للفروق الريفية الحضرية، وينبثق عن هذا المعيار سلسلة من الاختلافات تبلور في ثمانية خصائص تستخدم للمقارنة بين الريف والحضر وهي "المهنة، البيئة، حجم المجتمع، كثافة السكان، التجانس واللاتجانس في السكان، التمايز والتدرج الطبقي، والحراك، ونسق التفاعل" [1] .

7- ثم تطورت الأفكار في النظر للمجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية في دراسات **" بارك وبيرجس "** عام 1925، **" أوجبرن ونيمكوف "** عام 1937، **" لويس ويرث"** عام 1938 الذي ساهم في وضع فكرة جديدة عن الحضرية كطريقة للحياة من خلال تفسيره للمؤثرات الشخصية والاجتماعية للمدينة.

([1]) Sorokin P.: Society culture & personality, N.Y., 1947, pp 17-24.

حاول " **ويرث** " أن يصف المدينة على أنها شكل خاص للترابط البشري، ويري أن هناك قضية تفرض نفسها بشدة مؤداها: **" أن هناك قطب آخر يقف ضد المدينة، وهذا القطب هو القرية، ولذا يمكن تعريف المدينة بأنها " موطن أكثر اتساعا وكثافة لأفراد متغايرين اجتماعيا"**، ويحاول **"ويرث"** أن ينمي الفروض المرتبطة بالمدينة وأن يغربلها ويصفيها عن تلك المعرفة الموجودة عن المدينة والتي تعتمد على مسلمات معينة حتى يستطيع الوصول إلي تعريف أكثر تحديدا للمدينة باعتبارها حقيقة اجتماعية، ومن هنا نكتشف أن المدينة تبدو كما لو كانت متميزة عن القرية، وبالنظر إلي المحكات التي وضعها ويرث للحياة الحضرية **"العدد، الكثافة، الدوام، اللاتجانس"** ، يمكن أن تأوي المدن سكانا غير حضريين، ويصدق نفس الشيء على سكان الريف نظرا لانفتاح المناطق الريفية، وكلما تزايد تباين المدن وتمايز السكان القرويين كلما ازداد الأمر غموضا مما يتطلب معه إيجاد خصائص مميزة لكل من الحياة الريفية والحضرية[1].

8-ان محاولة الوقوف على نموذج مثالي ينطبق على كل من القطبين كما يفعل كثير من علماء الاجتماع لا تحقق افتراض أن المدينة تختلف عن القرية بالضرورة، كما أن هناك خطأ في

---

[1] غريب سيد أحمد: مرجع سابق، ص ص 144-145.

افتراض خصائص معينة تنسب إلي أسلوب الحياة الريفية أو الحضرية عن طريق حقائق قائمة، ومع ذلك فهناك فروض يمكن اختبارها في الواقع الإمبيريقي، بحيث يجب علينا أن نجمع هذه الوقائع بطرق مقننة، وهذا النقد وجهه ويرث ضد الطريقة الآلية والأقرب إلي الجدل عند تحديدنا للمدينة أو القرية، ويعتمد كثير من الدارسين في ميادين الحياة الأخرى على المادة العلمية التي يجمعها باحثون آخرون، وسوف نجد جزءا كبيرا من هذه المادة في مختلف التعدادات الحكومية التي لها أهداف معينة، وتستخدم تعريفات وتحديدات تعسفية على أساس المحك الكمي، وبهذا نقع في شرك التعسفية ونعتبرها كليات حقيقية تطابق الواقع الاجتماعي، ومما يؤسف له الأخذ بالثنائية التعسفية على أنها قاعدة، ومع أن هناك تقسيم ثلاثي للمجتمعات المحلية إلي "**حضر، ريف ليس مزرعة، ريف**"، ويمكن جمع المادة العلمية على أساس هذا التقسيم رغم أنه يتضمن نوعا من الخطأ، ومع ذلك فإنه يتسم بالصدق إلي حد ما [1] .

مما سبق يمكن القول أنه على الرغم من أهمية النماذج المتتالية التي يمكن الاستفادة منها عمليا في الدراسات

---

[1] عبد الحميد محمود سعد: رجع سابق، ص ص 53-54.

السوسيولوجية، يري " هوارس منير" H. Miner أن النموذج المثالي "بناء عقلي خالص لا يتطابق مع الواقع، ولذلك فهو ضرب من الخيال ليس له وجود واقعي"، ومن ثم يزيد من الوضع صعوبة والغموض والتعقيد، ولكن يذهب كل من " بيرجس Burgess، ومان Mann"، على العكس من ذلك تماما، حيث يؤكدان على أهمية النماذج المثالية وضرورتها لعلم الاجتماع لأنها تعتبر أدق من عمليات الوصف والتحليل [1].

يقرر "بوتومورBottomore" أن أول ما يمكن ملاحظته على هذه الثنائيات هو قصورها عن استيعاب مختلف أنماط المجتمعات الإنسانية التي توجد بالفعل أو التي وجدت من قبل مراحل تاريخية معينة، كما يلاحظ أن هؤلاء العلماء يقابلون بين نمط معين من المجتمعات تسيطر فيه الجماعة على الفرد وترسم له موقفا ثابتا لا يتغير أبدا بنمط آخر من المجتمعات يعبر فيه الفرد عن نفسه، ويتمتع فيه باستقلال يمكنه من إجراء حسابات عقلية والدخول في علاقات تعاقدية مع الأفراد الآخرين، ومع ذلك فهناك اختلافات هامة بين هؤلاء العلماء تتمثل في كيفية معالجتهم لحدوث التغير وفي تقيمهم لهذا التغير.

---

[1] السيد رشاد غنيم : مرجع سابق، ص ص 88-89.

كما نلحظ أن هذه الثنائيات تنطوي على تشابه لا يمكن إغفاله، ويعود ذلك في حقيقة الأمر إلي تأثر هؤلاء العلماء بخصائص المجتمعات الصناعية التي عاشوا فيها مما جعلهم يلجأون إلي المقابلة بين المجتمعات الصناعية الحديثة، وكل المجتمعات الإنسانية الأخرى، والمؤكد أن هذه المقابلة كانت هي أعظم محاولة لإقامة تفرقة بين المجتمعات الحضرية والريفية [1] .

ثانياً: مؤشرات التريف والتحضر:

بقيت غالبية المجتمعات قديما دون تحديد لكل من الريف والحضر بها، حيث لم تكن هناك فروقا ظاهرة بين صفات وخواص كل من الحياة الريفية والحياة الحضرية، غير أن تطور هذه المجتمعات وازدياد تحضر بعض أجزائها دون البعض الآخر لأسباب اجتماعية واقتصادية مختلفة جعل من الضروري وضع تعريف دقيق يمكن بمقتضاه تحديد كل من الريف والحضر، فهناك اختلافات بين القرية والمدنية في طريقة الحياة كتغايرهما في الإنتاج، كما أننا ننظر إلي الريف أو الحضر كمجتمع له من الخصائص ما يميزه عن غيره، فالمجتمع الريفي مثلا له سماته

---

[1] بوتومور: تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1978، ص14.

الخاصة به سواء في طريقة الحياة أو في التقاليد والعادات غيرها في المجتمع الحضري وغيرها أيضا في المجتمع التقليدي وهكذا.

يحاول بعض الباحثين التمييز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري من خلال ما أطلقوا عليه **"الفروق الريفية الحضرية"**، حيث يؤكدون أن سكان الريف يختلفون تمام الاختلاف عن سكان الحضر، وهذه الفروق والاختلافات تعكس الفروق في الثقافات في الميول والاتجاهات والسلوك وربما الأزياء والملابس، بل في اللهجة وطريقة النطق، ولكن على الرغم من أن هناك فروق واختلافات إلا أنه توجد اتجاهات وسلوكيات عامة يشترك فيها كل من قاطني الريف والحضر على أساس أنهم أعضاء تحتويهم الثقافة الكبرى للمجتمع [1] .

اختلفت وتعددت **القواعد والمحكات والمقاييس** التي اتخذت أساسا للتفرقة بين **الريف والحضر** وتتلخص فيما يلي: –

1-المهنة: Occupations

يري بعض المهتمين بالتصنيف الريفي الحضري أن نوع المهنة التي يمتهنها السكان يجب أن تكون **أساس للتفرقة بين الريف والحضر**، ويعتقدون أن المهنة تعتبر من أهم العوامل التي تصبغ

---

[1] السيد رشاد غنيم: مرجع ساق، ص 89.

أي منطقة من المناطق بصفات وخواص معينة تميزها عن غيرها من المناطق الأخرى التي تسود بها مهن مختلفة، أي أن نوع النشاط الاقتصادي يمكن اتخاذه أساسا للتقسيم أو للتمييز بين الريف والحضر، ولذلك يمكن تعريف الريف بأنه المناطق التي يزيد بها عدد المشتغلين بمهنة الزراعة على عدد المشتغلين بكافة أوجه النشاط الاقتصادي الأخرى، وأن الحضر هو تلك المناطق التي يزيد بها عدد المشتغلين بالمهن غير الزراعية على عدد المشتغلين بمهنة الزراعة، وتقوم فلسفة هذا التقسيم على أساس أن النشاط الاقتصادي له آثاره الاجتماعية وأهميته الثقافية والحضارية وفعاليته في إحداث التغير الاجتماعي في بناء أي مجتمع.[1] ، ومن ثم فإن مهنة الزراعة تتناسب تناسبا عكسيا مع درجة التحضر في المجتمع، بينما أن المهن الصناعية والخدمية تتناسب طرديا مع درجة تحضر المجتمع، آي أن المهن تضفي طابعا ريفيا أو حضريا على السكان.

وهذا يعني أن المقياس الوظيفي أو المهني أقرب إلي طبيعة الحياة الاجتماعية في الريف والحضر، لأنه يفرق بينهما على أساس الوظيفة الاجتماعية والتخصص المهني لكل من الريف

---

[1] حسن على حسن: مرجع سابق، ص ص 37-38.

والحضر، فالمدينة هي التي يشتغل 80% تقريبا من سكانها بالصناعة وأعمال التجارة والشئون المالية والخدمات والمهن الحرة، أما الريف فهو الذي يعيش معظم سكانه على الزراعة وما يتصل بأسبابها، ويسود هذا التفسير في عدد محدود من العالم وفي مقدمتها بريطانيا، كما يسود في العالم العربي حيث يقسم الاقتصاديون الأعمال إلي أقسام مختلفة هي الصناعات الأولية والتحويلية والثانوية وأيضا المهن والخدمات.[1] وفقا لهذا الأساس فإن المجتمعات التي تعتمد على الصناعات الأولية في معيشتها هي مجتمعات ريفية كالمجتمعات الزراعية ومجتمعات الصيد والتعدين وهذه المجتمعات يقل فيها عدد السكان عنه في المجتمعات التي تعتمد على الصناعات التحويلية أو الثانوية وهي المجتمعات ذات الطابع الحضري.

2-حجم المجتمعات المحلية: Size of Communities

من طبيعة الزراعة المساحة الكبيرة من الأرض، ويصبح تأثير هذا المجتمع الكبير لمن يرتبطون بالزراعة كبير أيضا، كما أن **حجم المجتمع الريفي الكبير يصلح كمقياس مناسب للتفرقة بين المساحة الريفية والحضرية**، وعلى الطرف النقيض تتضمن

---

[1] مصطفى الخشاب: دراسات في الاجتماع الحضري، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1962، ص 57.

المدينة علاقات أكبر وتوطن دائم، وأن تجمع الناس واختلاف مهاراتهم وقدراتهم في منطقة محدودة هو ما يجعل لزاما أن تجعله كمقياس للتفرقة بين الريف والحضر، فالقرية أوسع من المدينة لما فيها من مزارع شاسعة الحجم [1] .

يري **"دنكن وريس"** Duncan & Reiss أن هناك **اختلافات جوهرية بين المجتمعات** إذا نظرنا إليها من **حيث الحجم**، مثال ذلك أن السوق في المناطق المتروبوليتية لها مميزات وخصائص تختلف عنها في المجتمعات الأخرى، فهي قد تغطي رغبات كثيرة ومتعارضة بمعني أنها تقدم خدماتها لعدد كبير من الناس، بينما الامر قد لا يكون على النحو فى المجتمعات الريفية كما يدرسان العلاقة بين حجم المجتمع والدخل، وقد تبين أن الحضرية مرتبطة بارتفاع المستوى الاقتصادي وتقدم فرص التعليم [2] .

3-الكثافة السكانية: Density of Population

أن **انخفاض** كثافة السكان خاصية من خصائص المناطق الريفية، حيث الزراعة مهنة أولية وأن التوقع في اختلاف كثافة السكان في الريف والحضر أمر جوهري في التفرقة بينهما،

---

(1) Taylor & Arthur: Rural life and urbanized society, oxford university press, New York, 1964, p. 51.

(2) دنكن وريس: الخصائص الاجتماعية للمجتمعات المحلية الحضرية والريفية، عرض محمد على محمد، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث، العدد الثالث، نوفمبر، 1966، ص ص 121-122.

ويرجع الاختلاف في تلك الكثافة إلي **تأثير البيئة والظروف الاجتماعية لسكان كل من الريف والحضر** [1] ، وأن انخفاض نسبة السكان يلقي الضوء على مميزات المجتمع القروي، فالهواء طلق والشمس ساطعة وجمال الطبيعة، كل هذه العوامل تقوى من العلاقات الاجتماعية وبعض المميزات الثقافية والفيزيقية، علاوة على قلة المدارس والمكتبات العامة والمتاحف والمعابد والمسارح والطرق والعلاقات النادرة بين المواطنين في مجموعات صغيرة، أما الكثافة العالية من السكان في المدينة فتساعد على خلق خصائص أخرى للحياة، فعلى الجانب المناقض نجد التجمع، التدخين، الظلمة، الضوضاء، ارتفاع الإيجارات، صراع الثقافة والجماعات، الأطراف الاجتماعية والتقسيم في الداخل، ومع ذلك فالنسبة العالية من السكان تعطينا من الناحية الأخرى بعض المميزات مثل المدارس الجديدة، المكتبات المسارح، المعابد تحسين الإضاءة، الاتصال الاجتماعي الواضح، وهذا يعني أن عدد السكان يمكن أن يؤخذ كمعيار للحضرية أو الريفية، بحيث يمكن أن نقول أن زيادة السكان عن عدد معين تدل نسبياً على تحضر المنطقة أو العكس.

---

[1] جمال زكي الأمام، نهى فهمي: بحث الإسكان الريفي، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثاني، المجلد الثاني، سبتمبر 1965، ص11.

يلجأ " **دنكن وريس** " إلى توضيح هذه الفكرة عن طريق عقد المقارنات بين تعداد السكان في المناطق الريفية والحضرية، وتقل كثافة السكان في القرية عن المدينة في نفس الوطن ونفس الفترة الزمنية، والعلاقة بين الكثافة والقروية علاقة عكسية، بينما هي علاقة إيجابية في الحضر [1].

ولقد **طبقت هذا المقياس دول كثيرة**، ففي فرنسا تعتبر المجموعة الحضرية ما يبلغ سكانها 2000 نسمة أو أكثر وفي أيرلندا 1500 نسمة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية 2500 نسمة ويصل إلى 5000 نسمة فأكثر في كل من بلجيكا وهولندا واليونان والهند، وقد سارت الولايات المتحدة على هذا الأساس الإحصائي للتمييز بين الريف والحضر باعتبار أن المجتمع الريفي هو ذلك المجتمع الذي لا يزيد عدد سكانه عن 2500 نسمة، أما المجتمعات التي يزيد عدد سكانها عن ذلك فهي مجتمعات غير ريفية حتى ولو كانت يغلب على اقتصادها الطابع الزراعي، ولقد أدى تطبيق هذا الأساس إلى ظهور عدد من نماذج المجتمعات الريفية منها المجتمع الريفي غير الزراعي،

---

(1) Taylor & Jones: op. cit, p.51.

والمجتمع الزراعي غير الريفي، وأيضاً المجتمع الريفي والزراعي، فمفهوم الريف هنا مجرد مدلول إحصائي تبعاً لعدد السكان [1].

يؤخذ على هذا المقياس أن هناك بعض القرى في كثير من الدول مثل الصين واليابان يزيد عدد سكانها عن 20 ألف نسمة ويعيشون على الزراعة وفلاحة الأرض، هذا بالإضافة إلى وجود الاختلاف الكبير بين حياة الريف والحضر، كما أن البعض يميز بين الريف والحضر على أساس الكثافة السكانية دون العدد، وذلك بأن المراكز الحضرية تمتاز بارتفاع كثافتها، وتوضح الإحصاءات أن الكثافة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1950 كانت 5077 شخصاً للميل المربع، بينما كانت كثافة 157 منطقة التي اعتبرها مكتب الإحصاء مناطق حضرية هي 5438 شخصاً للميل المربع، وكانت في الإمدادات الحضرية 3200 شخصاً للميل المربع، وهذا مقياس قد يوجه إليه الطعن، حيث أنه توجد عوامل أخرى للتركيز قد تكون بيئية كخصوبة الأرض ووجود المياه الوفرة، وقد تكون ذات اعتبارات دينية كان يكون مكاناً مقدساً وغير ذلك.

---

(1) Ibid, p. 54.

يرى **علماء الاجتماع** عدم الاقتصار على اتخاذ عدد السكان مقياساً يفرق بين المنطقة الريفية والحضرية، إذ يرون أن ثمة عوامل ثقافية تحدد هذه التفرقة، ومن هذه العوامل " **عدم التجانس، العلاقات غير المباشرة، وتقسيم العمل** " ، كلها عوامل لا يمكن قياسها كمياً مما يصعب معه الحكم بدقة على المجتمع بأنه ريفي أو حضري، وقد حاول الأستاذ " **ديوي**" أن يتخذ من عدد السكان وكذلك من العوامل الثقافية معاً سبيلاً لتفرقة بين هذين المجتمعين، ومع ذلك فإن الأمر يظل موضوع جدال لعدم إمكان تقدير العوامل الثقافية تقديراً كمياً، وفي رأي هيئة بحث المخدات **بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية** والجنائية [1]. أنه لو استطعنا أن نستبدل العوامل الثقافية بالخدمات التي تؤدى في المنطقة كوجود بنك أو مدرسة أو محلات تجارية كبيرة أو مصنع كبير، وهي نواحي يمكن قياسها كمياً، فإنه يمكن التفرقة بين المجتمع الريفي والحضرى، ومعنى ذلك أن هذا الأساس يكون قد راعى عدد السكان من ناحية والخدمات بدلاً من العوامل الثقافية التي لا يمكن قياسها كمياً من ناحية أخرى.

---

[1] محمد خيري محمد: الريف والحضر وظاهرة الجريمة، دراسة نظرية وميدانية، دار النهضة العربية، بيروت، 1965، ص ص 37-38.

4- التقسيم الإداري: Administrative Classification

يركز هذا المقياس على **خضوع المنطقة الحضرية للإدارة المحلية المدنية**، ويرتبط هذا الأساس بعدد السكان، فكل مجموعة تبلغ عدداً معيناً أو يزيد يشكل لها مجلس بلدي، وتعتبر مركزاً حضرياً وتقدم فيه كل المؤسسات الضرورية للمدينة من مدارس ومستشفيات وإدارات حكومية ومحاكم وأقسام بوليس وما إليها، وأحياناً تلجأ الدولة إلى تقسيم منطقة حضرية ما تقسيماً إدارياً بصرف النظر عن عدد السكان [1].

يأخذ بهذا المقياس العديد من الحكومات التي تعتبر بعض المناطق حضراً والبعض الآخر ريفاً، وتأخذ بهذا الأساس مصر، **السويد، رومانيا، بولندا، وفي مصر** تعتبر عواصم المحافظات وبنادر المراكز والبلدان التي تفرض فيها ضرائب عقارية على المباني حضراً باعتبار أن عواصم المحافظات وبنادر المراكز قد وصلت إلى درجة التحضر والعمران تجعلها أقرب إلى الحضر منها إلى الريف، كما أن البلدان التي تفرض فيها ضرائب عقارية على المباني أيضاً حضراً، إذ أن حالة العمران بها تجعلها قادرة

---

[1] مصطفى الخشاب: مرجع سابق، ص5.

على تحمل ضريبة غير ضريبة الأطيان الزراعية، وفيما عدا ذلك يعتبر ريفاً [1].

5- التجانس واللاتجانس: omognsity & Heterognsity

يلاحظ أن القرية **أكثر تجانساً** من المدينة، فنجد أن اتصال الأفراد في الريف وخاصة الجوار في الأصل والبلدة الواحدة والثقافة العامة، كما أن الجماعات في الريف متجانسة ومعتمدة داخلياً أكثر من الجماعات الحضرية نتيجة للوظيفة الواحدة الموجودة في المجتمع الريفي، وعلى الجانب الآخر نجد أن **المدينة تحوي أفراد مختلفين** أشد الاختلاف في الثقافة والأصل وفي العادات والتقاليد والأفكار والمهن ومستوى الحياة واللغة، ولعل هذا الاختلاف يجعلنا لا نتوقع أن توجد حياة موحدة أو متشابهة في الحضر أو المدينة يوماً ما، ليس هذا فحسب بل أن **الأسرة الريفية تمتاز بالتماسك** المتمثل في بقاء نظام العائلة المركبة في كثير من الأحيان، وقلة الطلاق، والانفصال، ووحدة القيادة، عكس الأسرة الحضرية التي فيها مظاهر التفكك [2].

---

[1] فتح الله هلول: البلدان الريفية والحضرية في جمهورية مصر العربية، مطبعة جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 1959، ص7.

[2] السيد رشاد غنيم: مرجع سابق، ص91.

يمكن القول بأن صفة التجانس هي التي تميز المجتمعات ذات المهنة الواحدة عن المجتمعات متعددة المهن، ولعل هذا الذي دفع دوركايم للتفرقة بين المجتمعات البسيطة والمعقدة، ففي حالة التجانس يترابط أفراد المجتمع الواحد ترابطاً آلياً خاصة وأن سكانه يعملون في مهنة واحدة، أما في **حالة اللاتجانس** فنجد أفراد المجتمع مترابطون عضوياً على أساس قيام كل مجموعة أو جماعة بنوع معين من العمل كل منهما يكمل الآخر من أجل قيام المجتمع بوظائفه الكلية واستمرار الحياة [1]، وهذا يعني أن **سكان المجتمع الريفي أكثر تجانساً من سكان المجتمع الحضري**.

6- العلاقات الاجتماعية: Social Relation ship

من المقاييس التي يرتكز عليها بعض العلماء عند تحديدهم لكل من الريف والحضر، **فالمنطقة الريفية** هي تلك المنطقة التي يعرف الكثير من أفرادها بعضهم بعضاً معرفة شخصية والتي تسود فيها **العلاقات الإنسانية القوية** التي تتصف بوجود ضبط اجتماعي عالي ممثل في التقاليد والعادات والعرف السائد، أما **المنطقة الحضرية** فهي المنطقة التي تبدأ فيها **العلاقات**

---

[1] محمد عاطف غيث: القرية المتغيرة، دار المعارف، القاهرة، 1962، ص 302.

الإنسانية تأخذ شكلاً رسمياً أو شبه رسمي والتي لا يعرف الكثير من أفرادها بعضهم بعضاً معرفة قوية على أسس شخصية والتي يضعف فيها نسبياً الضبط الاجتماعي [1].

يتبين مما سبق أن هذا المقياس **لا يمكن اتخاذه أساس منفصلاً للتمييز بين الريف والحضر**، وإنما يمكن اتخاذه ضمن المقاييس الأخرى السابق ذكرها، كما أنه مقياس صعب التطبيق حيث لا توجد وسائل دقيقة لقياس مدى قوة العلاقات بين الأفراد أو مقدار الضبط الاجتماعي السائد في المنطقة، لذا لم يتخذ هذا المقياس وحده في أى دولة من دول العالم أساسا للفصل بين الريف والحضر.

7- البيئة: Environment

يمكن الحكم على **المدينة بمظهرها الخارجي** حيث شوارعها الواسعة وأبنيتها الشاهقة وأضوائها الجذابة ومسارحها وفنادقها ونواديها المختلفة وكثير من المؤسسات والملاهي ... وغيرها من مظاهر المدينة، وعلى العكس من ذلك **يمكن الحكم على القرية، ففيها تسيطر الطبيعة على البيئة الاجتماعية**، وتصبح ثمة علاقة بشرية مباشرة على الطبيعة، أما في **الحضر فثمة عزلة**

---

[1] حسن على حسن: مرجع سابق، ص38.

كبيرة عن الطبيعة، وتصبح ثمة سيطرة للبيئة التي صنعها الإنسان، الهواء غير نقي، ووجود الحجر والحديد [1] ، ويلاحظ أن **هذا المقياس لا يمكن اتخاذه أساساً للتفرقة بين القرية والمدينة، إذ أن الريف في الدول المتقدمة بلغ مستوى من التقدم لم تبلغه المدن في الدول المتخلفة.**

8- الإطار التاريخي Historical Frame

قد يرجع البعض إلى التحليل التاريخي في **تعريف الحضر والتفرقة بينه وبين الريف**، فالمدينة هي ما تتمتع بهذه الصفة من التاريخ القديم، ودليل ذلك ما يوجد بالمدينة من آثار ومخلفات عمرانية وغيرها، وهذه الحقيقة لا تنطبق على كل المناطق الحضرية لحداثة بعضها واندثار البعض الآخر، وفي المقابل نجد أن هناك مجتمعات ريفية لها نفس المجد القديم، ويتفق دارسوا التاريخ على أن الحياة البدوية والتنظيم القبائلي هو بداية إنشاء المدن، ولقد **كانت الفروق الريفية الحضرية ضئيلة في أزمنة الحياة البدوية ولكنها ازدادت عندما وجدت المدن** [2].

---

[1] محمد الجوهري، علياء شكري: علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص259.

(1) Taylor&Joner.op.p.49.

(2)Ibid.p.50.

وفي مصر وسوريا وبابليون تميزت مدن قديمة بسمات ريفية عديدة، فكان سكانها يتميزون بالتوجيه الاستهلاكي ويعتمدون على ما تنتجه الأرض التي تحيط بهم وكان إنتاجهم قليل جداً، وبعد ذلك تميزت على أنها أماكن تأوى إليها العشائر والقرويون، وكانت مرتبطة بالمنطقة الريفية المحيطة بها، ولكنها كانت أيضاً بمثابة مراكز للقرويين والموظفين الرسميين، وفى **عصر النهضة اتضحت الفروق الريفية والحضرية**، فكان الحرفيون في مدن عصر النهضة يتاجرون مبدئياً مع المقيمين معهم في الأرض، بينما كان القرويون يقومون بالتجارة في المدن المجاورة لهم [1]. وبتطور المدن اتضحت الفروق الريفية الحضرية كثيراً، وخاصة عندما تطورت المدن من مدن عصر النهضة إلى العواصم الحديثة، والتي أصبحت بمثابة مراكز تجارية حيث كانت تضم الصناعة والحكومة والتعليم والثقافة، واتجهت إلى الأسواق العامة والدولية والمحلية، بالإضافة إلى خدمتها للمنطقة التي تحيط بها، وباتساع العواصم يزداد تأثيرها على المنطقة المحيطة بها، وما يصاحب ذلك من تغيرات كبيرة في التنظيم الاجتماعي.

9- التفاعل الاجتماعي: Social Interaction

إن نوع ونموذج التفاعل الاجتماعي الذي يوجد في المناطق الريفية على العكس بل ومضاد تماماً لما هو موجود في المناطق الحضرية سواء من **حيث الملامح الكيفية والكمية** كما يلي [1]:

أ-يلاحظ أن سكان الريف أصغر وأقل كثافة وأقل حراكا من الكثافة السكانية في الحضر، فالاتصالات الشخصية قليلة على المستوى الفردي، كما أن الاتصالات من خلال مختلف وسائل الإعلام والاتصالات الأخرى فهي قليلة في المناطق الريفية، ولكن على العكس نجد ساكن المدينة محاط بكل وسائل الإعلام التي تعتبر جزاء من حياة المدنية.

ب-كما أن هناك فروقاً كمية في الاتصالات الاجتماعية علاوة على الفروق الكيفية، فالاتصالات الحضرية متكررة مألوفة ولكنها سريعة، وفي نفس الوقت رسمية وغير شخصية، بينما تتميز الاتصالات الريفية بالمواجهة المباشرة، وغير رسمية وشخصية، ومنطقة الاتصال في الريف مكانية وأكثر تحديداً وضيقاً على عكس منطقة الاتصال في المناطق الحضرية.

10- الضبط الاجتماعي: social control

---

(1)

من المعروف أن **المجتمع الريفي يتميز بصورة من الضبط الاجتماعي تتمثل في العادات والتقاليد والعرف**، كما أن معايير السلوك في هذا المجتمع تنتقل من جيل إلى جيل، والأمر خلاف ذلك في المجتمع الحضري حيث نلمس روح المنافسة هي طابع المدينة، وأن الاستغلال ظاهرة بارزة فيها وسلوك أفراده يعتمد على الضوابط الرسمية والجزاءات المنظمة المحددة في شكل لوائح وقوانين [1]، وهذا يعني أنه نتيجة **حجم وتجانس المجتمعات الريفية والضغوط الاجتماعية وتطابقها للمعايير والعوامل الأخرى**، أدت الاتصالات الشخصية غير الرسمية إلى سيطرة الضبط غير الرسمي أكثر من الوسائل الأخرى للضبط الاجتماعي، مبيناً سيطرة الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الشخصي والوسائل القانونية في المجتمعات الحضرية.

11- التدرج الطبقي: Social Stratification

الطبقة الاجتماعية في المجتمع عادة ما تمثل بواسطة علاقتها او صلتها بالهرم الاجتماعي S. Pyramid الذي من خلاله تكون الطبقات العليا في المجتمع في أعلى قمته، والطبقات الدنيا في أسفل هذا الهرم، أما الطبقات الوسطى Middle Classes

---

(1) محمد خيري محمد علي: مرجع سابق، ص44.

فهـي تحتـل الأمـاكن فـي المنتصـف بـين المسـتويين الأعلـى والأسفل، هذا وتوجد **أربعة فوارق أساسية بين الهرم الاجتماعي الريفي، والهرم الاجتماعي الحضري** هي [1]:

أ- فـي كـل ملامـح الحيـاة المهنيـة والاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسية فإن المجتمع المحلي الحضري أكثر تمايزاً طبقياً من المجتمع المحلي الريفي، فعلى سبيل المثال نجد ناطحات السحاب، البناءات الشاهقة في المناطق الحضرية، في مقابل المنـازل الريفيـة ذات الطـابق أو الطـابقين يقـاس علـى ذلـك جميع النواحي الاقتصادية من حيث الثروة والدخل والمهنة، وعليه تظهر التمايزات الطبقية والتضادات بصورة كبيرة في المجتمع الحضري وليس لها مثيل في المجتمع الريفي.

ب-أن الفجوة Gap بين طرفي الهرم الريفي ليست واسعة وكبيرة مثلما هو الحال بين طرفي الهرم الاجتماعي الحضري، ففي المجتمع الحضري تظهر الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بينما الفجوة بين الطرفين في المناطق الريفية ليست واسعة.

ج- معظم المجتمع الريفي يتجه نحو الطبقات الوسطى، وربما يرجع ذلك أن كل من الطرفين الغني والفقير يميلان إلى

---

(1) السيد رشاد غنيم: مرجع سابق، ص ص 92-93.

الانتقال للمدنية، فالفقير ينتقل إلى المدينة بسبب عدم ملكية الأرض وبحثاً عن فرص العمل أفضل في المناطق الحضرية، أو أن الملكية لا تكفي متطلبات المعيشة.

د- التنظيم الطبقي نجده أقل مستوى في الحضر عنه في المناطق الريفية.

12- الحراك الاجتماعي: Social Mobility

من العمليات التي تؤثر في التغير الاجتماعي ويتعرض لها الأفراد والجماعات ظاهرة **الحراك الاجتماعي** والتي تعني **الانتقال من وضع إلى وضع آخر**، وهو نوعان: أحدهما "طبيعي" ويقصد به تحرك العناصر السكانية، أي انتقالها من مكان إلى آخر على سطح الأرض، والآخر "اجتماعي" ويقصد به تحرك الأفراد والجماعات من مركز اجتماعي إلى مركز اجتماعي آخر ويكون في أحد اتجاهين [1]:

الأول: حراك رأسي Vertical Mobility ويكون لأعلى أو لأسفل كتحول شخص من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى، أو هبوط شخص من درجته الوظيفية بسبب مخالفة ارتكبها كتخفيض ضابط مثلاً من رتبة أعلى إلى مرتبة أقل، ومن المجتمعات ما لا

---

(1) غريب سيد أحمد: مرجع سابق، ص ص 136-137.

يعترض على هذه الحركة وهي المجتمعات الديمقراطية التي تتيح لأفرادها الفرص للصعود من طبقة إلى أخرى بحسب أعمالهم ومجهوداتهم وتزودهم بأنواع المعرفة والثقافة، وهناك العديد من الأمثلة في بعض الدول لعمال وصلوا بجهدهم وتحصيلهم ومثابرتهم إلى اعلى المناصب السياسية وأصبحوا من كبار الصناعة والمال، كما أن هذه المجتمعات لا تتردد في الهبوط بمكانات من لا يحسنون التصرف والسلوك.

الثاني: الحراك الأفقي: Horizontal Mobility والذي يقصد به انتقال الشخص من مركز لمركز آخر في نفس الطبقة كانتقال عامل من العمل في الزراعة إلى العمل في الصناعة، وهناك بعض المجتمعات التي لا يسمح نظامها لأبناء الطبقة الدنيا مهما بذلوا من جهد لارتقاء المكانات العليا في المجتمع، ومن أمثلة هذه النظم "انظام الطوائف المغلقة في الهند" الذي لا يسمح للطبقة الدنيا بالصعود إلى طبقة أعلى، كما أن أبناء هذه الطبقة يزاولون حرفاً معينة لا يتركونها إلى غيرها، ولا يصح لهم الزواج إلا من أبناء طبقتهم، وقد كانت المجتمعات الإقطاعية تحمي أفراد الطبقات العليا من الانحدار مهما ساءت تصرفاتهم، فالنبيل يظل نبيلاً بالرغم من انهياره المادي والأخلاقي.

وهناك **عاملان يؤثران** بشكل كبير في **الحراك الاجتماعي** هما [1]:

أ-الأيديولوجية: فقد جعلت الديموقراطية الانتقال من طبقة إلى طبقة أمراً سهلا، كما حاولت الشيوعية أن تقضي على الطبقات الاجتماعية وتقيم مجتمعاً لا طبقاً تختفي في ظله الفوارق بين الأفراد وتسيطر عليه الطبقة العاملة أو البلوريتاريا.

ب-الحروب والأزمات: فقد تستفيد فئات من الحرب وتصبح موسرة، ومن أمثلة هؤلاء أغنياء الحرب، ويترتب على ثراء هذه الفئة صعودها على السلم الاجتماعي وارتقائها إلى مكانة أعلى، وقد تتسبب الأزمات الاجتماعية في إفلاس بعض أصحاب المصانع فينتقلون إلى طبقة العمال ويهبطون على السلم الاجتماعي، وقد يحدث العكس بالنسبة لبعض العمال الذين تنتعش حالتهم الاقتصادية، حيث يؤدي الحراك الاجتماعي إلى جانب تغيره لمراكز الأفراد والأدوار التي يؤدونها في الحياة إلى تغيير القيم والاتجاهات التي يؤمنون بها.

وفيما يتصل **بالمجتمع الريفي**، نجد أن هناك **نوعان من الحراك الاجتماعي**، بمعنى أن الفلاح يستطيع أن يتحضر وينتقل

---

(1) مصطفى الخشاب وآخرون: أصول علم الاجتماع، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1962، ص37.

إلى المدينة، كما أن ابن المدينة يستطيع أن ينتقل إلى الريف، وقد يتعلم ابن الفلاح في الجامعة ويستقر في المدينة بحكم عمله، بل ويصعد على درجات السلم الاجتماعي، والمدني قد يجمع رأس مال ويشتري أرضا واسعة في الريف ، ثم ينتقل إليه ويصبح مع الزمن من أهل الريف، ويقل الحراك الاجتماعي في شكله المهني أو المكاني أو غير ذلك من أشكال الحراك في القرية عما يحدث في المدينة، ومع ذلك فثمة هجرة لكثير من الأفراد من الريف إلى الحضر. وفي الحضر يكون الحراك أكثر تكثيفاً وهناك علاقة إيجابية بين الحراك والتحضر، وتحدث الهجرة من الحضر إلى الريف في أوقات النكبات والأزمات فقط.

ثالثاً: المتصل الريفي الحضري:

إن التفرقة بني الريف والحضر ليست وليدة اليوم، ولكنها قديمة عبر الزمان، وهذا ما يؤكده التراث الاجتماعي الأمريكي ونتيجة للتطورات التي طرأت على مناهج البحث في علم الاجتماع اكتسبت دراسة **الفروق الريفية الحضرية** طابعاً علمياً تمثل في تطوير **نماذج مثالية** Ideal types يقيمها الباحث بنفسه من خلال تحديد خصائص الموضوع الذي يهتم بدراسته وذلك الباحث بنفسه من خلال تحديد خصائص الموضوع الذي يهتم

بدراسته وذلك بهدف فهم العالم الواقعي حيث يعتبر النموذج المثالي أداة ملائمة لتحليل الأحداث التاريخية الملموسة أو المواقف الواقعية ومفهوماً محدداً يمكن أن تقارن به المواقف والأفعال، فضلاً عن أنه يمثل أداة منهجية تمكن الباحث من السيطرة الفكرية على البيانات الواقعية [1].

يذهب **"سوروكين وزمرمان"** على أن التحول من المجتمع الريفي الخالص إلى مجتمع حضري لا يتم فجأة، ولكنه يحدث بشكل تدريجي، فليس هناك خط اوحد فاصل يستطيع أن يكشف لنا عن وجود فارق حاد بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، ولعل هذا يوضح **عدم كفاءة الثنائية الحضرية الريفية**، لذلك ظهر فجأة اتجاه آخر يطلق عليه " **اتجاه مركب السمات** " Trait Complex وهو اتجاه وثيق الصلة بالنموذج المثالي وإن كان يختلف عنه في اعتماده في التمييز بين الريف الحضر على خصائص واقعية أو متغيرات يحاول أن يربط بينها لكي يحدد في النهاية السمات التي تميز كلا من المجتمعين الريفي والحضري، ويميز بعض أصحاب هذا الاتجاه بين **التحليل الكيفي والتحليل**

---

(1) السيد الحسيني، محمد علي محمد: الفروق الريفية الحضرية في بعض الخصائص السكانية "تحليل إحصائي" الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في ج.م.ع، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1971، ص246.

الكمي للسمات المميزة للريفية والحضرية، فالمهنة تعد نموذجاً **لـلأول**، بينما يعتبر الحجم أو كثافة السكان نموذجاً **للثاني**، وبغض النظر عن المدخل الذي يمكن من خلاله دراسة الفروق الريفية الحضرية في هذا الاتجاه، فإن النتيجة التي خلص إليها الباحثون هي أن هناك **سمات متعددة مرتبطة** فيما بينها ارتباطاً سببياً، بحيث تشكل عموماً الخصائص المميزة لكل من المجتمعين الريفي والحضري، فنجد أن " **سوروكين وزيمرمان** " انتهيا إلى مجموعة من الخصائص "**هي الفروق المهنية والبيئية، وحجم المجتمع، وكثافة السكان وتجانسهم أو تباينهم، والفروق في شدة الحراك الاجتماعي، والفروق في اتجاه الهجرة، وبشكل التباين الاجتماعي، وأنساق التفاعل**"، كما ميز " **ويرث** " بين المدينة والقرية وفقاً لعدد من السمات أهمها "**الحجم، الكثافة، اللاتجانس، العلمانية، شيوع العلاقات الثانوية، سيادة الضوابط الاجتماعية الرسمية**" [1].

حاول **بعض الباحثين** تجنب الصعوبات التي نجمت عن الاستعانة **بالنموذج المثالي** في دراسة الفروق الريفية الحضرية

---

(1) محمود عودة، السيد الحسيني: مجتمع القرية في الدول النامية "اتجاهات نظرية وبحوث و اقعية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص ص 96-97.

وتطوير **اتجاه مركب السمات** عن طريق الإفادة من الخصائص التي كشفت عنها البحوث الواقعية، فطوروا ما يعرف **بالمتصل الريفي** والذي تستند فكرته من الناحية النظرية على **افتراضين** [1]:

الأول: هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر ومنتظم من الريفية إلى الحضرية وفقاً لعدد من الخصائص.

الثاني: أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو فروق متسقة في أنماط السلوك.

يشير **المتصل الريفي الحضري** إلى وجود نوع من **التدرج القائم بين المجتمعات في درجة التريف والتحضر** أشبه بخط مستقيم، بحيث تتزايد درجات أي من هذه الخصائص أو تقل بنسب متفاوتة بالنسبة لواقع كل مجتمع على حده، ولذلك يكون من الممكن أن تصنف المجتمعات المحلية وفقاً لوقوع خصائصها على نقاط معينة على طول هذا المتصل [2].

تقوم **فكرة المتصل الريفي الحضري** على حقيقة أو الواقع الامبيريقي لمجتمعات اليوم لا تؤكد بالضرورة على وجود مجتمع ريفي خالص أو مجتمع حضري خالص بل هناك نوعاً من

---

(1) السيد رشاد غنيم: مرجع سابق، ص96.

(2) محمد عاطف غيث وآخرون: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص89.

التداخل بين خصائص النمطين، فعلى حد تعبير **"لينن سمث"** أن الخصائص الريفية الحضرية لا توجد في فراغ، ولكن الخصائص الرئيسية لواحدة منها إنما تندمج في خصائص الآخر، فالانتقال أو التحول من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري لا يتم فجأة ولكنه يحدث بشكل تدريجي [1].

يلاحظ أن أصحاب **فكرة المتصل الريفي الحضري** لم يحصروا لنا تلك الفروق المتسقة التي تحدث في أنماط السلوك والمصاحبة للتدرج المستمر في بعض المجتمعات، فإننا نستطيع القول بأن هذه الفروق تتبدى في بعض الخصائص الاجتماعية والسكانية التي أشاد إليها **"سوروكين وزيمرمان، وروبرت بارك، ونيقولا سبيكمات، وجورج زيمن، ولويس ويرث..... وغيرهم "** ، والتي أهمها **"التباين في البناء المهني، وازدياد تقسيم العمل، وتعقد نسق التدرج الاجتماعي، والحراك الاجتماعي، والمشاركة في التنظيمات الطوعية، والعزلة المكانية، والتساند الوظيفي، وطابع العلاقات الاجتماعية، وطبيعة وسائل الضبط الاجتماعي"** [2].

---

(1) السيد رشاد غنيم: مرجع سابق، ص96.

(2) محمود عودة، السيد الحسيني: مرجع سابق، ص98.

وبالرغم من أن المتصل الريفي الحضري قد استطاع أن يتغلب على بعض المشكلات التي صادفت الاستعانة بالنموذج المثالي، وبالرغم أيضاً من أن هذا المتصل قد خطى باتجاه مركب السمات خطوة إلى الأمام باستخدام هذه السمات في تدرج المجتمعات المحلية المختلفة، فإنه لا يزال بحاجة إلى اختبار واقعي يستطيع أن يكشف **مدى كفاءته في تصنيف المجتمعات وفقاً للخصائص التي يستند إليها**، ذلك لأن هذا المتصل قد افترض بداءة إمكانية تدرج المجتمعات المحلية الريفية والحضرية وفقاً لمجموعة من الخصائص المرتبطة فيما بينها ارتباطاً وظيفياً [1].

وهذا يعني أن المتصل الريفي لا يزال يمثل قضية تحتاج إلى مزيد من الشواهد للتأكد من كفاءته كأداة منهجية من ناحية، ومن قدرته على التمييز بين المجتمعات المحلية المختلفة من ناحية أخرى، ولعل ما يؤكد على هذا نتائج عدد من الدراسات التي أجريت في تركيا والهند ووسط أفريقيا، ولقد عبر "**بوكوك**" Pocok عن ذلك بقوله: "أن المدينة التي أدرسها مدينة هندية والقرية قرية هندية، وانتهى في دراسته إلى أن علم الاجتماع في

---

(1) جوبرج: الفروق الريفية الحضرية، دراسة في علم الاجتماع الحضري، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص ص 65-66.

الهند لا يمكن تقسيمه إلى علم اجتماع ريفي وعلم اجتماع حضري.

ومن الانتقادات التي وجهت إلى **فكرة المتصل** بأنه لم يعد من الممكن القول بحدوث تحضر وتصنيع دائب متصل في خط واحد لا يتقهقر، كما أن مثل هذه الفكرة تتجاهل، ولا شك أن الصور الجديدة التي أثبتت البحوث الامبيريقية وجودها للتحضر وللتصنيع، والواقع أن العملية التاريخية للتمايز بين الريف والحضر قد تمت على نحو تشبيهي فقط، ويؤكد " سوروكين ، زيمرمان " تلك الحقيقة سواء إذا استعرضنا تلك الحقيقة في مجتمع بعينه أو تتبعنا التمايز بين الريف والحضر على مستوى المجتمع الإنساني كله أو حتى في المجتمعات ذات الطابع الريفي الغالب [1].

رغم كل التباين الموجود بين القوى الدافعية إلى نمو المدن وإلى التصنيع، فإن نقطة الانطلاق تتشابه دائما ولا يبدأ التباين إلا مع تباين وظائف إنتاج الطعام والوظائف ذات الطابع غير الزراعي، ولا يتسنى ظهور هذا التباين إلا عندما ينتج العاملون في الزراعة من المواد الغذائية أكثر مما يستطيعون استهلاكه،

---

(1) محمد الجوهري، علياء شكري: مرجع سابق، ص271.

على أن الفرق بين النطاقين الريفي والحضر يكون دائماً ضعيفا غير ظاهر في البداية، ثم يأخذ في التضخم والظهور حتى يصل إلى نقطة الذروة التي تبدأ بعدها تقل من جديد، وهناك من الشواهد ما يؤكد الزعم القائل بأن المجتمعات الغربية الصناعية قد وصلت بالفعل إلى نقطة الذروة هذه، وبدأت بالفعل عملية التقارب الكبير بين ريف البلاد وحضرها، وهو تقارب لا يصح أن نعتبره مجرد تحضر مستمر وذوى خط واحد للمناطق الريفية القليلة المتبقية، ونلاحظ أن هذا الفرض الذي قدمه "لويس ويرث" والذي يتكلم عن الحضرية كأسلوب للحياة في عالمنا الحديث، ويرى بانتقال بعض السمات الاجتماعية الخاصة بالمدينة وبعض أشكال الحياة منها إلى الريف .

مما سبق يمكن القول:

أن **قضية الفروق الريفية الحضرية** لا تزال قائمة حتى اليوم، فهي تمثل موضوعاً خلافياً لم يحظ بدرجة عالية من الاتفاق من جانب العلماء والمهتمين بالدراسات السوسيولوجية، **ومن خلال العرض السابق يمكن أن نستنتج:**

أولا: أن هناك اختلافاً كبيراً في المقاييس المتبعة للتفرقة بين الريف والحضر في الدول المختلفة، ولذا يصعب الاتفاق على

تعرف موحد يستخدم في كافة الدول نظراً لاختلاف ظروف كل دولة عن الأخرى سواء من الناحية الطبيعية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ليس هذا فحسب بل يحدث أن تختلف الآراء حول تحديد مدلول الريف والحضر في الدولة الواحدة.

ثانيا: يرى بعض المهتمين بالدراسات الاجتماعية في بعض الدول الأوربية أنه لم يعد ممكناً الآن وضع تعريف محدد على أساسه يتم تقسيم المجتمعات إلى مناطق ريفية وأخرى حضرية، ولعل ذلك راجع إلى التقدم العلمي التكنولوجي الذي يسود العالم الآن وما يصاحبه من انتقال الكثير من سكان الحضر إلى الريف للعمل بالمصانع التي أقيمت بالمناطق الريفية قد أدى إلى تقارب كبير بين خواص كل من الريفيون والحضريون.

ثالثا : يرى بعض أن الاختلافات والفروق الحضرية قد أخذت تقل في الدول النامية أيضاً، وقد يرجع ذلك إلى زيادة الاتصال بين القرية والمدينة وضعف عزلة الريف جغرافياً واجتماعياً، حيث زادت وتنوعت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين سكان الريف والحضر نتيجة لزيادة وسائل النقل والمواصلات وإنشاء الطرق الحديثة التي ربطت بين الريف والحضر، حيث أثرت المدينة تأثيراً ملموساً في القرية التي أخذت شيئاً فشيئاً بالأنماط

الحضرية الخاصة بالحياة والقيم وغيرها من العناصر الثقافية والحضارية، حيث ارتبطت القرية بالمدينة بالطرق السهلة الممهدة ووسائل الانتقال السريعة، وتمتعت القرية بمرافق المياه والكهرباء وأنشأت المدارس والمستشفيات والأندية والأسواق التجارية، كما ارتبط الريفيون بعلاقات الصداقة والمصاهرة والقرابة بأهل المدينة، كما أخذوا عنهم أساليب كثيرة في حياتهم اليومية كاستعمال السلع المصنعة وأدوات المنزل الحديثة والأثاث، بل تعدى ذلك إلى حدوث تغيرات أساسية في الزي والملبس خاصة بين الشباب من الجنسين، فضلاً عن ارتفاع نسبة المتعلمين من الريفيين، مما كان له أثره في أخذهم بوسائل الحياة الحضرية الحديثة وتمتعهم بوسائل الإعلام مما خفف من حدة الفروق بين الريف والحضر.

رابعا: ترجع صعوبة إبراز **الفروق الريفية الحضرية** إلى **أربعة عوامل** هي **"العامل الريفي، العامل الحضري، الماضي، الحاضر"** إذ كيف نقارن بين الريف والحضر دون أن نضع في اعتبارنا عامل الزمن الذي حدثت فيه المقارنة، فكيف يمكن لعالم مقارنة قرية في العصر الحالي بقرية في عصر مضى، بينما يستطيع آخر ان يقارن قرية في عصر مضى بمدينة في العصر الحالي،

وتتضح المقارنة باستخدام هذه المتغيرات الأربعة طالما كان البعد الزمني واضحاً.

خامسا: على الرغم من الاعتراضات على مبدأ المقابلة الريفية الحضرية فإن التميز بين الريف والحضر ما زال واضحاً في معظم المجتمعات، ففي مركز المدينة يختلف **أسلوب الحياة** عن المناطق الريفية والضواحي، حيث تعتبر المناطق المتروبوليتانية بؤرة التوسع الاقتصادي والاختراعات.

وإذا كنا قد ناقشنا في هذا الفصل **الفروق الريفية الحضرية في ضوء الاتجاهات النظرية المختلفة**، إلا أن هناك نقطتان جديرتان بالإشارة:

أولهما: أن القرية بما حققته من فائض زراعي، في ظل الاستخدام المتزايد للميكنة الزراعية وتطور عمليات الزراعة والإنتاج، هي أوجدت المدينة أو الحضر، وجعلت حياتها ممكنة، ولكن ما إن تطورت المدينة حتى أخذت تفرض سيطرتها على القرية وتحولها إلى وحدة تابعة لصالحها بل ولصالح الوحدات الأكثر نمواً على مستوى العالم، الأمر الذي أثار قلق الكثيرين عندما أخذت تتحول القرية عن الوظيفة التي حددتها لها الوحدات الأكثر نمواً وهي أن القرية تضم المنتجين، بينما تضم المدينة

المستهلكين، ليستمر بذلك الاستغلال التاريخي للقرية لصالح المراكز الحضرية على مستوى الدولة والعالم.

ثانيهما: هي أن القرية في ظل التغيرات والتحولات التي طرأت على المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، حدث هناك تحول واضح في بناء القرية اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً بصرف النظر عن اتجاه هذا التحول إلى الأفضل أم إلى الأسوأ، وهذه التحولات تفرض ضرورة إعادة النظر في الأطر النظرية الموجهة لدراسة المجتمع الريفي، حيث أنه إذا كان البعض يرى أن الفروق الريفية الحضرية أخذت في الانحسار والتلاشي في ظل ثورة الإعلام وما تلقاه المجتمعات الريفية من اهتمام إلا أننا نرى أن هذه الفجوة لا تزال قائمة وإن اختلفت آلياتها ومظاهرها.

الفصل الرابع

واقع النظرية
في علم الاجتماع الريفي

تمهيد:

أولا: النظرية التطورية.

ثانيا: النظرية أو المدرسة الوظيفية.

ثالثاً: النظرية أو المدرسة الثقافية.

رابعاً: النظرية أو المدرسة الاقتصادية.

تمهيد:

بداية نؤكد أنه غالبا ما يواجه الباحثون فى علم الاجتماع بصفة عامة وعلم الاجتماع الريفى بصفة خاصة **صعوبة وجود بناء نظرى متكامل يتعلق بتفسير المجتمع الريفى** ، ليس هذا فحسب بل يواجه القراء الجدد لنظرية علم الاجتماع مشكلة تتمثل فى إغراقهم فى نظرية تلو الاخرى دون عدم مقارنة تلك النظريات والربط بينها ومحاولات تطبيق أفكار تلك النظريات على الواقع خاصة أن **علم الاجتماع الريفى** منذ نشأته وحتى وقتنا هذا ارتبط بالمشاكل العلمية والأزمات الاجتماعية كالفقر والبطالة وانخفاض المستوى المعيشى .....إلخ الأمر الذى جعل علم الاجتماع الريفى علما تطبيقيا أكثر منه علما نظريا لتفسير الحياة الريفية ، من هنا كان لابد من توظيف واستخدام التراث النظرى فى علم الاجتماع العام لفهم وتفسير المجتمع الريفى بكل أنماطه ومؤسساته وما يحث فيه من تغير وتطور ، ومن هذا المنطلق نحاول أن نسلط الضوء على **أهم نظريات علم الاجتماع الريفى** كما يلى :

أولا: النظرية التطورية:

تنطلق هذه المدرسة من مجموعة الآراء والأفكار العلمية التي حاولت **تفسير المجتمع الإنساني ككيان أو كل متطور عبر مراحل زمنية**، ومن هنا تم تسميتها **"بالنظرية التطورية التاريخية "** ، كما يقصد بها مجموعة الآراء والأفكار العلمية التي أقامت تشابهاً وتماثلاً بين المجتمع والكائن العضوي، متأثرة في ذلك بمناهج واكتشافات علوم الحياة والفسيولوجيا العضوية في القرن التاسع عشر، وهو ما يطلق عليها **" النظرية التطورية العضوية "** (1)[1] ومن هذا المنطلق نسلط الضوء على :

1- **النظرية التطورية التاريخية.**

2- **النظرية التطورية العضوية.**

1-**النظرية التطورية التاريخية:**

انطلقت **أفكار وتصورات هذه النظرية** من فكرة مؤداها **" ضرورة النظر إلى التاريخ الإنساني كسلسلة متصلة ذات حلقات أو مراحل، وفي كل مرحلة أو عند كل حلقة يحدث تطور معين في التاريخ الإنساني، وفي ثقافة الإنسان بالمعنى الواسع**

---

[1] (1) جميل هلال : دراسات في الو اقع الليبى ، مكتبة الفكر، طرابلس ، 2014م ، ص 67.

الشامل، فالبناء الاجتماعي والثقافي يترقى من حال إلى آخر، ويتدرج من مرحلة إلى أخرى أكثر تقدما وتطورا " (1)[1] .

اهتم رواد النظرية التاريخية **بمراحل تطور الثقافة**، ولذلك جاءت فكرة التقدم أو فلسفة التقدم كأطروحة رئيسة انشغل بها رواد هذه النظرية لفترة طويلة من الزمن ولقد ظهر ذلك في **كتابات علماء العهد القديم** الذين اهتموا وانشغلوا بفكرة التقدم وقوانين التاريخ الاجتماعي، ومراحل تطور العقل الإنساني وهذا ما أكد عليه " **أوجست كونت** " بأن العقل الإنساني تطور عبر مراحل ثلاث هي " **المرحلة اللاهوتية ، المرحلة الميتافيزيقية، المرحلة الوضعية** " ، كما يرى " **كونت** " أن المرحلة الوضعية يتم فيها استخدام العقل في تفسير كل الظواهر بما في ذلك الظواهر الإنسانية والأخلاقية ، هذا بجانب أن كل مرحلة من مراحل التطور تتميز وترتبط بعلاقات ثقافية ومعرفية معينة (2)[2].

ولمحاولة فهم **ودراسة النظرية التاريخية لحياة المجتمع الريفي**، فكما يؤكد الباحثون أنها نظرت إلى المجتمع الريفي أو الحياة الريفية كمرحة من مراحل تطور المجتمع الإنساني،

---

(1) على الحوات: علم الاجتماع الريفى " دراسات ومفاهيم " منشورات فاليتا، مالطة، 1996م ، ص 115.

[2] (2) نفس المرجع السايق : ص 123.

فالإنسان طبقاً لهذا النظرية بدأ متوحشاً، ثم صياداً، ثم ملتقطاً للثمار من الأشجار والغابات، ثم استقر في الأرض وبدأ يفلحها ويزرعها ويأكل ثمارها. ومن هنا بدا المجتمع الريفى فى الظهور والتكوين كما يرى **رواد المدرسة التطورية التاريخية**، فظهرت **القرية** التي مهدت لظهور المدينة والدولة، لذا يؤكد **أنصار تلك المدرسة** أن **المجتمع الريفي ينتقل من مرحلة التوحش والبربرية إلى حالة الاستقرار التي تعني التحضر والمدنية**، أي أن الجماعات الإنسانية انتقلت من أوضاع أهلية بدائية إلى أوضاع أكثر تقدماً ورقياً وتحضرا (1) [1].

وفى **المجتمع الغربى** ينظر أصحاب التطورية التاريخية إلى أن المجتمع الغربي يمثل الآن قمة أعلى مرحلة من مراحل التطور والتقدم، ممثلة في مجتمع العلم ، كما يرى " أوجست كونت" ، وممثلة في مجتمع الصناعة كما يرى " هيربرت سبنسر" ، وممثلة في مجتمع تقسيم العمل المتقدم كما يرى " اميل دوركايم" ، وممثلة في مجتمع الحرية الفردية والعمل كما يرى" **ماكس فيبر**".

من هذا المنطلق يؤكد رواد هذا الاتجاه على أنه طالما أن المجتمع الريفى الغربي قد وصل إلى هذه المرحلة الاجتماعية

---

[1] (1) قبارى محمد إسماعيل: مرجع سابق، ص 124.

المتقدمة فى استخدام العلم والاعتماد على الصناعة فيمكن القول بأنه **مجتمعاً ريفياً متقدماً ومتطوراً ومتحضرا يختلف عن المجتمع الريفى الموجود في دول العالم الثالث والرابع** (1) [1].

وبشكل آخر فإن المسألة تأخذ شكلاً آخر عند رصد وتحليل واقع المجتمع الريفي في البلاد النامية. فهؤلاء العلماء الغربيون **يفسرون ريف العالم الثالث على أنه في مرحلة أدنى وأقل من ريف العالم الغربي**، وبالتالي فإنه – أي ريف العالم الثالث – لا يزال في مرحلة البدائية والتخلف، ولم يصل إلى مرحلة التقدم الغربي أو نموذج الريف في الغرب، وبالتالي عليه **أن يسير في نفس الخطوات التي سار فيها الريف الغربي** حتى يصل إلى ما وصل إليه اليوم. وترتب عن ذلك أن استخدم هؤلاء العلماء مفاهيم ونظريات وأدوات منهجية منبثقة من تراثهم العلمي، ومواقفهم الأيديولوجية التي تعتبر المجتمع الغربي هو قمة التطور البشرى.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل **ركزوا على جوانب وجزئيات معينة في حياة المجتمع الريفي** النامي في العالم

---

(1) عبد الباسط عبد المعطى : اتجاهات النظرية فى علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 2012م ، ص 39 .

الثالث، وذلك مثل الاهتمام بالثقافة، فقاسوها بمقاييس غريبة، ومن هنا اعتبروها ثقافة بدائية أو تمثل مرحلة بدائية أولية من مراحل التطور الإنساني والثقافي. وعلى هذا الأساس كان ما يهم أصحاب هذا **الموقف النظري الغربي** هو **تتبع ماضي الظواهر والنظم الاجتماعية، وقياس مدى اختلافها عن ثقافة الإنسان الغربي**، واعتمدوا في ذلك على ملاحظاتهم من رحلاتهم العلمية إلى هذه الشعوب على عين المكان في العالم الثالث. أو بالرجوع إلى كتابات الرحالة والمكتشفين، وإلى تلك الملاحظات الأثنوجرافية التي سجلها المبشرون بصدد وصف ظواهر الحضارة والثقافة في تلك البلدان.

ومن هذا المنطلق أثار هذا **النمط النظري الغربي** في فهم المجتمع الريفي في العالم الثالث اتجاهين نظريين تطوريين آخرين **تيار سار على منوال علماء الغرب**، واتبع نفس أساليبهم المنهجية، وتبني تصورات ومفاهيم نظرية لا تبتعد عنهم كثيراً وهؤلاء يدرس المجتمع الريفي بغرض فهم ثقافته وتركيبه الاجتماعي، مع الأخذ في الاعتبار تنميته وتحديثه وتطويره طبقاً للنموذج الاجتماعي الغربي في التطور والتقدم، فكأن **المجتمع الريفي الغربي يحتل النموذج الاجتماعي الذي يجب أن تتقيد به**

شعوب ومجتمعات العالم الثالث سواء في القرية أو المدينة هذا من ناحية .

وهناك **اتجاه أخر** تبنته فئة من **علماء الاجتماع في العالم الثالث ممن لا يقبلون النظرية الاجتماعية التطورية الغربية على علاتها** أو كما هي في معطياتها الأصلية، وإنما تحاول هذه الفئة من العلماء **فهم المجتمع الريفي في العالم الثالث بأنه كيان اجتماعي وثقافي قائم بذاته، ولا يجب أن يقاس أو يسير في نفس خطوات التطور الغربي**، فهم يرون أن **الريف في العالم الثالث له خصوصيته وتاريخه**. ولقد دفعهم هذا الموقف النظري بالرجوع إلى الثقافة الوطنية وأحيائها واستنباط معطيات نظرية حديثة، مع الوضع في الاعتبار أن أصحاب هذه الدعوة العلمية لا يرفضون علم الاجتماع الغربي، وإنما يؤكدون خصوصية ريف العالم الثالث الثقافية والاجتماعية، مع الاستفادة من التراث العلمي سواء على مستوى النظرية، أو المنهج.

رغم ما **قدمته تلك النظرية وروادها من إضافات علمية**، إلا ان هناك **عدة ملاحظات ومأخذ** وجهت لها منها (1)[1]:

---

[1] (1) نفس المصدر السابق , ص121- 123

أ- نجد أن علماء هذه النظرية **لم يهتموا بفكرة القانون**، التي هي أساس البحث العلمي، بمعني أنهم لم يهتموا باكتشاف القانون الذي ينظم حركة التاريخ، ولم يكن هدفهم هو تحديد القانون، أو مجرد التوصل الي بعض القواعد والتعميمات التي تصدق على تطور الثقافة، وإنما انصبت اهتماماتهم على دراسة حركة الثقافة، وعلى اعتبار أن عملية التطور الثقافي قد مرت خلال التاريخ بعدد من المراحل أو الأشكال الثقافية من حالات دنيا الي حالات أكبر نضجاً ورقياً، فهم في الواقع درسوا فقط مراحل الثقافة انشغلوا بفكرة التقدم والتطور فقط.

ب- تتبع رواد هذه النظرية **ماضي الظواهر والنظم الاجتماعية بالرجوع الي كتابات الرحالة والمكتشفين** ، والي تلك الملاحظات الاثنوجرافية التي سجلها المبشرون بصدد وصف ظواهر الحضارة والثقافة وخاصة بين تلك الشعوب البدائية أو غير المتطورة ، إلا أن هذه الملاحظات وتلك الكتابات القديمة لم تعتمد علي منهج علمي وإنما هي أقرب الي الملاحظات الشخصية والانطباعات.

2- **النظرية التطورية العضوية**:

بعدما نشر " **دارون** " كتابه " **أصل الأنواع** " كان لذلك أكبر الأثر في ظهور النظرية التطورية العضوية والتي من روادها " **السيرهنري مين Sir Henry Mean، باخوفن Bachofen ، مورجان**

Morgan ، راد كليف براون Radcleff Brown "، وهؤلاء العلماء حالوا **إخضاع تطور المجتمع الانساني الي نفس قوانين الكائن العضوي، أي أنهم انطلقوا من تشابه وتماثل بين الكائن العضوي الحي والمجتمع الانساني ككائن اجتماعي حي** (1)[1].

يرى "راد كليف بروان" أن عملية التطور يمكن النظر اليها على أنها **سلسلة من المراحل المتتابعة** خلال الزمن البيولوجي. وهكذا فإننا نشهد من تاريخ العالم، وحركة المادة الحية وتطورها علي الأرض، فمفهوم التطور العضوي يدور إذن حول حركة وحيدة هي حركة الحياة وفعل الانتخاب الطبيعي Natural Selection ، مع تراكم الصفات الوراثية التي تتفاعل بديمومة وعلي نحو ثابت ، وهذ يعنى **أن الماضي التطوري المرتبط بأصل الحياة إنما يتعلق بحالة جزئية فريدة** (2) [2]، **كان هذا الاطار النظري هو المنطلق الاساسي لنظرية التطورية العضوية في علم الاجتماع بما في ذلك علم الاجتماع الريفي .**

للدفاع عن أفكارهم حاول **أصحاب هذه النظرية** تطبيق المنهج الداروينى لفهم ودراسة الظواهر والنظم الاجتماعية ، فظهرت الكثير من الدراسات عن أصل الريف ، وأصل اللغة ، واصل القانون ، تماما كما بحث **دارون وتلاميذه** عن أصل الانسان ،

---

[1] (1) **(1) على الحوات: مرجع سابق ، ص121.**

(2) **قبارى محمد إسماعيل: مرجع سابق، ص** 122.

فمثلا نجد أن " بيرنت تايلور E.B.Tylor " فسر كيف يتصور الانسان البدائي عالم الارواح والآلهة ، وكيف يفسر الانسان البدائي أحلامه ، وكيف تنبأ بفعل هذه الاحلام المستقبلية ، وبالأحداث القادمة وفقا لتصورات دينية مختلطة غيبية وسحرية ، وبالتالي حاول " تايلور" أن يطبق قانون تدرج الظواهر الاجتماعية من حالة أدني الي حالة أكثر تعقيداً وتركيباً وتبعه الكثير من المفكرين العضويين في هذا الاتجاه .

كما ينظر **رواد النظرية العضوية** الي بعض النظم " **كالقانون والقرابة والاقتصاد واللغة** " من زاوية تطورها ، فيدرسون النظم الاجتماعية بالنظر الي تطور الثقافة واتجاهها في مسار واحد معين ، وهم بذلك يستخدموا نفس المنهج الذي ينتهجه البيولوجي في دراسة تطور الحياة علي الارض ، فمبدأ التدرج في التطور إنما يستند الي وجهة النظر الدارونية التي تتعلق بتطور الأصل البيولوجي للإنسان ، وفي مجال الانسان يتعلق الامر بالأصل التطوري للمجتمع ، فكما تطورت أشكال الحياة علي الارض ، تطورت أيضا وبنفس الطريقة تقريباً الاشكال والنظم الاجتماعية علي الارض ، ونتيجة لذلك سيطرت علي العلوم الاجتماعية بما في ذلك علم الاجتماع طوال القرن التاسع عشر والقرن العشرين عدة نتائج منها (1)[1] :

---

[1] (1) نفس المصدر السابق , ص123.

أ–النظـرة البيولوجيـة الفسـيولوجية للظـواهر والـنظم الاجتماعيـة، وهـي تشـبه الـي حـد كبيـر **النظـرة الماديـة الماركسـية** لتطـور المجتمع والثقافة والحضارة.

ب–**اسـتبعاد أو إهمـال التغيـرات المثاليـة والروحيـة للظـواهر والنظم الاجتماعية خاصة مسائل الدين والروح والأخلاق**، وأثار هـذا غضـب علمـاء الـدين المسـيحي، وكـل أصـحاب الـديانات السماوية في العالم. فالدين طبقا لهذه النظرية ليس وحياً من عند الله يبلغـه الرسـول للنـاس علـى الأرض، وإنمـا هـو تصـورات اجتماعية وثقافية تطورت عبر عمليات من الانتخابات الطبيعي والبقاء للأصلح.

ج– أن **فكرة التطور والمماثلـة العضوية بين المجتمـع والكـائن العضـوي** اعتبـرت أساسـا لمعظـم المفـاهيم والأسـس والتغيـرات الاجتماعية لظواهر ونظم الثقافة والدولة والسلطة والاقتصاد التي سادت خـلال فترة القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

د– تم **تصـنيف المجتمعات الإنسـانية** والشعوب الـي مجموعات بعضـها متطور وبلـغ درجة عالية من التقدم الحضاري، وبعضـها

الآخر لا يزال في المرحلة البدائية أو قريبا منها، وهذا يعنى أن رواد هذه النظرية **اتخذوا نموذج المجتمع الغربي كأساس لهذا التصنيف.**

استند **رواد التطورية** على أن **الأساس المادي والعضوي** هو نقطة الارتكاز في التمييز بين **النموذج الغربي الذي بلغ درجة التطور والتقدم والنموذج غير الغربي الذي يصل في رأيهم مرحلة التطور والتقدم**، وهذا يعني **إغفال كل أنواع الثقافة والحضارة والقيم غير الغربية** ، **فهؤلاء لا يرون في حضارات وادي النيل، ووادي الرافدين، وحضارات وسط آسيا، وحضارة الإسلام، وحضارات ومجتمعات إفريقيا ، وثقافة سكان إفريقيا الأصليين سوي حلقات تاريخية في سلم التطور من المرحلة البدائية الي المدنية والحضارة الغربية الصناعية ، وهم جميعاً يقيسون ويفسرون كل شيء بمعيار ما وصل اليه الغرب من تطور وتقدم مادي واجتماعي**، فالقبيلة في نظرهم هي تنظيم اجتماعي بدائي يسبق تنظم الحضارة والدولة (1)[1].

[1] (1) على الحوات: مرجع سابق، ص 125.

ولمعرفة **انعكاس النظرة التطورية الغربية علي ميدان علم الاجتماع الريفي** لوجدنا. شكلين أو نمطين من الانعكاسات(1)[1] :

الأول: يتعلق بعلم الاجتماع الريفي في الغرب، **والثاني**: يتعلم بعلم الاجتماع الريفي في العالم الثالث كما يلي:

الأول: حاول أنصار هذه النظرية **دراسة تطور المجتمعات الريفية الغربية من أشكال قروية الي أشكال معقدة وحضرية أو صناعية من الحياة الاجتماعية**، فكأنهم بذلك يدرسون تطور المجتمع الغربي أو الرجوع الي أصوله القديمة خاصة في الإمبراطورية الرومانية وفي عصر الإقطاع في أوربا ثم في عصر النهضة ومن بعد ذلك عصر الصناعة، أي أنهم حاولوا **دراسة النظم الريفية في الحقب التاريخية الغربية المختلفة مع التركيز علي أثر الصناعة وتطور العلم علي الانسان والنظم الاجتماعية الريفية الغربية**.

الثاني : فقد تمثل في مجموعة من العلماء الغربيون أو علماء من العالم الثالث استخدموا النظرية الغربية ، وهؤلاء **نظروا الي الريف في العالم الثالث وكأنه مجموعة من الجماعات والقبائل البدائية أو شبه البدائية التي لها نظمها الاجتماعية وثقافتها**

---

[1] (1) عبد الباسط عبد المعطى: مرجع سابق، ص ص 294 – 296.

الفريدة والتي هي عبارة عن حلقة من حلقات تطور المجتمع الانساني طبقا للنموذج الغربي ، وأن تطورها يزداد سرعة أو بطئا بحسب درجة اتصالها واحتكاكها بالغرب وحضارته وفنونه التكنولوجية المختلفة ، وهذا الاتصال بين العاملين (الغربي وغير الغربي) قد يتم بالطرق العلمية أو بالطرق العسكرية كما في حالات الغزو العسكري والاستعمار، ومما يزيد من حدة وسعة هذا الاتصال والاحتكاك حاليا عملية التنمية التي تتم في العالم الثالث ، والتي تعني تعرض شعوب ومجتمعات العالم الثالث الي ألوان وأشكال من التنظيم الاجتماعي والصناعي والتكنولوجي .

فالتنمية في تحليلها المبسط ذات **تأثيرين** ، فمن ناحية هي وسيلة الغرب للوصول الي هذه المجتمعات والشعوب ، ومن ناحية أخري بداية النهاية لثقافات وقيم العالم الثالث التقليدية الموروثة عن ماضيهم ، وعملية التنمية سواء تمت برغبة وإرادة أبناء البلاد أنفسهم وهو ما يحدث فعلاً أو تمت بفعل ضغط وإغراء الغرب لهذه الشعوب بمساعدتها وتنميتها للحاق بها ، فالمحصلة واحدة في النهاية وهي اختفاء ثقافة ونظم العالم الثالث التقليدية تدريجيا وتبعاً لسرعة التنمية نفسها ، أو علي الأقل دخول عناصر اجتماعية حديثة في حياتها ستقوض أو تعطي

شكلاً مخالفا لحياة شعوب العالم الثالث ، فالنتيجة إذن هي **التدرج في تحول مجتمعات العالم الثالث الي مجتمعات شبه غربية أو متشبهة بالغرب خاصة في المظاهر الاستهلاكية وأنماط المعيشة أو في أحسن الأحوال مجتمعات تابعة للغرب وحضارته مع شيء من الخصوصية للثقافة الوطنية وفي العادات والتقاليد والأعراف** (1)[1].

ومع هذا كله فإن مجتمعات العالم الثالث بتأثير قوي التنمية والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي ستلحق بقوانين الاقتصاد العالمي والتقسيم الدولي للعمل وباعتبارات السياسة الدولية وبواقع نظم الاتصال العالمي والثقافي والاجتماعي وشعوب العالم الثالث أمام خيار صعب، بل يبدو أنه ليس أمامها أي خيار لفك الارتباط من التبعية للغرب. فإن **رفضت التنمية والتغير ستبقي متخلفة**، ولا يسمح لها بذلك بحكم نظام تقسيم العمل العالمى، وإذا سارت في طريق التنمية والتغير لأي نموذج فهي بدون شك ستجد نفسها **تابعة للمراكز والقوي الصناعية** التي استعارت منها نموذجها في التنمية، أو التي قدمت لها التمويل اللازم لمشاريع نموها.

---

[1] (1) نفس المرجع السابق: ص 297.

ونظراً للتعقيدات السابقة فإن بلدان العالم الثالث تطالب اليوم **بنموذج من التنمية يجمع بين خصوصيات البلد النامي، واعتبارات التنمية العلمية والتقنية**، أو نموذج من التنمية **يعرف بالتنمية الذاتية**، وهي يعني اعتماد البلد النامي علي نفسه في تحقيق نموه بالطريقة التي يراها مناسبة له ، وهذا النموذج تواجهه **صعوبات ومخاطر** كبيرة خاصة في البلاد الفقيرة، في مقدمتها ندرة رأس المال اللازم للتنمية، وندرة الخبرات العملية والتقنية، وندرة الموارد التكنولوجية، والضغوط الاجتماعية والسياسية المحلية في البلاد النامية نفسها والتي تطالب بتغيير أنماط الحياة ورفع مستوي معيشة السكان (1)[1].

ولفهم الصورة التي ظهرت بها **النظرية التطورية العضوية لفهم وتغير المجتمعات الريفية في العالم الثالث** خاصة تلك التي رسمها وكونها علماء الإنسان الغربيون، فهذه النظرية **تحدد خطا من التطور الاجتماعي بدايته في المجتمعات البدائية ونهايته في مراكز الصناعة والمال والعلم في الغرب**، وعلى ذلك فقد ظهرت نظرية اجتماعية تعرف **بالمتواصلة البدائية أو الريفية إلى المدينة**. فالأرياف والبوادي والقري في العالم الثالث

---

[1] لمزيد من التفصيل انظر: (1) عباس أحمد: المدخل التكاملي في دراسة المجتمع الغربي، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، 1976، ص ص 6- 20.

هي نقطة البدء ومراكز الحضارة والصناعة تمثل نموذج التطور والتقدم الإنساني، ولذا تعترف هذه النظرية بوجود خط يمثل التطور يبدأ عند مستوي المجتمع البدائي الذي أطلق عليه " **رد فيلد**" Redfield اسم المجتمع التقليدي FolkSociety، والذي تسود فيه أو تحكمه التقاليد والعادات وقوانين الطبيعة وبساطة الحياة. وينتهي عند مستوي بين تقطتي البدء والانتهاء مراحل تطورية متعددة تمثل مجتمعات مختلفة(1)[1] .

حدد" **رد فيلد**" ميزات وخصائص هذا المجتمع البسيط، والذي هو إما **مجتمع ريفي قروي أو مجتمع بدوي أو بدائي**، فهو مجتمع يتصف " **بصغر الحجم والعزلة النسبية والتشابه والاحساس الشديد بالانتماء وعدم معرفة القراءة والكتابة والتضامن الاجتماعي الآلي**"(2)[2].

ثانيا: **النظرية أو المدرسة الوظيفية**:

سيطرت النظرية التطورية بشكلها التاريخي والعضوي علي العلوم الإنسانية طوال **القرن التاسع عشر**، وحتى بداية **القرن العشرين**. وهنا ظهرت نزعة علمية مضادة للفكر التطوري تلك

---

[1] (1) عبد الباسط عبد المعطى: مرجع سابق، ص 297.

[2] (2) على الحوات: مرجع سابق، ص ص 131- 132.

هي النزعة الوظيفية أو ما يعرف في العلوم الاجتماعية **بالنظرية الوظيفية**. ولقد ظهرت هذه النظرية في البداية في علم الانسان المتعلق بالثقافة أو ما يعرف بعلم الأنثروبولوجيا الثقافية وعرفت عندهم باسم **النظرية البنائية**، وحتي في إطار علم الاجتماع كثيراً ما تعرف هذه النظرية أو المدرسة بالبنائية الوظيفية في أعمال المؤسسين الأوائل مثل " أميل دوركايم ، هيربرت سنبسر" ،ظهرت هذه النظرية في البداية عند أميل دوركايم EmileDurkiem ، وتطورت عند كل من " رادكليف براون Red Ciliff Brown ، برونسلاف مالينوفسكي Bron is Low Malinouski ، تشارلزكولي Charles Cooley ، باريتو Pareto " (1)[1].

في بداية **القرن العشرين** تساءل الوظيفيون عن مفهوم " التطور " كما طرحه التطوريون الأوائل، ثم تساءل هؤلاء الوظيفيون مرة أخري هلي يمكن النظر الي التطور على أنه " قانون علمي "؟ أم هو مجرد " فرض نظري " لم يصل الي درجة " القانون " أو" التعميم العلمي "؟، من خلال تلك الأسئلة توصل هؤلاء العلماء إلى أن مفهوم التطور غامض وغير علمي ولا يقود الي اكتشاف قانون يفسر المجتمع وتطوره، ومن هنا طرحوا

---

[1] (1) نفس المرجع السابق: ص 133.

مفهوما وفكرة أخري مفادها أن **المجتمع كائن حي يتطور**، ولكي نفهم ذلك لابد أن نفترض أن لجميع أجزائه وأعضائه وأقسامه وظيفة، ومجموعة هذه الوظائف تشكل الوظيفة الكبرى والأساسية للمجتمع. ومن خلال **معرفة وظيفة كل جزء في المجتمع** يمكن أن نكتشف القانون العلمي ونفسر المجتمع وتطوره بشكل سليم(1)[1].

يؤكد **الاتجاه الوظيفي** ضرورة **تكامل الأجزاء** في إطار الكل، أو ما يطلق عليه في بعض الاحيان **تساند الاجزاء**، ثم نجد البعض يستخدم تعبير التحليل الوظيفيFunctional Analysis للإشارة الي دراسة الظواهر الاجتماعية باعتبارها عمليات أو آثار لبناءات اجتماعية معينة مثل أنساب القرابة أو الطبقة وقد تستخدم أيضا صيغة مركبة هي التحليل البنائي الوظيفي، وهذه الصيغة نجدها مستخدمة بكثرة في أعمال "بارسونز Parsons" وتلاميذه، وترجع هذه الصيغة فى الواقع إلى "هربرت سبنسر". ومن الواضح أن تعدد هذه المصطلحات يؤدي الي الخلط واللبس إذا ما أدركنا أن الاشارة الي المعاني المختلفة للوظيفة قد تتطلب استخدام مصطلحات أخري(2)[2].

---

[1] (1) على الحوات: مرجع سابق، ص 133.

[2] (2) نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها ترجمة د/ محمود عودة وآخرون ومراجعة الدكتور محمد عاطف غيث، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص320.

تعنى **الوظيفة أو الوظيفية** في علم الاجتماع والانثروبولوجيا أن النسق الاجتماعي، وهو اصطلاح يستخدمه الوظيفيون غالباً، ما يمثل نسقاً حقيقيا تقوم أجزاؤه بوظائف أساسية لتأكيد الكل وتثبيته. وأحياناً اتساع نطاقه وتقويته، ومن ثم تصبح هذه **الاجزاء متساندة ومتكاملة** على نحو ما. إن تفسير كل عنصر ثقافي يكمن فيما يؤديه هذا العنصر للكل، وفي تسانده مع العناصر الأخرى التي تشكل الثقافة (1)[1] .

مع أن الدراسات الاجتماعية الوظيفية قد تأثرت بالاتجاهات السائدة في البيولوجيا وعلم النفس والأنثروبولوجيا الثقافية، إلا أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن نمو هذه الدراسات يعود أيضا إلى الأعمال الأولي في علم الاجتماع. فقد ظهرت فكرة التكامل بين الاجزاء في " الكل " وتساند عناصر المجتمع المختلفة في فكرة الاتساق العام عند " أوجست كونت "، وفي فكرة التكامل الناتج عن التباين عند " سبنسر"، وفي الاتجاه العضوي عند " كولي"، وفي تصور " باريتو" للمجتمع باعتباره نسقاً متوازناً ، أما تأكيد فكرة الدور أو الاسهام الذي تقدمه البناءات الاجتماعية للكل فيعود في الواقع الي كل من " دوركايم ، توماس" ، ولقد اشترك الاخير مع " زناكيلى " في إجراء دراستها عن " الفلاح البولندي " ،

---

[1] (1) نفس المرجع السابق: ص 328.

تلك الدراسة التي يمكن اعتبارها بحق العامل الرئيسي الأول في علم الاجتماع الحديث الذي كتب بروح وظيفة خالصة (1[1]).

وهكذا يمكن القول بأن **النظرية الوظيفية في جملتها تعبر عن نموذج علمي تم اشتقاقه عند استخدام المماثلة بين المجتمعات الإنسانية والكائنات العضوية**، وهي تركز على دوافع الفاعل في الموقف، وهو يعد نموذجاً ذاتياً إذ يفهم السلوك في نطاق معناه الذاتي عند الفاعل. فالأفراد من وجهة نظر الوظيفيين يمارسون أنواعاً شتي من الافعال، وأثناء ذلك يتبادلون العلاقات فيما بينهم. وإذا كان من الضروري المحافظة علي هذه العلاقات الاجتماعية فلا بد لهم من جود أنواع أخري من النشاطات الجزئية التي تكون هادفة إلي الحفاظ علي الكل ، أي بناء المجتمع الذي توجد فيه ومن خلاله ، وهذا هو المعني التقريبي المتفق عليه للوظيفة بين علماء الاجتماع ، حيث هي الدور الذي يؤديه الجزء في الحياة الاجتماعية وفي الكل اجتماعي الذي هو البناء والذي يتألف من أجزاء أو أنساق اجتماعية تتوافق فيما بينها (2) [3].

---

[1] (1) عبد الباسط عبد المعطى: مرجع سابق، ص 151.

[3] (2) على الحوات: مرجع سابق، ص 135.

أما عن **تطبيق النظرية الوظيفية في علم الاجتماع الريفي** نجد أنها اتسمت بالنزعة الأنثروبولوجية نظراً لتقاليدها الطويلة في دراسات المجتمعات التقليدية، بل أن معظم أسس تلك النظرية تكونت من بحوث ودراسات علماء الأنثروبولوجيا في المجتمعات التقليدية وخاصة في قارتي إفريقيا وآسيا، وبمعني آخر استخدم علماء الاجتماع الريفي **الوظيفية في دراسة المجتمعات الريفية والقروية والبدوية**، ولقد بلغ الأمر حداً لا يمكن التمييز فيه بين دراسات علم الاجتماع الريفي ودراسات علم الإنسان أي الأنثروبولوجيا ، وقد عزز من هذا الموقف أن نشأة علم الاجتماع الريفي جاءت متأخرة عن الانثروبولوجيا ومتأثرة بها الي وقتنا الحاضر والي حد بعيد جداً (1)[1]، ونتيجة لذلك ظهر **اتجاهين** رئيسيين في علم **الاجتماع الريفي** (2)[2]:

* **الاتجاه الأول:** يركز على فهم القرية كوحدة قائمة بذاتها، ويعتبر القرية أو المجتمع الريفي وحدة أساسية للدراسة يمكن أن تطبق عليها أساليب البحث الانثروبولوجي للمجتمعات البدائية المحلية، وقد نتج عن هذا الاتجاه مادة غنية عن القري وأوجه الحياة فيها في أماكن عديدة من العالم.

* **الاتجاه الثاني:** يركز على القرية كجزء من كل " المجتمع "، وهذا الاتجاه يعتبر من صميم تحليل النظرية الوظيفية حيث يتم

---

[1] (1) نيقولا تيماشيف: مرجع سابق، ص 321.

[2] (2) على الحوات: مرجع سابق، ص 136.

التركيز على تحليل طبيعة العلاقة بين القرية والمجتمع، ومن خلال ذلك يمكن الوصول إلى فهم السمات المميزة للمجتمع القروي أو الريفي. ويحتوي هذا الاتجاه ضمنيا علي التصور الثقافي لطبيعة العلاقة القائمة بين الجزء والكل ، إذ أن ذلك لا يزال يشكل اساسا منهجياً في الدراسات الريفية [1] . فأصحاب هذا الاتجاه **توجهوا للدراسة الكلية للثقافة الريفية والمجتمع الريفي** ، والتي لا تعني دراسة كل شيء ، وإنما تهتم أساساً **ببعض القضايا مثل السمات الثقافية او النظام الاجتماعي في ضوء علاقتها بالمكونات الاجتماعية والثقافية الأخرى للمجتمع الريفي** ، وهم لم يتجهوا كما كان الوضع في النظرية التطورية الي البحث عن نشأة النظم الريفية وتطورها ، وإنما تهتم أساساً ببعض القضايا مثل السمات الثقافية أو النظام الاجتماعي في ضوء علاقتها بالمكونات الاجتماعية والثقافية الأخرى للمجتمع الريفي ، وهم لم يتجهوا كما كان الوضع في النظرية التطورية الي البحث عن نشأة النظم الريفية وتطورها ، وإنما اتجهوا الي **دراسة الوظيفية والبنائية لهذه النظم والثقافات في علاقتها**

---

[1] غريب سيد أحمد ، السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الريفي والحضري ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1980م ، ص ص 34 -35 .

بغيرها من مكونات المجتمع مثلا المحيط الاجتماعي الذي تقع فيه القرية أو المجتمع ككل (1)[1] .

رغم أن **" رد فيلد Redfield "** ليس بعالم اجتماعي ريفي فهو انثروبولوجي، إلا أنه يعد من الامثلة الممتازة لتطبيق **النظرية الوظيفية في المجتمعات الريفية**. فمن دراسته في الريف المكسيكي توصل إلي فكرة النمط والتي أراد بها محاولة التوصل أو التعرف علي أبرز السمات المتميزة للمجتمع الريفي ، وذلك عن طريق **مقارنة هذه السمات تم تصنيفها** الي فئات عامة يمكن أن تتدرج تحتها الريفية المختلفة ،وفى كل فإن **أهم تصورات النظرية الوظيفية في علم الاجتماع الريفي** تظهر فيما يلى (2)[2] :

1- تعتبر القرية نسق اجتماعي أو ثقافي بذاته يتفرع الي أنساق أو أنظمة فرعية، ونسق القرية أو نظامها الاجتماعي قائم بذاته كوحدة، ولكنه غير مستقل تماماً فهو يعتمد دائماً على غيره من النظم خارج القرية.

2- لنسق أو نظام القرية سمات وخصائص ثقافية واجتماعية ومحددة وهي ليست مستقلة تماماً، وإنما تخدم بعضها بعضاً.

---

[1] (1) على الحوات: مرجع سابق، ص 136.

[2] (2) لمزيد من التفصيل: نيقولا تيماشيف: مرجع سابق، ص ص 322 -325.

3- لكل شيء مادي أو ثقافي في القرية وظيفة ودور في حياة القرية العامة، وهذه الوظائف والأدوار مترابطة وتؤدي في النهاية إلى استمرارية بناء القرية الحيوي والثقافي والاجتماعي.

4- لكل الأشخاص في القرية أدوار ومكانة مستمدة من الثقافة. وتعمل التنشئة الاجتماعية على تعليم وتلقين هؤلاء الأشخاص أدوارهم ووظائفهم، وتحدد مكانتهم في مجتمع القرية منذ الصغر، ومن هذا بناء اجتماعي قروي أو ريفي يستند الي ثقافة تحد العلاقات بين الأفراد بحسب الأدوار والوظائف، والتي تؤدي في النهاية الي تحديد المكانة الاجتماعية لكل فرد في القرية.

5- إن البناء الاجتماعي الريفي أو القروي مترابط الاجزاء والمكونات ومتفاعل، تتبادل مكوناته " الاعتماد والتأثير والتأثر " في إطار – بناء كلي –، كما أن أي بناء اجتماعي ريفي غير مستقل فهو دائما جزء من كل وفي حالة تفاعل وعلاقات مع بناء اجتماعي أو ثقافي أكبر هو المجتمع الكبير الذي تقع فيه القرية.

6- إن الثبات والاستقرار هي الغايات والأهداف المطلقة لأي نظام اجتماعي بما في ذلك مجتمع القرية أو الريف. فالتركيز دائماً على الأبعاد والعناصر الثابتة في النسق أو النظام أكثر من الاهتمام بالأبعاد الدينامية المتغيرة، وإذا حدث واختل هذا التوازن فهذا يعنى أن هناك خللا واضطرابا، إما بسبب عوامل داخلية

كامنة في البناء الاجتماعي الريفي نفسه، أو بسبب عوامل خارجية ضاغطة على الريف والقرية مثل دخول عنصر التعليم والتكنولوجيا الزراعية. وإذا ما حصل هذا الوضع فلا بد من آليات اجتماعية لإعادة التوازن للقرية أو الريف. فدرجة من كل من التغير لابد أن تحصل في المجتمع الريفي بمنطق النظرية، ولكن التغير السريع أو الثورة العارمة أو التحول الجذري أمر لا تعتد به النظرية الوظيفية كثيراً، وتعتبره من ضمن دراسات التاريخ الاجتماعي لقرية أو المجتمع بصفة عامة.

7- تعتبر دراسة متغيرات الثقافة والتعليم الصحة والجنس ومستوي الدخل وأنماط المعيشة ودرجة الاتصال بالعالم الخارجي في القرية كلها تعد من المواضيع المهمة في الدراسات الريفية الوظيفية، لأنها تساعد على تصنيف التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية بين سكان القرية والتأثيرات المتبادلة بين مختلف فئاتها الاجتماعية، وكذلك تساعد دراسة مثل هذه المواضيع على تحديد عوامل الاستقرار والثبات وعناصر التغير في القرية.

8- تعتبر القرية جزءاً من بناء كلي أو عام هو المجتمع، وهي دائماً في حالة تفاعل مع محيطها الأكبر، فهي تؤثر في الكل وبدورها تستقبل تأثيرات هذا الكل أو المحيط الذي تنتمي إليه.

وهكذا نلاحظ أن **النظرية الوظيفية طبقت في ريف العالم المتقدم بمعطياتها الغربية، ولكن عندما استخدمت في ريف العالم الثالث فيبدو أنها اختلفت عن غايتها الأصلية**، وتحولت الي أداة عملية لتحقيق عدة أغراض منها: فهم النسق الاجتماعي ارفي وسماته الثقافية والاجتماعية وعوامل الثبات والاستقرار دون الالتفات الي عوامل وأبعاد التغير والديناميكية.

ومن هنا نلحظ أن **النظرية الوظيفية لم تري في المجتمع الريفي في العالم الثالث إلا جوانب الاعتماد المتبادل وتفسير كل شيء في النسق ، أي النظر دائما للأمور من منطقها الداخلي الخاص بها** ، فليس هناك أي وزن أو تقدير كمي للمتغيرات التي تحدث المشكلات ، وبعبارة أخري فإن الافتراض بوجود اعتماد أو تساند متبادل داخل النسق الاجتماعي لم يعد افتراضاً هاماً في أغراض التطبيق [1] [2].

ولقد ترتب عن تطبيق النظرية الوظيفية في دراسات المجتمع الريفي في العالم الثالث **ظهور الامبيريقية أو التجريبية وما تحتويه من مضامين أيديولوجية مهمة أولها تقبل المجتمع كمعط منظم لا إشكالية فيه** ، وبهذا تنطلق من تصور محدد

---

(1) على الحوات: مرجع سابق، ص 140.

2

للمجتمع وتنفي الوظيفة النقدية للنظرية الاجتماعية ولعلم الاجتماع عموماً ، والمضمون الثاني أن **الوظيفية** قادت الي ذرية وتجزيئية لا تدرس المجتمع الريفي أو الحضري ككل أو نسق كامل ، وإنما **تتناوله بشكل جزئي** ، أي **تدرس بعض ظواهره الفردية كل علي حدة** وقد تتجه الي دراسة الترابط بين أجزاء المجتمع ولكن لا تعالجه ككل ، والمضمون الثالث أو الوظيفية **حاولت** في الغرب وفي العالم الثالث علي حد سواء **تشكيل نفسها علي غرار العلوم الطبيعة** ، لا تعتد بغير المعلومات الكمية والتي يمكن تحويلها الي كميات ، وهذا ما يأتي عن طريق الحواس وهي بهذا لا تاريخية ترفض تجاوز الواقع القائم والبحث عن أصوله ونشأته وتطوره ومستقبله ، بل أنها فوق ذلك تحصر نفسها في حدود مشكلات معينة ، والمضمون الربع والأخير للوظيفية هي أنها معادية للتنظير فهي تقف عند حدود وصف الظواهر التي تعرض لها بالدراسة وإذا تجاوزت الوصف فإنها تذهب الي ما يعرف في علم الاجتماع العام بالتعميمات أو " **التنظيمات الامبريقية** " ، وأقصي ما يمكن أن تبلغه " النظريات متوسطة المدي " ، وهي أعلي قليلاً من الانتظامات الامبريقية وأقصى ما يمكن أن تبلغه هو " **النظريات**

متوسطة المدى " وهى أعلى قليلا من الانتظامات الإمبيريقية وتقوم علي أساسها [1] .

وعلى الرغم من هذا الطابع الذي اتخذته النظرية الوظيفية في أبحاث العالم الثالث إلا أن الكثير من الدراسات التي قام بها إما علماء من البلاد النامية ومنهم عرب أو علماء غربيون، حيث جمعت هذه الدراسات في الغالب **بين الاتجاه الوظيفي والبنائي والاتجاه التاريخي والاثنوجرافي**. وترتب عن هذه الدراسات مادة علمية خصبة استفاد منها علماء البلاد النامية والبلاد الصناعية المتقدمة كل بطريقته الخاصة، من هذه الدراسات (2)[2]" **دراسة ريتشارد انطون** " عن المحافظة والتغير في قرية أردنية، ودراسة " **ما نفرد هالبرت** " عن سياسة التغير الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك دراسة " **إييلد Yeld E**" الاسلام والتدرج الطبقي لاجتماعي في شمال نيجريا، ودراسة " **عبد الباسط عبد المعطي**" حول الهجرة في القرية المصرية. وكذلك دراسات " **ابو بكر شلابي** " حول الإنسان والصحراء في ليبيا".

---

[1] محمد مجدى حجازي : " الازمة الراهنة لعل الاجتماع في الوطن العربي " في نحو علم اجتماع عربي : علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة ، الطبعة الثانية بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير 1989 ص ص 19- 20.

[2] (2) غريب سيد أحمد، السيد عبد العاطي، مرجع سابق، ص 37.

ودراسة " **جميل هلال**" بعنوان " دراسات في الواقع الليبي "، أخيراً دراسة كل من " **غريب سيد أحمد، السيد عبد العاطي**" بعنوان علم الاجتماع الريفي والحضري ".

ومع كل **الانتقادات** التي وجهت للنظرية الوظيفية عند تطبيقها في بلدان العالم الثالث، يمكن **رصد الملاحظات** التالية عنها بشكل نظري عام، وسواء بمعطياتها الأصلية في الغرب، أو تطبيقاتها المختلفة في بلدان وأرياف العالم الثالث وهذه الملاحظات هي (1)[1]:

1-تفترض النظرية الوظيفية الثبات والاستقرار، وواقع العالم الثالث بريفه وحضره اليوم يتصف بعدم الاستقرار والتغير والتحول بفعل عوامل داخلية كامنة في بيئته الاجتماعية، وبفعل عوامل خارجية متمثلة في نقل التكنولوجيا إلى الريف وتغير الثقافة وعمليات التنمية، والرغبة النفسية ذاتها في التحول من الحياة التقليدية إلى الحياة المعاصرة، وإذا ما استخدمت الإطار النظري الوظيفي البنائي يصعب بعد ذلك تفسير وتحليل هذه التحولات بشكل متعمق وعام.

2-تفترض النظرية الوظيفية فكرة النسق المتكامل الذي يستجيب لحاجات الفاعلين في بيئة ومحيط معين، ولكن واقع العالم الثالث

---

[1] (1) على الحوات: مرجع سابق، ص 142.

بريفه وحضره يشهد اليوم نسقين متضاربين متصارعين هما النسق التقليدي الموروث والنسق الحديث والمعاصر الذي جاء مع التحديث والتنمية بأشكالها المختلفة. فكيف يمكن تفسير أوجه التلاحم والتكامل بين نسقين متعايشين أحياناً متصارعين أحيانا أخرى في كل مجتمعات العالم الثالث دون استثناء.

3-تفترض النظرية أن المجتمع تركيب معزول على الأقل في واقعه الحاضر، وهي بذلك تضعه في قالب المثالية والتجريد، وتضع عازلا قويا بين (المجتمع) وتاريخه وتراثه، ولكن الواقع أنه لا يمكن مطلقا أن نعزل أي مجتمع أو جماعة عن تاريخها الماضي وتراثها، فخصائص أي مجتمع في لحظة من لحظات الزمن يحددها بدرجة أو أخرى تاريخه الماضي، وهذا ما يشكل نقطة ضعف كبيرة في النظرية الوظيفية وهي إهمالها للتاريخ الاجتماعي والثقافي للمجتمعات البشرية.

4-تحتوي النظرية الوظيفية على **كثير من المفاهيم من بينها الوظيفة والتكامل والثبات. والتساند، والتبادل، وهذه مصطلحات أو فروض يصعب قياسها ميدانياً**، فما يعتبر تكاملا وتساندا لدى البعض، يعتبر صراعا ضمنيا مكبوتا لدى الآخر، وقد يتفجر مثل هذا الصراع في أي لحظة من حياة المجتمع.

ثالثاً: النظرية أو المدرسة الثقافية:

لا شك في أن **النظرية الثقافية** تعد من أهم النظريات الاجتماعية والأنثروبولوجية في دراسة المجتمع الإنساني سواء في علم الاجتماع العام أو في علم الاجتماع الريفي أو في العلوم الإنسانية بشكل عام، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الثقافة هي أهم ما يميز المجتمع الإنساني عن بقية المجتمعات أو المجموعات الأخرى في الكون مثل مجتمع الحيوان أو النبات، فالثقافة من الآثار المادية والمعنوية التي حققها الإنسان على الأرض فهي نتائج ومظاهر أفعاله وتصرفاته (1)[1].

كثيراً ما يعتبر العلماء الثقافة والحضارة شيئا واحدا، والمقصود بالثقافة هو مجموعة العناصر المادية والمعنوية (العناصر غير المادية) التي يصنعها الإنسان في وجوده الماضي أو الحاضر، أو في إمكانات المستقبل، كما أن تراكم هذه العناصر الثقافية عبر المكان والزمان يكون ما يعرف بالتراث الحضاري للإنسان، فالنظرية الثقافية ماهي إلا مجموعة الفروض والقوانين العلمية التي تفسر ظاهرة التراث الثقافي والحضاري للإنسان سواء في الماضي أو الحاضر، ويتضمن ذلك القوانين التي تفسر الثقافة

---

[1] (1) نفس المرجع السابق: ص ص 143 – 144.

الانسانية من حيث نشئوها وتطورها ونماذجها وأشكالها وعوامل تغيرها ومؤسساتها وأدواتها، ومن ضمن ما تضيفه النظرية الثقافية دور التراث الثقافي في سلوك الانسان وامكانية التنبؤ بهذا التراث وتأثيره على السلوك والتحكم فيه.

وانطلاقا مما سبق فإن **نشوء ونمو ظاهرة الثقافة يرتبط بحركة الانسان** ، فقد كان هذا الانسان متوحشاً في الغابات والبراري لم تكن له ثقافة مركبة ومعقدة ، بل كانت محدودة جدا ، وكلما سار في اتجاه الاستقرار والتحضر – أي الاستقرار والعمل المستقر في مكان محدد – نمت وتأصلت ثقافته ، وكما هو معروف يتضمن التراث الثقافي عدة عناصر مهمة من بينها الفكر أو العقل ، فالثقافة أو الحضارة وليدة نمو العقل والفكر في الانسان ، فعندما كان عقل الانسان وتفكيره بسيطاً كانت ثقافته أيضاً بسيطة وبيئته الحضارية غير معقدة ، وعندما نما وتطور عقله وتفكيره تقدمت وتطورت ثقافته وحضارته .

وكما يرى المفكرون من أصحاب هذه النظرية أنه لا يقصد بنمو العقل أو التفكير النمو من الناحية الفسيولوجية أو البيولوجية مثل حجم المخ أو حجم الجمجمة الإنسانية أو نمو خلايا المخ ، وإنما المقصود هو **نمو عمليات التفكير والعقل الأساسية** مثل

المنطق والادراك والابداع والاختراع والمقارنة والخيال والاكتشاف ، فنمو مثل هذه العمليات العقلية أو الفكرية هو المسؤول مباشرة عن صنع الحضارة أو الثقافة وتقدمها ، ولذا فإن البحث عن الثقافة أو الحضارة هو بحث في تاريخ الفكر أو العقل ومستقبله ، وهذا ما توصل اليه " **أوجست كونت** " بوضوح عندما ميز بين ثلاث **مراحل للتفكير** " **المرحلة اللاهوائية ، المرحلة الميتافيزيقية ، المرحلة الوضعية أو العلمية** " فهذه المراحل كما يرى أوجست كونت هي نفسها مراحل تطور الثقافة أو الحضارة ، ومن هذا المنطلق فإن دراسة الثقافة أو الحضارة هي دراسة لعقل الانسان وتطوره (1)[1] .

فى **ميدان علم الاجتماع الريفى** وعند تناول مفكريه للنظرية الثقافية لا بد من الإشارة الي بعض المفاهيم والتصورات العلمية والتي من أهمها(2)[2] :

1- لا أحد ينكر أن **موضوع الثقافة** مشترك بين جميع فروع العلوم الانسانية، وهو أحد موضوعات علم الانثروبولوجيا، وخاصة ثقافة الانسان وحضارته في الماضي البعيد والقريب.

---

[1] (1) نيقولا تيماشيف: مرجع سابق، ص 326.

[2] (2) محمد عزت حجازي: مرجع سابق، ص ص 22- 24.

2- إن دراسة الثقافة أو الحضارة الريفية كثيراً ما اعتبرت أيضاً من صميم علم الأنثروبولوجيا وخاصة لدي علماء الغرب، وبذلك لأن هؤلاء يميلون الي **اعتبار الريف وثقافته مرحلة سابقة لمرحلة حياة الحضر والمدنية وثقافتها**، في مقابل ذلك يميل نفس هؤلاء العلماء الي اعتبار حياة الحضر والثقافة الحضرية من اختصاص علم الاجتماع بمعناه المعاصر.

3- كثيراً ما يخلط العلماء وخاصة في الغرب بين **الثقافة الريفية والثقافة البدائية أو البدوية وخاصة في القرنين التاسع عشر وبداية القرن العشرين** وفي إطار مجتمعات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والسكان الأصليين في استراليا ونيوزيلندة، فهؤلاء العلماء يرون بأن الثقافة الريفية في هذه القارات الأربع هي من النوع البدائي أو البدوي غير المتطور، أو من نوع وطبيعة مختلفة وأدني وأقل من ثقافة الغرب الأوربي.

4- لقد انعكست هذه التصورات على مناهج البحث في مجال **الثقافة الريفية** فاستخدم علماء الاجتماع الريفي المناهج والنظريات الأنثروبولوجية في دراسة المجتمعات الريفية.

رابعاً: النظرية أو المدرسة الاقتصادية:

من الجوانب الهامة التي اهتم بها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا في حياة المجتمعات الإنسانية سواء الريفية أو الحضرية في العالم المتقدم أو العالم النامي هو **الجانب الاقتصادي**، ولعل ذلك راجع إلى ما كتبه **الرحالة والمكتشفون والمغامرون ورجال الفكر والدعوات الدينية** المختلفة.

منذ القرن **الرابع عشر الميلادي** أوضح **" ابن خلدون"** إلي تأثير الاقتصاد على حياة المجتمع ودوره د في **تحول الجماعة البدوية المتنقلة إلي جماعات حضرية مستقرة** تزاول الحرف والصناعات المختلفة، بل نظر إلي دور الاقتصاد في نشأة القرية والمدينة والدولة، واتخذه أساساً للتفرقة بين سكان المدن أو الحضر، ليس هذا فحسب بل اعتبر أن الاقتصاد ممكن أن يكون له دوراً في زوال سلطة الحاكم ودولته عندما يقل عطاؤه وتنضب خزائنه، فلا يستطيع الصرف على الجند والخدم والحشم والشعراء والوزراء والقضاة، كما قسم ابن خلدون النشاط الاقتصادي إلي نشاط اقتصادي مشروع ونشاط اقتصادي غير مشروع، واعتبر الأرض ورعي الماشية هو مصدر الرزق المشروع (1)[1].

---

[1] (1) على الحوات: مرجع سابق، ص 145.

وفي **أوروبا** نجد أن بعض العلماء اعتبر الاقتصاد هو العامل الوحيد في تفسير الحضارة وحركتها، من بين هؤلاء " **سان سيمون Saint Simon** " الذي عاش في القرن الثامن عشر وشاهد الثورة الصناعية الكبرى، وكان أول المفكرين الذين تنبأ بتأثير التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا على التنظيم الاجتماعي، وتبني سان سيمون شعاراً مؤداه " كل شيء من أجل الصناعة "(1)[1].

ونجد **النظرية الماركسية** في تاريخ الفكر الغربي تنظر إلي الاقتصاد كعنصر من عناصر المادة بمعناها الشامل، وكأساس للبناء الاجتماعي وتطور العلاقة بين أفراده، فالمجتمع عند ماركس وأتباعه ليس مفهوما مطلقاً أو حقيقة مجردة بل هو وجود واقعي يتوقف كيانه على أسلوب الإنتاج وطبيعته التي يتسم بطابعها كل مجتمع من المجتمعات، ويؤكد ماركس على أنه لا يتصور الإنسان إلا في المجتمع ولا تتحقق ماهية الإنسان إلا بالعمل، لأنه هو الذي يكسب الإنسان حقيقته الواقعية، ولقد هاجم ماركس أكثر من مرة الأفكار التي كانت ترى وجود تناقض بين الإنسان والمجتمع أو تضاد بين المجتمع والفرد، وفي هذا

---

[1] (2) المرجع نفسه: ص 146.

يؤكد على ضرورة استبعاد أي تجريد للمجتمع في مقابل الإنسان، فالإنسان كائن اجتماعي يؤكد الحياة الاجتماعية، ولذلك كانت متطلبات الإنسان وحاجاته مطلباً أساسياً في فكره، مما جعله ينتقد المجتمع الطبقي الذي لا يضع حاجات الإنسان في اعتباره.

ولعل هذا يؤكد لنا أنه مهما كانت الخلفيات التاريخية للنظرية الاقتصادية فإنها **تهتم بدراسة النسق الاقتصادي**، أي فهم العمليات التي تستخدم بها الأدوات والآلات والأساليب الفنية والموارد الطبيعية التي يمكن عن طريقها تنظيم العمل الإنساني من ناحية، ثم دراسة العلاقات الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادي من الناحية الأخرى، إضافة إلى دراسة العلاقة التي تقوم بين الناس (1)[1] .

ولا يمكن إنكار الدور الذي أعطاه الأنثروبولوجيون للنظرية الاقتصادية وبقية النظم الاجتماعية، ويتتبع العلاقات في مختلف المراحل التي مر بها المجتمع البشري حيث أقام تخطيطاً كاملاً لتقدم النظم الاجتماعية، وقسم التاريخ البشري كله إلى عدد من المراحل التاريخية التي يرتبط كل منها بمظاهر ومميزات اقتصادية وعقلية خاصة.

---

[1] (1) محمد المرزوقي: مع البدو في حلهم وترحالهم، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984، ص 34.

ليس هذا فحسب ، بل اهتمت مجموعة أخرى من الدارسين بدراسة **العلاقة بين الفلاحين وأشكال الملكية الزراعية** المختلفة وخاصة الإقطاع، وهكذا كان هناك اختلاف بين دراسة الفولكلور أو التراث الشعبي والحياة الشعبية **"الحياة الريفية"** ، وعندما أنتقل الأنثروبولوجيون الأمريكيون من دراسة المجتمعات القديمة في شمال أمريكا إلي دراسة الحياة القروية المعاصرة في جنوب ووسط أمريكا ، اهتم عدد كبير منهم بدراسة أوضاع الفلاحين، وقد أدى ذلك الانتقال إلي حدوث تحول كبير لم يدركه هؤلاء العلماء تماماً في طريقة تركيب المجتمعات التي يقومون بدراستها في عقولهم [1].

مما سبق ومن خلال الجهود التي قام بها رواد تلك النظرية نلحظ أن **النظرية الاقتصادية ترى بأن كل مجتمع ريفي يتميز بنمط معين من أنماط النشاط الاقتصادي** الذي يستحق الدراسة والذي يختلف إلى حد ما عن المجموعة المتكاملة لكل الأنشطة التي يتميز بها المجتمع البدائي المنعزل، كما أنها تفترض أن الفلاحين متشابهون في مناطق كثيرة من العالم، بل إن الفلاح واحد في جميع أجزاء العالم، والواقع أن جزءاً كبيراً من النظرية

---

[1] غريب محمد سيد غريب: مصدر سابق، ص37.

الاقتصادية لا يصدق بأي حال على جميع تجمعات الفلاحين أو القرى في العالم.

إن النظرية الاقتصادية الحديثة سواء بمنهجها أو مضمونها تكونت في شكلها الأخير نتيجة **لتوفر عاملين أو مظهرين** من المظاهر المميزة **للقرن التاسع عشر** وبخاصة في بريطانيا هما **" حركة التصنيع، تطور نظام السوق بمعناه الدقيق"**، بحيث أصبح التبادل عن طريق السوق مبدأ من أهم مبادئ التكامل الاقتصادي الواسع. وتقوم فكرة السوق على أساس التسليم بأن كل شخص لديه شيء يمكن أن يباع بأي شكل من الأشكال، وأن الشخص لن يستطيع أن يعيش وأن يقيم وجوده إلا عن طريق بيع شيء ما في السوق، فالعامل يبيع عمله ومجهوده وأصحاب الأرض يبيعون حق استخدام الأرض في الزراعة، وأصحاب المزارع أو المصانع يبيعون منتجاتهم.

وهكذا فإن هذا الحق يمكنهم من توفير القوت لأنفسهم ولمن يعولونهم، فنظام السوق يساعد بطبيعته على تبادل كل عناصر الإنتاج ومكوناته، سواء كانت هذه العناصر والمكونات هي

الأرض أو غيرها من الموارد الطبيعية أو العمل أو التمويل أو وسائل النقل أو السلع أو الخدمات بأنواعها وما إلى ذلك (1) [1].

تعد **النظرية الاقتصادية** من النظريات التي أسهمت في فهم النشاط الاقتصادي وعلاقته بغيره من النشاطات الاجتماعية الأخرى سواء في العالم الغربي الذي أعطاها معني السوق أو في العالم الثالث، كما خضعت هذه النظرية لعديد من التطورات النظرية والعلمية. وما سينطبق على النظرية الثقافية سينطبق إلى درجة كبيرة على النظرية الاقتصادية، بمعني أن هناك **نمطين** من تطبيق هذه النظرية في البحث والدراسة، فهناك **نمط غربي** استخدامه علماء الغرب **ونمط أخر** استطاع علماء البلاد النامية أن يطوعوه لخدمة قضايا بلادهم (2)[2].

ففي **الاستخدام الغربي للنظرية** قام العلماء الغربيون بدراسة النشاطات الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية الغربية بهدف **إثراء النظرية الاقتصادية** وخاصة بعد الثورة الصناعية، ولأجل تطوير نظامهم الاقتصادي، وإيجاد حلول لمشكلاته المختلفة، أما دراستهم في العالم الثالث فإلي جانب اعتبارات إثراء النظرية الاقتصادية كان هدفهم أيضاً **دراسة النظام الاقتصادي التقليدي**

---

[1] (1) محمد المرزوقي: مرجع سابق، ص 36.

[2] (2) غريب محمد سيد غريب: مصدر سابق، ص 39.

في البلاد النامية، واحتكاكه وربما خضوعه للنظام الاقتصادي الغربي، وكذلك دراسة آثار انتقال التكنولوجيا الغربية ونظمها المختلفة إلي بيئات العالم الثالث، والظروف والمعطيات الاجتماعية والثقافية المحلية المرتبطة بحركة التجارة العالمية وبخاصة من البلاد الغربية إلي البلاد النامية، أما النمط الذي وظفه علماء البلاد النامية للنظرية الاقتصادية فيشبه إلى حد كبير ما حدث في النظرية الثقافية، بمعني أنهم انقسموا إلى **فريقين** (1) [1]:

الأول: وظف النظرية الاقتصادية في شكلها وإطارها الغربي المحض في بلدانهم ودراساتهم.

الثاني: ابتعد كثيراً عن النظرية الاقتصادية الغربية، وتوصلوا إلى صيغ نظرية تجمع بين تراث البلاد النامية ومذاهب وأفكار اقتصادية أجنبية، ومن هنا ظهر علماء واقتصاديون تبنوا ووظفوا النظرية الماركسية أو شيئاً قريباً منها، كإطار نظري في دراساتهم وأبحاثهم لإيجاد حلول لمشكلات بلدانهم من دول العالم الثالث، من بين هؤلاء الاقتصادي المصري " **سمير أمين** " الذي تبنى المادية التاريخية في تفكيره وتنظيره

---

[1] (2) نيقولا تيماشيف: مرجع سابق، ص 328.

وعلى أية حال مهما كانت طبيعة ونماذج تطبيق النظرية الاقتصادية في المجتمع سواء في العالم الغربي أو في قرى واقتصاديات العالم الثالث، فإنها تواجه بعديد من الانتقادات التي من أهمها ما يلي (1)[1] :

1-لا يمكن النظر إلى سلوك الإنسان من زاوية اقتصادية بحتة، وإهمال وإغفال الأبعاد الأخرى غير الاقتصادية خاصة الروحية والثقافية والقومية والاجتماعية.

2-ليست القاعدة المادية بما فيها الاقتصاد هي التي تشكل الوعي الاجتماعي والثقافي، بل على العكس فالوعي الإنساني هو تجسيد لحرية الإنسان وإرادته التي ليست مادية على الإطلاق، والإنسان هو الذي يصنع الوعي الثقافي والاجتماعي، ويصنع القيم والحضارة، وهذا طبعاً لا ينفي أهمية الاقتصاد في الحياة الإنسانية.

3-أن الاعتماد على فكرة "السوق" وحدها لا يصلح كأساس وحيد لتفسير تطور الحياة الاقتصادية في القرية وخاصة في العالم الثالث، كما أن هذه الفكرة لا تصلح أيضا لتبرير الكثير من المشروعات الاقتصادية سواء في العالم الصناعي الغربي أو في

---

[1] (1) على الحوات: مرجع سابق، ص ص 168 – 170.

البلاد النامية، فالاعتماد على فكرة السوق دون أي اعتبار آخر قاد الإنسانية إلى كثير من المآسي والكوارث، وسيقودها هذا الاعتماد المتزايد على قانون السوق إلى الدمار المحقق والمتمثل في اختلال توازن البيئة الطبيعية والحروب والفقر والبؤس والمجاعات في العالم الثالث.

4-إن التقاء النظام الاقتصادي التقليدي في الريف بالنظام الاقتصادي الحديث – الصناعي والحضري- قد لا يكون دائما من علامات الخير والرفاهية، بل له مشكلاته وآثاره على الإنسان إذا لم يدرس ويوجه لصالح الإنسان الريفي، والرفع من مستوى معيشته، فكثير من المشروعات الزراعية خاصة التي حولت الزراعة التقليدية إلي زراعة تجارية تعتمد على دافع السوق كما هو الحال بصفة خاصة في أمريكا اللاتينية قد أدت إلي اقتلاع الفلاح من أرضه وتراثه وحولته إلي أجير فقير في هذه المزارع التجارية ، وربما كان من الأجدى هنا تطوير مزرعة الفلاح الصغيرة ومساعدته على تنميتها لتكون مصدر رزق دائم له ولأسرته ولا يبقي خاضعاً لقوى السوق وعوامله المتغيرة.

5-لا تزال النظرية الاقتصادية فقيرة المفاهيم والتصورات والمناهج المناسبة لدراسة المجتمعات الريفية في العالم الثالث ،

ومن ثم يمكن تطوير حياتها والرفع من مستوى معيشتها، وكثيراً ما تظهر قرى وأرياف العالم الثالث وكأنها جزر منعزلة أو مجتمعات مغلقة قائمة بذاتها لا صلة لها بإطارها السياسي العام "الدول"، أو إطارها الاقتصادي العام " التنمية والاقتصاد الوطني" ، وهذا ما خلق في معظم البلاد النامية **فروقاً شاسعة ومسافة طويلة بين الريف والمدينة**، وبين المجتمع الزراعي الريفي والمجتمع الصناعي الحديث في أغلب هذه البلدان النامية.

ومما زاد الموقف تعقيداً إما لعجز النظرية الاقتصادية الريفية أو لعجز أساليب التخطيط الاجتماعي الريفي، أنه لا يوجد أي تفاعل وتبادل اقتصادي صحي بين العالمين "الريف والمدينة"، فعلي مستوى النظرية الاقتصادية لم يتوصل العلماء إلى نظرية اقتصادية للريف في العالم الثالث ولم يستطع المخططون الاجتماعيون ابتكار نموذج إنمائي مناسب للبيئة الريفية في العالم الثالث يرفع من المستوى المعيشى لملايين البشر التي تقطن هذه المناطق الريفية.

الباب الثانى

القرية المصرية

بين

التبعية والتطوير

الفصل الخامس

الهجرة الريفية الحضرية

تمهيد:

أولا: ماهية الهجرة وأشكالها.

ثانيا: كيف تتم الهجرة.

ثالثا: دو افع الهجرة.

رابعا: الهجرة الخارجية.

خامسا: آثار الهجرة.

تمهيد:

كانت الهجرة تستهدف باستمرار الحصول على أرض جديدة، بمعنى الحصول على مقومات الحياة الاقتصادية والوصول إلى مستوى أفضل من المعيشة، سواء كانت الأرض للصيد أو الرعي أو الزراعة أو الصناعة، ومن هنا كانت الهجرة الأساس الأول للتطور الثقافي والحضاري وتطور السلالات البشرية، وبعد أن أصبح النمو السكاني في المناطق الريفية يتزايد بمعدلات تفوق نمو المساحة المزروعة وفرص العمل، وبالتالي تناقص فرص العمل ذات العائد المناسب، كما أن القرية تتميز الآن بانخفاض أسعار المواد الأولية من المنتجات الزراعية أو عدم نمو أسعارها بشكل ملائم وبخاصة بعد ظهور البدائل الصناعية للمواد الطبيعية [1] ، بالإضافة إلى تخلف الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان عن المستوى الذي يكفل الحد الأدنى للحياة، وكل هذه عوامل طرد من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري.

ومن هنا تعتبر دراسة **ظاهرة الهجرة** من الموضوعات الأساسية التي نالت اهتماماً كبيراً من المسئولين والمخططين

---

(1) فيليب رفله، أحمد سامي مصطفى : الجغرافيا البشرية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1970، ص ص 369-372.

والمختصين والمهتمين بهذا الجانب لما لها من تأثريات واضحة علـــى الكيـــان الاجتمـــاعي والاقتصـــادي والسياســـي والثقـــافي والـديموغرافي للمجتمـع وبمـا يـؤثر تـأثيراً مباشـراً علـى التنميـة فـي المجتمـع، كمـا تمثـل هـذه الظـاهرة أهميـة بالغـة نظـراً لكبـر عـدد المهاجرين في الداخل خاصة من الريف إلى الحضر [1].

يؤكد **"الين برلاند" A. Berland** حقيقة الهجرة تاريخياً، إذ يقرر أن الهجـرة كانـت عبـر التـاريخ مـن القـوى الهامـة الأساسـية فـي عملية التغير السكاني ، فضلاً عن كونها ظاهرة مؤثرة في تركيب السـكان، فـإن أثرهـا كـذلك يمكـن الوقـوف عليـه بوضـوح داخـل مجتمـع معين، ولقد كانـت الهجـرات التاريخيـة القديمـة تتمثـل فـي هجرة جماعـات قبليـة صـغيرة، وليسـت هجـرة أسـر فرديـة كمـا هـو الحال في الزمن الحديث [2].

ومن هذا المنطلق تسعى في هذا الفصل لإلقاء الضوء على عدة قضايا محورية تتعلق بظاهرة الهجرة الريفية كما يلي:

- **ماهية الهجرة وأشكالها.**
- **كيف تتم الهجرة.**
- **دو افع الهجرة.**

---

(1) محمد شفيق: التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1994، ص 200.

(2) عبد الحميد محمود سعد: مرجع سابق، ص81.

- الهجرة الخارجية.
- آثار الهجرة.

أولاً: ماهية الهجرة وأشكالها:

يعد مفهوم **الهجـرة** Migration واحداً من أهم مفهومات علم الاجتماع السكاني، هذا لأن الهجرة ليست هى فقط انتقال من مكان لآخر، ولكن لها دلالة وأهمية اجتماعية قصوى، فهي تعني قبل كل شيء الانفصال تقريباً عن جميع الروابط من ناحية أخرى [1]، ومن هنا يعتبر الإنسان أكثر الكائنات الحية انتشاراً أو حركة، فمنذ الخليقة ولم نره يثبت في بيئة واحدة، واعتبر المجتمعات البشرية مسرحاً دائماً له ولتنقله فيما بينها.

وهكذا بدأت **الهجرة الإنسانية** عبر التاريخ في صورة "**هجرة جماعية**" قامت بها القبائل بين **روافد الأنهار** سعياً وراء الرزق، أما **الهجرة في صورتها الفردية** لم يعرفها الإنسان إلا في العصور التاريخية بعد أن استقر في **الوديان أو عرف الزراعة واستثمار النبات**، واتخذ لنفسه زوجة وأسرة، وفي الواقع لقد كانت حركة وتنقل الأفراد بصورة مستقلة من مكان لآخر نادراً ما تحدث أو ربما كانت غير موجودة إلا بعد أن استقر الإنسان وعرف

---

(1) محمد الغريب عبد الكريم: سسيولوجيا السكان، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1987، ص86.

الزراعة ثم نظم الزواج وبداية التزاوج بين العائلات والأسر المختلفة، إذ كان من الصعب على الفرد أن يبدأ حياته في أماكن جديدة مستقراً فيها بعيداً عن عشيرته معتمداً على نفسه في إشباع حاجاته.

مما لا شك فيه أنه أحياناً يضيق شخص ما ذرعاً بحدوده وبجماعته على غير العادة فيهاجر محاولاً الحياة إما منفرداً بنفسه أو مع قليل من رفاقه، وكان هذا النوع من الأفراد الذي يهاجر عن جماعته بعيداً عنها قليلاً جداً، ذلك لأن الجماعات الإنسانية كانت تنظر إلى هؤلاء الأفراد على أنهم قد أصبحوا بهذا أعداء لتنظيمها الاجتماعي من ناحية، ومن ناحية أخرى كان الفرد يشعر في الوقت نفسه أنه بدون هذا التنظيم الذي يقوي بأسه في مواجهة قسوة الحياة سوف يتعرض لكثير من المخاطر والأهوال في حياته عندما يكون منعزلاً عن عشيرته.

من هنا يمكننا القول بأن **الهجرة ليست مجرد انتقال من مجتمع لآخر** ولكنها تجربة قاسية ومريرة منذ القدم، يمر بها كل مهاجر قد تدفعه الظروف إلى أن ينفصل عن بلده الأصلي ويصبح في شبه عزلة على أرض جديدة تختلف في معيشتها عن موطنه القديم، ويتطلب منه الأمر أن يحاول الانسجام مع

مقتضيات هذا المجتمع الجديد، وهنا إما أن ينجح ويتكيف مع بيئته الجديدة فيغير ويبدل فيها حتى تلائم حاجاته ومتطلباته، وإما أن يفشل ويعيش حياة ذليلة ومنعزلاً ومنطوياً فيها، فيصبح بذلك حقلاً خصباً لكثير من الأمراض [1].

بعد أن عرف الإنسان **الزراعة**، وبدأ يعتمد في غذائه على ما يخرجه من التربة، تكاثر وازداد عدده عن الحد الذي لا يتلاءم مع احتياجاته ومتطلبات حياته، هنا **شغف الإنسان بالتنقل والحركة وكثرة التحول**، وبدأ في غزو الأراضي الأخرى على شكل مجموعات صغيرة في بادئ الأمر بحثاً عن حياة أفضل وقوت أكثر بين الوديان وروافد الأنهار، غير أن هذا الإنسان لم ينتشر في كل بقاع الأرض بدرجة واحدة، بل أنه كان عندما يستطيع أن يجد لنفسه الرزق الوفير والخبز الكثير، والأمان التام، وتجنب المخاطر استقر وتكاثر وتكاثف عدده من جديد، ثم بدأ تنقلاته وترحاله المستمر إلى أراضي أخرى عندما تضيق حياته في هذا المكان [2].

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن **الهجرة** طوال التاريخ تعد عاملاً هاماً من العوامل التي تلائم بين الإنسان وموارد الثروة

---

(1) عبد المنعم شوقي: علم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1966، ص 104.

(2) مارستون بيتس: الانفجار السكاني، دراسة في انتشار الشعوب وتكاثرها، فرانكلين، بيروت، 1966، ص ص 267-268.

التي تحيط به، فإذا شحت الثروة أو نفذت هاجر الإنسان إلى منطقة أخرى حيث الفرص الأفضل للعيش، وعلى هذا الأساس انتشر الإنسان في جميع جهات الأرض.

الهجرة في مفهومها العام يقصد بها "**انتقال الأشخاص من منطقة جغرافية إلى منطقة جغرافية أخرى بقصد الإقامة الدائمة**"

ويقترح "**كنجزلي ديفيز**" Davis **خمسة أشكال** بالنسبة للهجرة هي [1] :

1-**الغزو** Inrastion وفيه يدخل المهاجرين كغزاة فاتحين بقوة السلاح.

2- **العمل الإجباري** Inforces labour ومن أمثلته أسر الرقيق من أفريقيا وترحيلهم إلى العالم الجديد.

3-**الإزاحة** Displulement وفيها يشرد السكان الأصليين ليحل محلهم سكان آخرون مثلما يحدث في فلسطين.

4-**الهجرة المقيدة** Ristricted Migration ومثال لها نظام النفي الذي كان سائداً في بعض البلدان مثل أثينا في العصور القديمة.

---

(1) مرزوق عبد الرحيم: الهجرة الريفية الحضرية في جمهورية مصر العربية، أنماطها ودافعها، والآثار المترتبة عليها، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1971، ص ص 211-212.

5-**الهجـرة الفرديــة** Individual Migration وتـتم طواعيـة وباختيـار الفـرد تحـت تـأثير دافـع معـين قـد يكـون اقتصـادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً.

تعرف **الهجرة** في العلوم الاجتماعية تعريفاً عاماً يشير إلى " **اعتبارهـا تحركاً جغرافيـاً لأنـاس مسـتقرين نسـبياً والـذين يغيرون مـن خلالها إقامتهم تغييرا دائماً أو مؤقتاً لسبب معين** " [1].

المقصـود **بـالهجرة** هو" **حركة الأفـراد داخـل المجتمـع الواحـد مـن بيئـة محليـة معينـة إلى بيئـة محليـة أخـرى، أو انتقـالهم مـن مجتمـع إلى آخـر عبر الحـدود السياسـية أو الدوليـة**" ، وتكـون الهجرة **داخليـة** إذا حديث المجتمع الواحد كما هو الحال بالنسبة لهجرة الريفيين إلى المدينة، **وخارجية** إذا قام بها الأفراد إلى خارج بلادهم [2].

الهجرة الداخلية " هي الهجرة التي يقوم بها أفراد الوطن إلى الجهات التي تتوافر فيها أسباب الكسب والرزق، وقد يكون ذلك لفقر بيئاتهم المحلية أو لاكتظاظها بالسكان وما يتبع ذلك من انخفاض في الأجور، وتفشي البطالة، وفي الهجرة الداخلية ينتقل

---

(1) The ford hault: Dictionary of modern sociology, Dittle field, Admme & Co. New jersey, 1974, p. 204.

(2) عبد الباسط حسن: علم الاجتماع الصناعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982، ص 416.

الشخص من مجتمع محلي إلى مجتمع محلي آخر مجتازاً الحدود بين المجتمعين مع بقائه في داخل حدود الدولة " [1].

وللهجرة الداخلية **أنواع متعددة** أهمها الهجرة من **الريف إلى المدينة**، ويعتبر هذا النوع من الهجرة أكثر انواعها وضوحاً وأهمية خصوصاً في الدولة النامية لما ترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية، وقد ظلت الهجرة تسير بطريقة تدريجية حتى الحرب العالمية الثانية، ثم أخذت في الزيادة السريعة منذ ذلك الحين، بحيث أصبحت المجتمعات النامية تعاني اليوم وبصورة واضحة من التدفق المستمر للسكان الريفيين إلى المناطق الحضرية [2].

ويمكن حصر **صور الهجرة الداخلية** في أربعة أشكال هي [3]:

1-حركة الأقوام الرحل: وهي الحركات الموسمية للقبائل التي تعيش المناطق القاحلة أو شبه القاحلة، ونلاحظ هذه الحركات بين العرب والبدو في الصحراء الشرقية والصحراء الغربية وفي شبه جزيرة سيناء.

---

(1) غريب سيد أحمد: مرجع سابق، ص182.

(2) Boskoff Aliver: the sociology of urban religions, Appleion Century, Rofts, N.Y., 1962, P. 88.

(3) عبد الحميد محمود سعد: مرجع سابق، ص ص 93-94.

2- الهجرة التي تقوم أساساً على عقود العمل: سواء كان ذلك بتكليف من السلطات الرسمية في الدولة، أى عن طريق الوظائف العامة، أو عن طريق عقود العمل الخاص.

3- الهجرة من المناطق التقليدية إلى المناطق الحديثة :

ويتضمن هذا النمط أولئك الذين يعملون في قطاع الزراعة بالوسائل التقليدية أو في الحرف اليدوية، فيهاجرون إلى مناطق التجارة والصناعية، أو التي تسود فيها الزراعة بالطرق الحديثة، ويشمل هذا النوع من أنواع الهجرة نسبة كبيرة من السكان حيث أن مجموعة كبيرة من الأفراد في قطاع الزراعة التقليدية عاطلون أو في حالة بطالة مقنعة تشجع الهجرة على نطاق واسع مثال ذلك الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في مصر.

4-الهجرة المؤقتة والهجرة الموسمية: هذان النمطان من أنماط الهجرة يمثلان إلى حد ما تكيف العمل مع سوء توزيع السكان بالنسبة للموارد وحجم هذه الهجرة لا يعرف على وجه الدقة، إلا أن اتجاهها يكون من مناطق الزراعة الأولية إلى مناطق الزراعة الحديثة، ومن المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وذلك في صورة عمال مؤقتين يعملون في المواسم التي يقل فيها العمل في

أماكن إقامتهم الأصلية، ومن الملاحظ أنه بازدياد حركة انتقال عمال الزراعة من الريف إلى المدن وإقبالهم على العمل في ميدان الصناعة يقل تأييدهم للفكرة القديمة التي تحبذ الإقامة المؤقتة في المهجر ويزداد ميلهم إلى الاستقرار الدائم في المدن.

ثانياً: كيف تتم الهجرة:

يمر المهاجرين من الريف للمدينة الكبيرة "القاهرة" مثلاً، على **مراحل** ينتقل إلى عاصمة المركز ثم عاصمة المحافظة، ثم ينتقل إلى القاهرة في المرحلة الأخيرة، أى أنه لا ينتقل عادة من الريف إلى المدينة الكبيرة مباشرة إلا إذا كانت قريته بالقرب من المدينة الكبيرة، بل ينتقل إلى مدينة صغيرة الحجم مثل "أسيوط، المنيا" ثم مدينة كبيرة، ويحدث هذا عادة في فترة جيلين أو ثلاثة.

إذا ذهب الريفي إلى المدينة فإنه يسكن عادة **المناطق المتخلفة** فيها Slums لأنه يشعر بالارتياح والاطمئنان فيها لقرب ظروفها من ظروف الريف، وبهذا تقل **الصدمة الثقافية** Cultural Shock التي قد تحدث له عند الانتقال للمدينة عن طريق السكنى في مناطق أشبه بالريف، أما المهاجرين من الوجه القبلي إلى القاهرة أو الإسكندرية أو المدن الكبرى فينتقلون في الغالب على مرة واحدة دون التخلف في أي بلد، على أنه يحدث أنه

يحدث أحياناً أن ينتقل المهاجر من مدينته إلى المدينة القريبة منه، وفي هذه الحالة يكون المواطن قد اعتاد حياة المدينة الصغيرة، ولذا فإن كثيراً منهم يقطن المناطق المتوسطة من حيث مستوى المعيشة في المدينة، بمعنى أن الريفي إذا انتقل للمدينة سكن المناطق المتخلفة عادة ، أما الحضري إذا انتقل من مدينة إلى مدينة أخرى سكن عادة المناطق المتوسطة في مستوى معيشته [1].

تشير بعض الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر، أن **المهاجر يواجه** في الفترات الأولى للهجرة **مشكلات** لعل من أهمها ابتعاده عن مجتمعه الأصلي الذي نشأ فيه وتأثر بقيمه وعاداته وتقاليده، لذا فإنه بعد انتقاله إلى البيئة الجديدة قد يعيش نهباً لصراعات اجتماعية ونفسية تؤثر على شخصيته وعلى علاقاته الاجتماعية وعلى كفايته الإنتاجية.

كما تشير دراسات أخرى إلى أن **المهاجر لا يغير عاداته وتقاليده بمجرد انتقاله إلى البيئة الجديدة**، بل يظل محتفظاً بها

---

(1) عبد الهادي الجوهري: أصول علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1988، ص 317.

لفترات طويلة [1] ولذا فإن المهاجرين يعيشون في مناطق خاصة بهم ويكونون ثقافة فرعية داخل الإطار الحضري للمدينة ويظلون على ذلك فترات طويلة دون أن يتكاملوا مع المجتمع الجديد.

يذهب " لمبارت " إلى أن الأشخاص الريفيين الذين يهاجرون إلى المدينة الصناعية يصبحون عبئاً عليها نتيجة انخفاض المستوى التعليمي بينهم وقلة المهارات والخبرات لديهم، ولأنهم يعيشون في المدينة بعقلية لا تتلاءم مع الحياة في المدينة وبشخصية غير مهيأة لما يحدث فيها من تغيرات مادية وتكنولوجية سريعة وعدم الشعور بالمسئولية والاتكالية والكسل، كلها صفات ريفية، وكل هذه العلل يحملها المهاجرون معهم إلى المدينة ويصبحون عبئاً عليها [2] .

يشير "بلانديه" إلى أن انتقال الفرد من البيئة الزراعية إلى البيئة الصناعية من شأنه أن يسبب له صدمة ثقافية لانتقاله إلى وسط ثقافة جديدة، ونظراً للفروق القائمة بين الريف والحضر

---

(1) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1976، ص170.

(2) حسن على حسن: مرجع سابق، 1992، ص180.

فتزداد خطورة الصدمة الثقافية في طابع وعادات وطرق معيشة المهاجرين الريفيين إبان تكيفهم مع أساليب الحياة الحضرية [1].

يمكن القول بأنه إذا كانت الهجرة الداخلية تعد نوعاً من الحراك الاجتماعي **الأفقي**، إلا أنها وخاصة حيث يزداد السكان وتنشط حركة التصنيع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحراك الاجتماعي **الرأسي**، فالشخص الذي يهاجر، أي يغير مكان إقامته "حراك مكاني" قد يحتاج إلى تغيير نوع العمل الذي يمارسه "حراك مهني" فإذا كان انتقاله إلى عمله الجديد، يترتب عليه تقدماً اقتصادياً – زيادة في الدخل ومستوى أفضل في المعيشة –، فإن ذلك يعني انتقال وضعه الاجتماعي من مستوى معين إلى مستوى آخر أفضل منه "حراك اجتماعي" [2].

ثالثاً: دافع الهجرة:

تعد ظاهرة **هجرة الريفيين** من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية إحدى الظواهر الاجتماعية التي صاحبت تكوين المدن، وتعتبر ظاهرة الهجرة هذه من الظواهر المرغوبة إذا ما تيسرت في الحضر سبل الإقامة والعمل للمهاجرين وبشرط ألا يفتقد

---

(1) عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1980، ص ص 101-103.

(2) Nels Anderson: The urban community: A world perspective Hault. Reinehard, Winston, Inc., N.Y. 1963, P. 180.

الريف ما يحتاجه من العمالة الزراعية وغير الزراعية بسبب هجرة أبنائه إلى الحضر، كما يجب أن تتحمل البنية الأساسية من المرافق العامة كمشروعات المياه والإنارة والصرف الصحي والمساكن وغيرها في الحضر ما يطرأ عليها من زيادة سكانية نتيجة هجرة أفواج الريفيين وإلا لكان للهجرة من الريف إلى الحضر آثار ضاره على الريف والحضر على السواء، وعلى الرغم من أنه أصبح معروفاً ومقبولاً أن السعي وراء تحسين الظروف الاقتصادية يلعب دوراً هاماً في الهجرة بوجه عام، إلا أن العوامل الاجتماعية النفسية لم تلق من الاهتمام والوضوح ما تستحق.

يرى **"جوجلروفلاناجان"** بصدد تفسير الدوافع النفسية للهجرة أن التوازن الريفي الحضري في العروض الاقتصادية يختلف باختلاف الناس أنفسهم، ففي النطاق الريفي قد تكون هناك درجة من المساواة في البناء الاجتماعي للمجتمع المحلي الريفي خلال نظم الضبط الاجتماعي الشائعة وأيضاً من خلال التوحد بالعائلة الممتدة، وبالرغم من ذلك فإن فئات معينة من السكان يجدون أنفسهم في وضع غير مرضي، فعلى سبيل المثال نجد أن الأبناء

غير المتزوجين لا يملكون أرضاً خاصة بهم، أما في المجتمع الحضري فإن هناك عائداً أو مكافأة لكل جهد يبذل [1].

يمكن القول بأن العوامل المسببة للهجرة الريفية الحضرية منفردة ومعقدة ومتداخلة مع بعضها البعض، وقد تختلف اختلافاً جوهرياً من قطر لآخر، ولذلك يرى **"جيرالد بريز"** Gerald Bresse أنه ليس تحت أيدينا سوى معلومات ضئيلة كل الضآلة عن العوامل التي تدفع سكان الريف إلى الهجرة إلى المدن، حيث يرجع ذلك إلى وجود خلاف كبير حول ما إذا كان هؤلاء السكان يدفعون إلى المناطق الحضرية بسبب الدوافع أو الظروف التي لا يملكون السيطرة عليها لأنها دوافع نفسية او اتجاهات وميول تلقائية في شخصية الريفي، أو أن السبب الذي يدفع هؤلاء الريفيين للهجرة إلى الحضر هو قوة الجذب التي تمارسها المنطقة الحضرية على المنطقة الريفية وساكنيها [2].

كما يرى "**رالف توملنسون Ralph Thomlinson** " أن قلة فرص العمل في الريف ورغبة الأعداد المتزايدة من اليد العاملة في العيش بطريقة أفضل هي الدافع الرئيسي للهجرة بالنسبة لأعداد كثيرة من الريفيين، كما أن هجرة الريفيين إلى الحضر

---

(1) Jsef Gugler: W. G. Flanagan: urbanization and social change in west Africa, Cambridge university press, 1978, p. 52.

(2) Gerald Bresse: Urbanization in the newly countries, plentical, hald, N. Y., 1966, PP. 78-85.

تتعلق بعدم رضاهم عن الحياة في القرى وأحوالها الفقيرة، وكذلك تتعلق بمغريات المدينة كالحرية الشخصية ودور اللهو والأنوار البراقة التي أصبحت ذات جذب شديد للمهاجرين.

من هذا المنطلق توصل **" فيليب جلفر"** Phillip H. Guliver إلى صياغة ما اسماه بـ **" نظرية الأضواء البراقة "** Bright lights theory مؤداها: " أن الناس يميلون إلى الهجرة إلى المدينة بدافع الإثارة والتسلية التي تغريهم بها المدينة" [1].

يرى **" ت. لينين سميث"** أن هناك عوامل اجتماعية تسبب الهجرة الضخمة من الريف إلى المدن يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

1-تطوير واتساع وسائل الاتصال والنقل التي تربط أجزاء الدولة.

2-تطوير نظام التعليم العام لأفراد الشعب.

3- الانفتاح على العالم المتقدم الخارجي.

4-الفوارق الاجتماعية الواسعة المدى بين المهاجرين.

5-صدور تشريعات اجتماعية كثيرة في جميع الدول.

---

(1) محمد الغريب عبد الكريم: سسيولوجيا السكان، مرجع سابق، ص 235.

(2) ت. لينين سميث: أساسيات علم السكان، ترجمة محمد السيد غلاب، فؤاد اسكندر، مراجعة عز الدين فريد، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1971، ص ص 554-556.

6-الاقتناع المتزايد للزعماء السياسيين وغيرهم بأن التصنيع هو خير الحلول للكثير من المشكلات الحادة والمزمنة التي لابد لدولهم من معالجتها.

7-نشوب صراعات داخلية خطيرة في بعض الدول مما يجعل مئات من سكان الريف يتدفقون على المدن طلباً للأمان.

8-حدوث بعض التغيرات الأساسية في طبيعة المدن ووظائفها.

يرى "سلنجر" T. E. Sulienger أن الهجرة ناتجة ومسببة من السعي لتحسين ظروف وأحوال الجماعات اجتماعياً واقتصادياً، أما "مور" Moore فيؤكد أن أهم العوامل التي تحمل الريفيين على ترك الزراعة للبحث عن عمل في المناطق الحضرية التي تسير في تنمية صناعة سريعة، ضغط السكان على إمكانيات الأراضي والمستويات الفنية الإدارية الحالية لتنميتها في المناطق الريفية [1].

يقدم "رالف توملنسون" عرضاً موجزاً لدوافع الهجرة الريفية في عدة عوامل هي:

1- الرغبة فى الحصول على نقود أكثر.

2- الرغبة فى تغيير المهنة.

---

(1) محمد الغريب عبد الكريم: سسيولوجيا السكان، مرجع سابق، ص ص 236-237.

3- الرغبة فى الوصول إلى تعليم أعلى.

4- الرغبة فى تحقيق مستوى معيشة أفضل، فهناك بعض الأشخاص ينتقلون جغرافياً من أجل الانتقال رأسياً حيث بذهابهم إلى أماكن لا يعرفهم فيها أحد يتمكنون من رفع مكانتهم الاجتماعية في السلم الاجتماعي.

5- رغبة البعض في الحصول على طريقة مختلفة للعيش، ذلك لأن الحياة الحضرية تستهويهم بما فيها من إثارة ومغريات.

6- التغيرات التي تحدث في نظام العائلة بين فترة وأخرى كالزواج والطلاق أو موت أحد الزوجين أو الوالدين، كل هذه الأمور تعمل كأسباب مشجعة على النزوح والهجرة.

7- قد يهاجر البعض من أجل اللحاق بأصدقائه أو أقربائه الذين سبقوه إلى المدينة.

8- يهاجر البعض هرباً من مناخ غير ملائم.

9- يهاجر البعض هرباً من الازدحام أو كثافة السكان الشديدة

10- تعتبر الفيضانات وثورات البراكين والحرب والقحط والأوبئة كلها أسباب تدفع السكان إلى الهجرة من المناطق التي تتعرض لهذه الكوارث.

يحاول كل من **"سيدني جولد ستين"، "كيرت ب. ماير"** [1] بيان أثر الهجرة على البناء الاجتماعي الاقتصادي والضواحي، ويذهبان في هذا الصدد إلى القول : بأن الهجرة إلى المدن تؤدي إلى ازدياد درجة التباين الاجتماعي والاقتصادي بداخلها وفي الضواحي أيضاً، ففي الضواحي يتركز في الغالب المقتدرون، على حين يسكن المدن الفقراء ومتوسط الحال مما يؤثر في الهيكل البنائي للنمط الحضري للمدينة اجتماعياً واقتصادياً.

يمكن القول بأن **الهجرة الريفية الحضرية** أداة أساسية في نمو الاقتصاد وزيادة الدخل، وبالتالي زيادة الثروة، وخير مثال على ذلك هجرة أهل الريف إلى المدن الصناعية الكبرى كمدينة كفر الدوار والمحلة الكبرى وحلوان، وكذلك الهجرة إلى المناطق المستصلحة أو الحديثة الزراعة والاستغلال كما هو حادث في مناطق كفر سعد وكفر الشيخ ومديرية التحرير، كما سيحدث مستقبلاً بالنسبة للمناطق الصناعية الجديدة والمناطق الزراعية المستصلحة [2].

---

(1) أحمد منصور النكلاوى: النمط الحضري لمدينة القاهرة في ضوء آراء لويس ممفورد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، 1971، ص48.

(2) مرزوق عبد الرحيم: مرجع سابق، ص239.

يرجع **انتشار الهجرة** من الريف إلى المدن إلى **عوامل متعددة** بعضها **عوامل طرد Push في البيئات الريفية**، وأخرى **عوامل جذب Pull في البيئات الحضرية**، وتضافر العوامل الطاردة والعوامل الجاذبة تجعلنا نقول أن الهجرة إلى المناطق الحضرية تنتج من اختلاف دخول المزارعين والحضريين ورغبة الريفيين في تحسين مستوى معيشتهم وتحقيق طموحهم، ويؤكد "أندرسون" هذا الاختلاف في الدخول بين الريف والحضر يجعل المدن تستمر في جذب الريفيين إليها [1].

من خلال العرض الموجز لآراء المهتمين بالهجرة الريفية الحضرية يمكن القول بأن **هناك جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والنفسية، وعوامل أخرى** تضافرت وعملت بصورة مجتمعه مع بعضها البعض كعوامل طرد وجذب من الريف إلى المدينة.

أن تأثير **الدوافع المختلفة للهجرة** تختلف قوة وضعفاً باختلاف " **الموطن الأصلي للمهاجرين، والنمط الثقافي السائد بين أبنائه**"، وقد لوحظ أن **الدافع الاقتصادي** هو أقوى دوافع الهجرة بصفة عامة، ولكنه لا يعتبر العامل الوحيد لهذه الهجرة، بل يوجد

---

(1) Anderson N.: our industrial urban civilization. Bombay, Asia Publishing house, 1964, p. 47.

العديد من العوامل تختلف قوتها أو ضعفها حسب الشخص المهاجر، والبلد الذي هاجر إليه والبلد الذي هاجر منه أيضاً، وأياً كان الأمر ومع وجود هذا الخلاف في الآراء حول الدوافع المسببة للهجرة من الريف إلى المدينة يمكن أن تصنف **الدوافع الأساسية للهجرة الريفية الحضرية** كما يلي:

1- **الدافع الاقتصادي** [1]:

يتمثل في نقص أجر العامل الزراعي وقلة دخل الريفي وضعف مستوى معيشته، إلى جانب أن العمل في الزراعة غير منتظم وغير دائم فهو يتأثر برغبة صاحب الأرض وحالة الطقس والمواسم الزراعية، ولقد أثبتت البحوث أن دخل صغار الملاك في الزراعة يقل عن دخل العمال غير المهرة في الصناعة، علماً بأن عمال الزراعة يقل دخلهم عن دخل صغار الملاك، ولذلك يفضل عمال الزراعة وصغار الملاك الهجرة إلى المدن والعمل في الصناعة مطمئنين إلى حد أدنى في الدخل لا يقل عن دخلهم في العمل الزراعي وإلى عمل لا يتوقف على حالة الطقس أو حالة السوق، وفي كثير من البحوث الميدانية التي أجريت في

---

(1) عبد الهادي الجوهري: مدخل لدراسة المجتمع، دار الحكيم للطباعة، القاهرة، 1996، ص 266.

مختلف دول العالم، اتضح أن الدافع الاقتصادي كان السبب الرئيسي في الهجرة.

2- **الدافع الاجتماعي** [1] :

إن شعور الريفي بعدم الرضا عن الحياة التي يحياها في الريف يدفعه أحياناً إلى ترك الريف والهجرة إلى المدينة سعياً وراء حياة أفضل، ويعتبر "بيجيه" أن سوء الحالة السكنية للريفيين الدافع الأساسي لهجرتهم إلى المدن، حيث أنها تقل في مستواها عن مساكن أهل المدينة، بالإضافة إلى اكتظاظها بساكنيها، كما أن عدم وجود وسائل كافية للمواصلات في الريف يدفع ذوي الهمة والنشاط من أهل الريف إلى الهجرة، كما أن سهولة الانتقال من الريف إلى المدن يدفع بدوره ذوي الهامة وكثيرين غيرهم إلى الهجرة، أيضاً من الدوافع الاجتماعية للهجرة الرغبة في اللحاق بالأقارب وأبناء البلدة، أو الرغبة في الزواج من فتاة حضرية أو لوجود أزمات ومشاكل عائلية يحاول المهاجر الهروب منها والذهاب إلى المدينة.

3- **الدافع النفسي:**

---

(1) عبد الحميد محمود سعيد: الهجرة الداخية والتكيف الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، 1972، ص147.

يمكن القول بأن الدافع النفسي للهجرة الريفية الحضرية قوي ومتشعب، فهو يشمل [1]:

أ- آمال المهاجر وأحلامه التي يبنيها على الهجرة، فهو يرى فيها عادة قفزة تحقق له ما يصبو إليه، وخاصة إذا كان شخصاً واسع الطموح، كما أن الرغبة في التقدم مستقبلاً وضيق الفرص أمام هذا التقدم في ميدان العمل الزراعي، فيلاحظ مثلاً أن العامل الزراعي قد يظل طوال حياته عاملاً زراعياً ولا تتاح له الفرصة لامتلاك أراضي زراعية، أما في ميدان العمل الصناعي فإن، فرص التقدم متوفرة وفي كل مصنع يوجد سلم وظيفي قد يرقى فيه العامل من مجرد عامل مبتدئ إلى رئيس عمال، وقد يصل إلى رئيس قسم مثلاً، ليس هذا فحسب، بل أن أجر العامل الصناعي يتزايد دائماً بتزايد كفاءة العامل ومدة خدمته، ويتغير اجر العامل الصناعي أو مكانته في العمل بتغير وضعه الاجتماعي، أي أن العمل الصناعي مقرون بالحراك الاجتماعي وهذا ما يسعى إليه المهاجر.

ب-أن الاختلافات الكثيرة بين ظروف العمل الزراعي وظروف العمل الصناعي تدعم وتقوي أثر الاختلاف بين الدخل من

---

(1) Anderson, N.: op. cit., PP. 15-23.

العمل الزراعي والدخل من العمل الصناعي، فقد اتضح من استفتاءات أجريت في دول مختلفة عن أسباب ترك المهاجرين للريف والعمل الزراعي، اتضح أن عدم انتظام ساعات العمل في الزراعة وما يترتب على ذلك الشعور بالتوتر والتعب نتيجة لأيام عمل الطويلة ولمشقة العمل في فترات معينة.

ج- أيضاً يلاحظ أن حياة المدينة وسهولتها وحيويتها وتوفير وسائل التسلية والترفيه فيها نجد أن أهل الريف وخاصة الشبان منهم ينجذبون إلى سحر المدينة وبريقها.

4- **الرغبة في التعلم** [1]:

كثيراً ما تكون الرغبة في التعلم دافعاً لأهل الريف على الهجرة إلى المدينة، وخاصة بعد أن أصبح التعليم حقاً للجميع، لا فرق فيه بين غني وفقير، حضري وريفي، وبعد أن أصبحت فرص الترقي والعمل والتقدم في الحياة متوقفة على مدى ما يحصله المرء من التعليم والخبرة، ولما كانت فرص التعليم في الريف محدودة، لذلك يلجأ كثيراً من الريفيين للهجرة إلى المدن حتى يوفروا سبل التعليم إن لم يكن لأنفسهم ولأولادهم، ويلاحظ أنه

---

(1) عبد الحميد محمود سعد: الهجرة الداخلية والتكيف الاجتماعي، مرجع سابق، ص 148.

كلما زاد تحضر الريف كلما زاد اهتمام أبنائه بالتعليم وإقبالهم على الهجرة إلى المدن حيث العديد من المدارس والجامعات.

بعد أن عرضنا فيما سبق للدوافع والعوامل التي تدفع المواطن الريفى على ترك موطنه الأصلي، يجب أن نشير بإيجاز إلى أن هناك **عوامل أو قوى جاذبة وأخرى طاردة** كما يلي:

أولا : عوامل الجذب:

يذهب **"موريس"** R.N. Morris في تفسيره لظاهرة الجذب الذي تمارسه المدينة تجاه سكان الريف إلى أن الجذب يرجع أيكولوجية تتلخص في وصول عدة جماعات ذات انتماءات طبقية متباينة إلى منطقة معينة بهدف العمل والربح، والعملية الثانية **" التراجع والانسحاب"** Retreat حيث يقصد بها الحركة التدريجية التي يترك بمقتضاها القاطنون أماكنهم لكي ينتقلون خارج منطقة سكنهم، أو منطقة عملهم، أو المنطقتين معا سواء تم ذلك في نفس الإقليم أو خارجه، والسبب في هاتين العمليتين يرجع إلى درجة التركيز في توزيع السكان الناتج عن الاختلاف في معدلات الزيادة الطبيعية بين مناطق الدولة الواحدة مع عدم

ثبات معدلات وحجم الهجرة الداخلية بين سكان الريف والحضر فيها [1].

يرى "**عبد الحميد لطفي**" [2] أن الخصائص التي تتميز بها المدينة تعد بمثابة عوامل جذب لسكان الريف، فنجد أن الأهمية الصناعية للمدينة واحتمال الحصول على عمل بها، واحتفاظها بطابع التركيز الإداري، واستئثارها بنصيب كبير من دور التعليم بشتى مراحله وخاصة الجامعية، واعتبار هذه المدن مراكز هامة للأسواق والتجارة ومراكز النشاط الترفيهي والفني والثقافي، ولهذا جميعه أثره في جذب الكثيرين من سكان الريف.

يعرض "**عبد المنعم شوقي**" للأسباب الجاذبة للسكان من الريف إلى المدينة كما يلي:

1-ظهور مصادر جديدة للرزق وتوفر فرص للعمل في المدينة.

2- وجود الجامعات والمدارس الكبرى في المدن.

3- يؤدي اتجاه مناهج التعليم إلى إعداد الشباب للعمل في وظائف الحكومة أكثر من العمل في الزراعة، الأمر الذي أدى الى تكالب الريفيين على الوظائف الحكومية في المدن.

---

(1) R. N. Morris: urban sociology, N.Y., 1958, PP. 101-102.

(2) حسن الساعاتي، عبد الحميد لطفي: دراسات في علم السكان، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1971، ص ص 296-297.

4-إن مباهج المدينة تأخذ بألباب الريفيين كثيراً لحرمانهم منها في قراهم.

5-إن الجندية تتيح لعدد كبير من الريفيين زيادة المدن، ويؤدي هذا بدوره إلى تعلقهم بحياة المدينة [1].

يعرض **" فرانسو برو"** F. Perro الأسباب الجاذبة للسكن من الريف إلى الحضر في شكل نظرية مؤداها: " أن هناك منطقة أو أكثر في الدولة تتحدد فيها العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتتمتع بمميزات كثيرة تجعل منها محور التنمية بالنسبة للمناطق الأخرى للدولة وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائماً " .، أما **"جيرالد بريز"** G. Breese فيرجع قوة جذب المدينة للريفيين في الإغراءات التي تسمع عنها وإلى المعلومات التي تروج لمزاياها وعن الحياة فيها، فالطرق المعبدة، ووسائل الإعلام المختلفة، ووسائل الاتصال الحديثة، وممثلو الحكومة الذين يزورون الريف، كل ذلك يؤثر على قوة الجذب، بالإضافة إلى تخصيص كثير من الاعتمادات المالية للتنمية الصناعية في

---

(1) عبد المنعم شوقي: علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص ص 107-108.

المدن بدلاً من استثمار هذه الأموال في الريف مما جعلها شديدة الجذب عن الريف [1].

يحدد **"هيبرل"** R. Heberle عوامل جذب التي يجب توافرها في المدينة ليهاجر إليها الريفيون في أربعة أسباب هي [2]:

1-وجود تنظيمات اجتماعية يتجمع الأفراد حولها لتحقيق مصالح شخصية وطبقية ومهنية ثم مجتمعية.

2-التعامل وفق علاقات اجتماعية تحدد إطارها وطبيعتها ونوعيتها بشكل يخدم مصالح الأفراد في المنطقة التي تسود فيها.

3- توافر فرص العمل المتاحة ذات الأجر المرتفع.

4-توفر وسائل الاتصال الجمعي الحديثة.

ثانيا: عوامل الطرد:

يرى **" وارن تومبسون"** أن الدافع الاقتصادي ليس هو السبب الوحيد في هجرة الأفراد، حيث أن هناك دوافع أخرى غير اقتصادية هي التي تدفع الأفراد للهجرة للمدن لعل أهمها:

1-الرغبة في حماية أو تأمين حرية الفرد من طغيان سياسي.

---

(1) محمد الغريب عبد الكريم: سسيولوجيا السكان، مرجع سابق، ص ص 241-242.

(2) نفس المرجع السابق، ص 242.

2- الرغبة في الانقطاع للتعبد أو تأمين الحرية العقيدية بالبحث عن مكان مناسب، حيث يستطيع فيه الفرد التعبد والتدين كما يروق له.

3- الانهيار الأسري والاقتصادي في حياة الأفراد.

4-لاعتبارات الحزبية والقومية التي تلعب دوراً هاماً في تحرك أو هجرة عديد من الناس إلى أماكن بعيدة من مواطنهم [1].

أما "**سوروكن وزيمرمان**" فيرجعان عوامل طرد السكان من الريف إلى الحضر إلى أنها ميل أو اتجاه تلقائي في شخصية الفلاحين، وأن الهجرة الريفية الحضرية هذه تعد من أهم مميزات أهل الريف [2]. ويرجع " **جيرالدبريز**" أسباب طرد سكان الريف وهجرتهم الحضرية إلى نظام ملكية الأرض الزراعية، حيث يؤدي إلى تفتيت الأرض باستمرار من خلال التوريث لأكثر من جيل، بالإضافة إلى سرعة نمو سكان الريف عن نمو الموارد الزراعية، وإلى طبيعة العمل الزراعي "موسمي" يؤدي إلى البطالة في أوقات كثيرة، هذا بالإضافة غلى شعور الريفيين بالحرمان الذي يعيشون فيه [3].

---

(1) W. S. Thompson: Population problems, fourth edition, N.Y., 1953, PP. 275.

(2) P. Sorokin and Zimmerman: principles of rural urban sociology, N.Y., 1956, P. 23.

(3) Gerald Breese, op cit, PP. 76-80.

يرجع "عبد المنعم شوقي" الأسباب الطاردة للسكان من الريف إلى الحضر إلى انتشار البطالة نتيجة شدة تأخر الريف وفقره ، ثم إلى بعض الكوارث التي تحدث فجأة ، كما نجد أن بعض الشباب يهاجر إلى المدن هرباً من سيطرة الوالدين أو رغبتهم في تغيير نمط حياتهم [1].

أما "الفن بوسكوف" فيرجع الأسباب الطاردة للهجرة من الريف إلى الحضر لأربعة عوامل هي [2]:

1-وجود المنطقة كمركز طرد سكاني.

2-عدم وجود أنشطة رئيسية تسهم في رفع الدخل الإقليمي للفرد.

3-حرمان المنطقة من توفير أهم الخدمات الرئيسية والهياكل الأساسية للمشروعات.

4-وجود ظاهرة العمالة غير الكاملة الناجمة عن ظواهر أخرى تتميز بها المناطق الزراعية المتخلفة.

رابعا: الهجرة الخارجية:

في ظل عالم متغير لعبت الهجرة دوراً حيوياً في معظم التحولات الاجتماعية المعاصرة، وهي نتيجة طبيعية لما يحدث من تغير في العالم، كما أنها قوة كبيرة ودافع قوي لمزيد من

---

(1) عبد المنعم شوقي: علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص ص 106-107.

(2) Alvin Boskoff: The Sociology of urban region, second edition, N.Y., 1970, P. 58.

التغيير في المجتمعات التي يخرج منها المهاجرون، والمجتمعات التي تستقبل هؤلاء المهاجرون وآثارها المباشرة واضحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي.

يلاحظ أنه في السنوات الأخيرة وفي المجتمع الريفي ظهر ما يمكن أن نطلق عليه بالزيادة المتسارعة في **الهجرة الخارجية** المصري بصفة عامة ومجتمع القرية بصفة خاصة، واتخذت أشكالاً عدة منها الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة من أجل العمل وبخاصة إلى دول الخليج العربي.

من هذا المنطلق نعرض بإيجاز **لمفهوم الهجرة الخارجية وأنواعها وعواملها**.

1- مفهوم الهجرة الخارجية و أنواعها:

تعني **الهجرة** عموماً " **الحركة الدائمة نسبياً والتي يقوم بها شخص أو جماعة تتخطى الحدود الإدارية والسياسة نحو منطقة او مجتمعه ما**" ، ولكلمتي الإدارية والسياسية دلالة هامة، فالثانية تشير إلى الهجرة الدولية، والأولي تشير إلى الهجرة الداخلية، فالهجرة الدولية تعني زحف أفراد أو جماعات تاركة

موطنها الأصلي نحو موطن آخر، تجعل منه مكاناً جدداً للإقامة الدائمة [1].

كما أن للهجرة مفاهيم متعددة، أيضاً لها أشكال متنوعة حددتها عدة عوامل، فمثلاً هناك " **الهجرة الداخلية، والهجرة الخارجية، وهجرة اختيارية، وأخرى قهرية، وهجرة دائمة، وأخرى مؤقتة**" ، بجانب أن هيئة الأمم المتحدة اعتبرت **التحركات السكانية** نوعاً من الهجرة مثل:

أ- المسافرين من غير السياح ورجال الأعمال والطلاب او من يحملون جواز مرور.

ب-المسافرين غير المقيمين على الحدود ويقتضي عملهم تخطي الحدود باستمرار.

ج- المسافرين من غير اللاجئين أو الأشخاص الذين نقلوا لظروف قهرية إلى غير أوطانهم [2].

وهذا يعني أن هناك هجرة اختيارية تتم باختيار المهاجر ورغبته، وأخرى جبرية تظهر حينما تجبر السلطات بعض الأفراد على النزوح ويدخل فيها الطرد الذي يصيب الأفراد أو

---

(1) عبد الله الخريجي، محمد الجوهري: مقدمة في علم السكان، ج2، الهجرة، دار الشروق، جدة، 1980، ص ص 80-84.

(2) نفس المرجع السابق: ص 99.

الجماعات، حيث يترك المطرودون البلد دون هدف الذهاب إلى مكان مقصود يؤمونه، كما يدخل فيها الإخلاء حين تجبر الدولة سكان منطقة على تحركها ضد الكوارث كالزلزال مثلاً [1].

والحقيقة أن **الهجرة** تمثل المتغير الثالث بالنسبة للوقائع الحيوية التي تغير في حجم سكان أي مجتمع من المجتمعات، فتلك الوقائع الحيوية هي " **المواليد، الوفيات، الهجرة** "، فهذه المتغيرات هي التي تحدد معدل النمو السكاني كما تحدد الخصائص السكانية لشعب أي مجتمع.

في مجتمعنا المصري بصفة عامة والريفي بصفة خاصة نجد أنه قد تعرض **لحركة هجرات** مختلفة نوعا ما، اتخذت أشكالاً مختلفة في نوعها واتجاهها ومؤشراتها وتأثيراتها على البنية الاجتماعية الاقتصادية، ويمكن القول بأنه منذ **بداية اكتشاف النفط** في بعض المناطق من الدول العربية اتجه الكثير من العمالة المصرية وبخاصة الريفية إلى تلك الدول من أجل العمل بها، ولقد اتخذت هجرة العمالة المصرية وبخاصة الريفية إلى تلك الدول من أجل العمل بها، ولقد اتخذت هجرة العمالة الريفية إلى الدول العربية **شكلين أو نوعين** هما [2]:

---

(1) موزه عبيد غباشي: المهاجرون والتنمية، دار الوفاء، القاهرة، 1986، ص 51.

(2) محمد عبده محجوب: الكويت والهجرة، دراسة للآثار الديموغرافية والاجتماعية للبترول في الخليج العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977، ص ص 25-28.

أ- الهجرة السرية: وتعني الحركة العمالية غير المدونة والتي تساندها وجود الحدود السياسية غير المحدودة وغير المضبوطة، وكذلك الحدود الطويلة أو المفتوحة والتي تسهل حركة المهاجرين بحثاً عن العمل، ويتميز هذا النوع من الحركات العمالية بأنه يشجع العمال غير المهرة وغير المدربة، ولا شك في أن الحج هو إحدى الطرق التي ينتقل بواسطتها العمال غير الرسميين إلى السعودية مثلاً.

ب- الهجرة الاستبدالية "الإحلالية": وتعني تحركات عفوية للعمالة للاستجابة للطلب على العمالة الذي ينشأ أساساً من هجرة المواطنين إلى العمل في دول أخرى، بحيث تترك فراغاً في الحياة الاقتصادية في البلد المهاجر منها، وتلعب الانتقائية والاختبار دوراً حاسماً في هذا النوع من الهجرة الدولية أو الخارجية، وبطبيعة الحال ترك هؤلاء المهاجرون نقص واضح في معدل الأنشطة الاقتصادية خاصة النشاط الزراعي الذي يعد المهنة الأساسية لغالبية سكان المجتمع الريفي.

2- عوامل الهجرة الخارجية:

مما لا شك فيه أن المناطق الريفية وبخاصة في صعيد مصر عانت من نقص واضح في العمالة الزراعية بسبب الزحف

المستمر إلى المدينة، ثم الهجرة إلى دول الخليج العربي بصفة خاصة وبالتالي تركوا فراغاً كبيراً في سوق العمل مما ترتب عليه ارتفاع أجور المهنيين والحرفيين، هذا بجانب الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تركها المهاجرون خلفهم، إذا ما أردنا أن نتعرف على عوامل الهجرة الخارجية، فيمكن القول بأنه لا يمكن لأي حركة سكانية أن تتم إلا في ظل وجود عاملين:

1- **عامل جذب**: ويتمثل في مجموعة من التطورات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية، وتتمثل هذه التطورات في النمو الاقتصادي في البلد المهاجر إليه.

2- **عامل طرد**: ويتمثل في البطالة والفقر والتخلف وهي شروط موجودة دائماً بصورة تكثر أو تقل ، وتشكل عاملاً يؤدي إلى الهجرة طالماً يصبح عامل الحاجة الفعالة للهجرة في مكان آخر، ويمكن أن نقصر **عوامل الهجرة الخارجية** على عاملين فقط هما:

1- العوامل الاقتصادية:

ترتبط الهجرة ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتم في نطاق البلد منها وإليها على حد سواء، وللعوامل الاقتصادية السيادة على العوامل الأخرى في التأثير على الهجرة

الخارجية، فمثلاً يلاحظ أن هجرة الأوربيين والزنوج والعرب إلى العالم الجديد كانت دوافع هجرتهم اقتصادية وتتحدد نسب المهاجرين وفقاً لمتطلبات التنمية في البلاد الجديدة التي تكون الموارد البشرية فيها كافية للوفاء بمتطلبات عمليات التنمية، وتعتبر طبيعة متطلبات البلد المستقبل للمهاجرين من المتغيرات الهامة في عملية الهجرة [1].

2- العوامل السياسية:

إذا كانت العوامل الاقتصادية تؤدي في الغالب على هجرات اختيارية أو طوعية، فإن العوامل السياسية يترتب عليها غالباً هجرات إجبارية أو قسرية، وأبرز الهجرات التي كانت نتيجة للعوامل السياسية هي موجات الهجرة الدولية في الحدود السياسية الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية كهجرة اليهود من ألمانيا في أعقاب قيام الحركة النازية، وهجرة اليهود إلى فلسطين.

وتعتبر العوامل السياسية مسئولة أيضاً عن تبادل السكان نتيجة لاتفاقيات بين دولة وأخرى كتبادل السكان بين تركيا واليونان، وتبادل السكان بين الهند وباكستان عقب الاستقلال

---

[1] عبد الله الخريجي، محمد الجوهري، مرجع سابق، ص ص 112-113.

والتقسيم عام 1947 [1]. هذا بجانب أن هناك نوع من الهجرة يتحدد بناء على الاعتبارات السياسية، حيث تحدد نوعية الجماعة المهاجرة، إذ غالباً ما ينتمي أفرادها إلى طبقة اجتماعية معينة أو إلى جماعة سلالية أو قومية أو جماعة دينية بعينها، فيلاحظ أن هناك مجموعة تهاجر نتيجة للاضطهاد السياسي والعرقي، وهكذا نجد العوامل الطاردة تتفاعل مع العوامل الجاذبة للمهاجرين لتشكل في النهاية نمطاً جديداً من أنماط الهجرات الدولية.

خامساً: آثار الهجرة:

إن الهجرة الريفية نتيجة حتمية للتطور التكنولوجي الحديث، أو هي في الواقع النتيجة المنطقية والحتمية لنقص قيمة وأهمية الزراعة بالنسبة لاقتصاد الدولة في وقتنا الحاضر، ولعل ذلك راجع إلى الزيادة السكانية الكثيرة في الدولة بالنسبة للزيادة في الموارد الطبيعية، وعلى هذا الأساس ومهما زادت إنتاجية الأرض فإن غلتها لن تكفي لسد حاجة هذه الأعداد الوفيرة من السكان، ولذلك قلت أهمية الزراعة نسبياً وظهرت الحاجة ماسة إلى الصناعة حتى تساندها وتخفف العبء عن كاهلها.

([1]) Peter Nore and Trisa tumer: oil and class straggle, zed press, London, 1980, PP. 1-2.

بعد بدء حركة التصنيع أصبحت عملية التنمية الاقتصادية والتصنيع من أهم ما يشغل أذهان المهتمين والمسئولين في الدولة وبالتالي احتاجت الصناعة الحضرية إلى أيدي عاملة الريف إلى المدن بحثاً عن فرص أفضل مثلما حدث في مدينة حلوان الصناعية وغيرها من المدن الصناعية الكبرى.

يمكن القول بأن الهجرة الريفية الحضرية لها آثار كبيرة جداً عل الشخص المهاجر، فهو بانتقاله من مكان لآخر يقطع روابطه وصلاته التي كانت تربطه بجماعاته القديمة، وتجعل له فيها مركزاً – هذا إذا كان الفرد قد قدم إلى المدينة منفرداً – وحتى إذا كانت الأسرة بأكملها أو قطاع كبير منها قد هاجر معاً إلى المدينة، فإن الفرد يدخل في ظروف تحمله تدريجياً على الاضطلاع بدور جديد داخل الأسرة، فقد تضطره الظروف إلى العمل بعيداً عن باقي أفراد الأسرة وقد يكون علاقات جديدة من شانها أن تؤثر في علاقاته بسائر أفراد أسرته [1]، وهذا بعني **أن بالهجرة يتخلص الفرد من معظم التزاماته الاجتماعية، ويفقد بالتالي كل فوائد ومزايا الترابط الاجتماعي.**

---

(1) بريز: سكان المدينة، ترجمة محمد الجوهري، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1973، ص63.

يؤكد " **وارن تومبسون** " على الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تحدثها الهجرة الداخلية على الفرد، وذلك لما تحدثه هذه الظاهرة من **تشوه وفروق شاسعة في مجموعة العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية** بين هؤلاء المهاجرين وسكان مجتمعهم الجديد [1].

يؤكد اغلب المشتغلين بالدراسات السوسيولوجية أنه من أكثر المشاكل التي تواجه المهاجرين ما يتعلق **بعملية التكيف الاجتماعي لهم مع البلاد التي يهاجرون إليها**، نظراً لاختلاف ثقافتهم عن ثقافه مجتمعاتهم الأصلية والتي غالباً ما تكون مجتمعات ريفية، فأكدت العديد من الدراسات أن الهجرة من الريف إلى الحضر تعمل على ازدحام الأحياء الفقيرة مما يحدث مشاكل عديدة، بالإضافة إلى ضغط المهاجرون على الأنشطة الحرفية بمناطق الاستقبال مما يقل معه نصيب المواطن الأصلي فيها، أما بالنسبة لمناطق الطرد، فنجد أن الهجرة تختار من هم على درجة من التعليم والذكاء وأصحاب المهن الفنية، وكذلك

---

(1) W. S. Thompson: op. cit, P. 280.

أصحاب الأعمال، وهذا من شانه يحرم المناطق الريفية من قيادتها، بل ومن الطاقات اللازمة للتقدم الاجتماعي بها [1].

وكما أن للهجرة الريفية الحضرية تأثير على الفرد أو الشخص المهاجر، لها أيضا **تأثير على القرية**، فيلاحظ أنها تحرم من شباب في سن النشاط والإنتاج، والميل إلى الكفاح وتترك بين ربوعها الشيوخ والصبية والنساء، بالإضافة إلى خسارة القرية لما أنفق على تربية شبابها المهاجر ونقل ثروة القرية إلى المدينة، بالإضافة إلى هجرة الصناع والعمال المهرة من موطنهم الأصلي في الريف بحثاً عن ظروف مواتية قد توفرها لهم المدينة، أما إذا كان سكان القرية أكثر من حاجاتها كما هو الحال في مصر، فان هجرتهم ربما تساعد على تخفيف حدة البطالة وتحسين الأجور، وارتفاع مستوى المعيشة للأفراد [2]، كما يجب أن ندرك بأن المهاجرون من الريف إلى المدينة غالباً ما ينقسمون إلى صنفين هما [3]:

---

(1) مرزوق عبد الرحيم: مرجع سابق، ص ص 242-443.

(2) نفس المرجع: ص 245.

(3) غريب سيد أحمد: مرجع سابق، ص203.

الأول: يمثل طائفة من الشبان الأذكياء الذين يقصدونها لتحصيل العلم أو انتهاز الفرص، وهؤلاء يتميزون بالتحمس والاستعداد للاندماج السريع في ثقافة المدينة.

الثاني: يطلق عليهم "الدهماء" أو المعدمين من أهل القرى، وهذا النوع من المهاجرين الذين يتركون القرية لأسباب اقتصادية مثل ندرة الأرض وقلة الفرص أو بسبب انجذابهم لحياة المدينة، وهم لا يملكون القدرة على الاندماج، ولذا فانهم ينزعون إلى خلق نوع من الحياة الثقافية مشابهة لتلك التي خلفوها في القرية وذلك من داخل المدينة نفسها.

أما عن تأثير هجرة الريفيين إلى المدينة ، فيلاحظ أن هجرتهم قد تعمل على **اختلاف التركيب السكاني** بها وإن كانت المدينة تستفيد من المهاجر إذ يساهم في زيادة إنتاجها وتنمية ثرواتها، أما إذا عجزت الصناعة عن استقبال الوافدين إلى المدينة فقد يترتب على ذلك بعض المشاكل التي تتعلق بالبطالة، بالإضافة إلى ما يترتب على الهجرة من زيادة الخدمات في المدينة المستقبلة للمهاجرين حتى لا تضيق عن مقابلة احتياجات السكان الأصليين والمهاجرين إليها [1].

---

(1) مرزوق عبد الرحيم: مرجع سابق، ص245.

في مسح للتراث النظري نجد أن الكثير من الدراسات التي اهتمت بموضوع الهجرة الريفية والحضرية، قد تعرضت **للآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية** لها، من أهم هذه الدراسات [1]:

1- دراسة "تاشن" Tachen، عن هجرة الريفيين إلى مراكز الصناعة في الصين من أجل العمل فيها، ومن أهم نتائج هذه الدراسة هي أن الهجرة تلعب دوراً رئيساً في شبكة العلاقات القرابية لهؤلاء المهاجرين، كما أنها تعمل على تغيير الشكل الديموجرافي في المجتمع في منطقة الأصل والمنطقة الهدفية التي يقصدها المهاجر.

2- دراسة "لويس وورث" L. Wirth، على بعض المدن الأمريكية، والتي أكدت على أن الهجرة الريفية الحضرية تترتب عليها اختفاء روابط القرابة والجوار والمشاعر التي تنشأ من المعيشة فيها لأجيال عدة، حيث تحل المنافسة محل التعاون، وتختفي الضوابط التقليدية ويظهر بدلا منها وسائل الضبط الرسمية، ويصبح نمط تعامل الفرد مع الآخرين في أدوار محدودة، ومن هنا كانت الحياة في المدينة يمكن أن تؤدي إلى فصام في شخصية المهاجر،

---

(1) محمد الغريب عبد الكريم: سسيولوجيا السكان، مرجع سابق، ص ص 262-264.

ذلك لأن هذا المهاجر من الريف يواجه في المدينة حضارة وثقافة متقدمة تضطره إلى التخلي عن حضارته وقيمه وأساليب سلوكه الموروثة، الأمر الذي يتطلب من الفرد إما ان يتكيف وينصاع لمعايير الجماعة الجديدة، أو لا يستطيع فيصاب بفصام في شخصيته، بهذا كان التحضر في نظر "وورث" ليس مجرد عملية جذب الأفراد إلى المدينة وإدماجهم في نظام الحياة بها، ولكنه أيضاً يشير إلى الخصائص المميزة للون في هذه الحياة.

3- دراسة "تورنو" عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي على مدينة مراكش، حيث اهتم بإبراز أثر التصنيع والتحضر على هؤلاء المهاجرين من الريف المغربي إلى العاصمة للعمل فيها، وجاء أن معظم المهاجرين الريفيين يعملون في العاصمة بمهن الخدمات الدنيا عن طريق أحد أقاربهم أو الأصدقاء، أما من يعملون بالمهن الكتابية والإدارية أو الفنية فعددهم قليل، كما وجد تورنو أن معظم هؤلاء المهاجرين يميلون إلى مساعدة ذويهم في القرية مادياً حيث يحرصون على الاتصال بهم عن طريق الخطابات أو الزيارة بين فترة وأخرى.

4- دراسة **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**، عن الهجرة إلى مدينة القاهرة، دوافعها وأنماطها، حيث كانت أهم نتائجها هو أن من آثار الهجرة أنها قد حققت لهؤلاء الريفيين المهاجرين هدفهم الأساسي الذي يتمثل في العمل المنظم والأجر الحسن الذي ترتب عليه ارتفاع أجورهم وتحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية – إلى حد ما – بالمقارنة بما كانت عليه قبل الهجرة، كما أوضحت الدراسة أن المهاجر عادة ما يتكيف سلبياً داخل مجتمع الوصول من خلال علاقاته بموطنه الأصلي من ناحية، وعلاقاته بأقاربه ومعارفه المقيمين بالقاهرة من ناحية أخرى.

5- دراسة "مور" Moore الذي اهتم بمعرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة على بعض المدن الأمريكية الصناعية، ولقد جاءت أهم نتائجها تفيد أن التصنيع واحتياجه إلى كثير من العمال الذين يهاجرون من الريف يواجهون أمرين: التكيف مع الأنماط الثقافية الجديدة، أو لا يستطيعون فيصابوا بفصام في شخصيتهم، وكذلك فإن الهجرة من الريف إلى الحضر هي في أغلبيتها نتيجة لدوافع اقتصادية

تحـدث حراكـاً اقتصـادياً فـي المسـتوى المعيشـي عنـد المهاجرين، ولكنه بصورة بطيئة.

6- دراسة "ميتشل" C. Mitechel، الذي اهتم بالآثار النفسية والاجتماعية للهجرة الداخلية لأفراد القبائل الأفريقية إلى إحدى المدن المجاورة والمستحدثة التي تمر بمرحلة التصنيع، ولقد اهتم ميشيل بتفسير سلوك هؤلاء المهاجرين إلى المدينة من خلال اشتراكهم في مجموعة الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة فيها، ولقد تبين له أن المهاجر يجد أن سلوكه المعتاد عليه في قبيلته غير مقبول، وعليه أن يغير في كثير من عاداته وتقاليده وأنماط سلوكه، وإلا فإنه سوف يتعرض لكثير من الأمراض النفسية.

لخص **" مصطفى الخشاب"** ما تركته ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية من آثار سيئة في الحياة الريفية والمدنية على السواء، في عدة نقاط هي [1]:

1- **قلة الأيدى العاملة** في بعض المقاطعات الريفية مما أدى إلى زيادة أجر العامل الزراعي لا سيما في البلاد التي أصيبت بنقص في مواليد ريفها.

---

(1) مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسه، الجزء الثاني، المدخل إلى علم الاجتماع، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1965، ص 258.

2- التجاء أصحاب الأملاك الزراعية إلى **استقدام عمال زراعيين من الأجانب** كما حدث في كثير من بلاد أوربا وأمريكا وخاصة فرنسا والبرازيل.

3- ترك العمال لبعض فروع الإنتاج وخاصة **الإنتاج الصناعي**، مما أدى إلى انخفاض الأجور انخفاضاً وصل في معظم الأحوال إلى ما يسمى بالأجر الحديدي.

4- قيام مشاكل كثيرة في المدن نتيجة **الكثافة السكانية**، فلم تستطع الحكومات المحلية والهيئات والنقابات بإمكانياتها المحدودة ملاحقة ما يتطلبه النمو السكاني المطرد من العناية بشئون الإسكان والصحة العامة والمواصلات وشئون التربية والتعليم وإنشاء الفنادق والمطاعم والمستشفيات والأندية ودور الرعاية الاجتماعية ومؤسسات الخدمة العامة وما إليها.

5- انتشار **التيارات الشاذة والانحرافات الخطيرة** في المدن نتيجة لكثافتها السكانية وذلك مثل الجرائم والسرقات والنشل والتسول وارتكاب الموبقات ولعب الميسر وتعاطي الخمور والمخدرات، هذا إلى جانب انتشار الأفكار الفوضوية والهدامة بين طوائف العمال لقلب النظم السياسية

والاقتصادية القائمة واستئثار العمال بكراسي الحكم والسيطرة على أدوات الإنتاج وشئون العمل.

6- **تجاهل الحكومة في معظم البلاد لشئون الريف وعدم العناية بأهله وإهمال مصالحهم ورغباتهم**، مما أدى إلى ضعف الإنتاج الزراعي وتدهور الثروة الحيوانية، وعدم توفر وسائل الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة مما ساعد على انتشار الفقر والجهل والمرض والجرائم وما إليها من الأمراض الاجتماعية الخطيرة.

7- **تخلف أهل الريف عن أهل الحضر نتيجة لإهمال شئونه وقيام هوة طبيعية وثقافية بينهما**، ولهذه الظاهرة أخطار لا تخفي على وحدة المجتمع ما لم يتداركها المسئولون بالعمل على النهوض بشئون الريف، وتضيق الشقة التي تفصل بين الحياة الريفية والمدنية.

يرى **"عبد الهادي الجوهري"** أن للهجرة آثاراً مختلفة سواء في المجتمع المهاجر إليه أو المهاجر منه، وكذلك بالنسبة للمهاجرين أنفسهم وبالنسبة للمجتمع الكبير الذي يضم تلك المجتمعات المحلية المهاجرة منها وإليها، ومن أهم هذه الآثار ما يلي [1]:

---

(1) عبد الهادي الجوهري: مدخل لدراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ص 267-270.

1-نقص عدد السكان في الريف عن طريق الهجرة إلى المدن قد يؤثر على الإنتاج الزراعي تأثيراً سيئاً لأن الزراعة تفتقد بذلك الأيدي العاملة التي تحتاج إليها ويحدث ذلك خاصة إذا كانت البلد المهاجر منها غير مكتظة بالأيدي العاملة.

2-يترتب على نقص الإنتاج الزراعي ارتفاع أسعار الموارد الغذائية الضرورية لحياة الفرد بصفة خاصة لما لذلك أثره على نفقات ومستوى المعيشة بالنسبة للفئات المحدودة الدخل.

3-أن استمرار هجرة الأفراد من الريف إلى المدن بصفة متزايدة يؤدي إلى البطالة في المدن نتيجة لأن الصناعات لا تستطيع أن تستوعب كل الأفراد المهاجرين وقد يترتب على هذه البطالة انحراف بعض الأفراد أحياناً أو تصدع الأسرة، فللهجرة الداخلية مشاكل مختلفة تنتج عما نسميه بالصدمة الحضارية.

4-أن تجمع العمال حول مراكز الصناعة يقوي الشعور الجماعي فيما بينهم، ويدفعهم للمطالبة بحقوقهم وتكوين النقابات العمالية التي ترعى مصالحهم، وقد يؤدي هذا إلى التدخل في السياسة العامة للدولة، كما قد يؤدي التطرف في هذا الشعور الجمعي إلى تولد الأفكار الثورية والتيارات السياسية المعارضة للحكومة، وتخاف الحكومات وخاصة في البلاد الرأسمالية من هذا الشعور

الجمعي، أما في البلاد الاشتراكية القائمة على وجود جهاز مركزي للتخطيط وتركيز السلطة في يد أصحاب المصلحة الحقيقية في الدولة وتطبيق العدالة في التوزيع وتوفير الضمانات والتأمينات الكافية لهؤلاء العمال ضد إصابات العمل أو إصابات الزمن.

5-يمتاز المجتمع الريفي بالالتفاف حول الذات ويخضع للسلطات والعادات والتقاليد، والحياة فيه غير معقدة، تسوده علاقات الوجه للوجه وظواهر التعاطف والتودد والمشاركات الوجدانية قوية بين أفراده، هذا وتمتاز الأسرة الريفية فوق ذلك بالتعاون الجماعي والتماسك، في حين أن الحياة الاجتماعية في المدينة التي ينزحون إليها تختلف عن الريف، فهي ذات مقومات حضارية من طابع خاص يسودها التقليد التقديري وينتشر بينها النزاعات والتيارات الأنانية مما يضعف أثر العادات والتقاليد، ومن هنا يجد المهاجر تناقضات عنيفة يعجز أحياناً عن التكيف مع حياة المدينة مما يؤدي به أحياناً إلى الوقوع في صراع نفسي وقلق ونوع من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي الذي قد يتسبب عنه مجال للسلوك المرضي النفسي أحياناً.

6-يحدث عن طريق الهجرة ما يمكن أن نطلق عليه "بالتلاقح الثقافي"، والتداخل والامتزاج وتماثل الثقافات والحضارات، أي أن الهجرة تساعد على التجانس الثقافي فيما بين الريف والحضر، فلو بقي الريفي في قريته والحضري في مدينته، لو حدث هذا لأدى ذلك بمرور الزمن إلى انفصالية ثقافية عنيفة تضر بوحدة الأمة.

7-الهجرة الداخلية عامل فعال من عوامل تخفيف الضغط السكاني من منطقة ما يحدث عن طريقها في البيئات المهاجر إليها إما تركز أو تفوق أو تضخم أو عزلة أو غير ذلك من الأشكال المختلفة التي تظهر في المجتمعات.

8-قد تحدث في المنطقة المهاجر إليها عملية تحول إلى منطقة تجارية صناعية سكنية أو مزيج كلها أو بعضها.

9-للهجرة أثر في مدى ملائمة المرافق والخدمات العامة وكفايتها بالنسبة للمجتمع المهاجر إليه أو منه، فقد يحدث ضغط سكاني وهجرة مستمرة إلى منطقة ما، ومن هنا يقل نصيب الفرد في هذه المنطقة من الخدمات والمرافق أو يقل نصيبه من المسكن والعلاج والتعليم والحصول على الغذاء، وقد يتبع ذلك مشاكل

خاصة بالسكن والمأكل وارتفاع الأثمان وانخفاض في مستوى المواد وغير ذلك من الآثار الملموسة لمثل هذا النوع من الهجرة.

10–للهجرة آثارها الديموجرافية، فلها آثارها على التركيب العمري والنوعي للسكان في المناطق المهاجر منها والمهاجر إليها.

الفصل السادس

جهود تنمية القرية المصرية

تمهيد:

أولا: تنمية القرية " رؤية تاريخية".

ثانياً: تنمية القرية قبل ثورة 1952م.

ثالثا: تنمية القرية بعد ثورة 1952م.

تعقيب:

تمهيد:

ارتبطت **القرية** تاريخيا بالمجتمع وتأثرت باستمرار الأحداث التي تجري على نطاق الدولة، بل أخذت تتأثر بالأحداث العالمية وممارسة الوحدات الأكثر نموا لأشكال السيطرة والاحتواء على الوحدات الأقل نموا في السنوات الأخيرة، وبالتالي فقد **ارتبطت** جهود **التنمية القروية** على مر تاريخها الطويل **بالسياسات التنموية** العامة على مستوى الدولة، وتأثرت كثيرا **بتوجهات القائمين** على وضع تلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد شكلت جهود **تنمية القرية** المصرية تراكما من الخبرات التنموية الجديرة باهتمام المتخصصين والمسئولين والمهتمين والمخططين في الحكومات والشعوب والمنظمات المختلفة، لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة على كيان المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية [1](1) .

وانطلاقا من المتطلبات النظرية والمنهجية لدراسة الواقع التنموي يلزم إبراز الأبعاد التاريخية لتجربة التنمية في المجتمع

---

(1) M. shafik: Social Development, Definition Obstacles and Components. Manchester University of Manchester, 1991.P.I.

1

القروى تمهيدا لتفسير الواقع التنموي المعاصر، ومعرفة الفترات التي أثرت على عملية التنمية في مجتمع القرية إيجابا أو سلباً، وذلك من خلال الأطر الفكرية التي انطلقت منها عملية التغيير في كل فترة من الفترات، من هنا نلقي الضوء على عدة نقاط محورية كما يلي:

أولا: تنمية التربية رؤية تاريخية.

ثانيا: تنمية القرية قبل ثورة1952م.

ثالثا: تنمية القرية بعد ثورة 1952م.

أولا: تنمية القرية "رؤية تاريخية ":

فرضت قضية **تنمية القرية** نفسها على الفكر العالمي اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لما أصاب المجتمع عقب الحرب العالمية الثانية من تغيرات عميقة أهمها " **تزايد حركات الاستقلال الوطني، تزايد حركة المد الاشتراكى**" (١) [1]، بجانب أن قرى البلدان النامية تشترك في الكثير من الخصائص بجانب الفقر، فاقتصادياتها تكشف عن وجود نسبة عالية من

---

(1) نبيل السمالوطى: علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ص 143 - 144.

الاقتصاد الزراعى المعيشي في تطبيق التكنولوجيا في أضيق الحدود، فالصناعات التحويلية محدودة للغاية وتعتمد على تصدير محصول واحد أو اثنين مما يجعل اقتصادياتها تحت رحمة الأسعار العالمية المتقلبة، كما أن هذه البلدان ذات نظام اقتصادي مزدوج ، حيث أن كل دولة من هذه الدول تحتوي على قطاع رأسمالي وأخر لاقتصاديات الكفاف علما بأن كل قطاع يختلف عن الآخر اختلافا جوهريا [1](1).

وتدل الإحصائيات على أن ما يقرب من **نصف سكان الدول النامية يعملون بالزراعة**، ولا يعمل بمجال الصناعة والنقل والتجارة سوى نسبة قليلة مقارنة بالدول المتقدمة والتي يعمل غالبية سكانها بالصناعة ، أما الزراعة فنصيبها عشر قوة العمل [2](2)، كما يلاحظ أن الحجم الكلى للسكان الذين يعيشون في المناطق الريفية بالدول النامية عالية مقارنة بالدول المتقدمة، فمثلا في أجزاء من "هونج كونج" و "سنغافورة " ينخفض فيها

---

[1] (1) Kup Karl M.,: Rural Development Planning systems Analysis working Method. prager publishers Inc. New York, 1970, P. 13.

[2] **(2) ألن مونتجوي: الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٢٨.**

عدد سكان القرى، وعلى العكس في بعض أجزاء من إفريقيا يعيش نحو ٩٠٪ من السكان في مناطق ريفية ... وهكذا(1)[1].

وعلى الرغم من وجود خصائص متشابهة بين الدول النامية ، إلا أن هناك تفاوتا واضحا بين هذه الدول في تجارب التنمية بها، وهذا يدل على أن تخلفها هو نتاج متميز أيضا للتنمية المتفاوتة والمتباينة، ويرى "ميردال" Myrdal أن تخلف هذه المناطق هو عملية تراكمية بمقتضاها وجدت المجتمعات الريفية نفسها في تدهور وتبعية متزايدة للمناطق الحضرية والقوى الاستعمارية، بجانب أن النظام الرأسمالي أدى إلى نهب الفائض الاقتصادي من تلك الدول المتخلفة وبخاصة من فلاحيها وصغار مزارعيها وعمالها ونقله إلى بلدان المركز مما ترتب عليه تطور بعض المجتمعات وتخلف الأخرى، ليس هذا فحسب بل إن الدول النامية نفسها ترتبط بعلاقات خضوع بالمراكز الحضرية متجاهلة المناطق الريفية(2)[2].

---

(1) Chris Dixon: Rural Development in the third world. Routledge & Hell Inc., N. Y.1990. PP.7.9.

[2] (1) محمود عودة: دراسات في علم الاجتماع الريفى، مرجع سابق، ص ٣٩.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بأن **مفهوم تنمية القرية** قد مر بمراحل مختلفة كان لها صداها على واقع تلك الدول، ومن ثم تعددت المفاهيم والاتجاهات حولها، فهناك من يركز على التنمية الاقتصادية و التنمية الزراعية، بينما يركز البعض الآخر على التنمية الاجتماعية وتزويد سكان القرية بالخدمات الاجتماعية، أو النظر إلى تنمية القرية على أنها الجهود المبذولة من أجل زيادة دخل الأفراد في المناطق القروية وبخاصة الفلاحين المعدمين، حيث تتطلب التنمية قرارات جماعية على مستوى المجتمع القروي والمشاركة في تلك القرارات[1](1)، ولذا تأثر مفهوم " **تنمية القرية** " بسياق **الفترة أو المرحلة التاريخية** التي أستعمل فيها، فقد ارتبط هذا المفهوم **بمصالح من صاغوه**، كما تأثر **بالنظريات التنموية** التي كانت سائدة خلال استخدام هذا المفهوم، ففي الخمسينات من هذا القرن استخدم مفهوم تنمية المجتمعات الريفية، وكان ذلك لأول مرة في مؤتمر **"أشردج"** Achridge في أغسطس عام 1954م ، وعرف المؤتمر التنمية " بأنها حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في جملته على أساس من المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع، وبناء على مبادرة

---

[1] **(1) السيد رشاد غنيم: مرجع سابق، ص ص ٢٨٠ – ٢٨١.**

المجتمع كله كلما أمكن ذلك، فإذا لم تظهر هذه المبادرة بصورة تلقائية فينبغي الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثمارها بطريقة تضمن استجابة فعالة لهذه الحركة" [1](1).

من الأمور المحورية والهامة والتي حاولت فيما بعض الهيئات الدولية أن تركز عليها وبخاصة **الأمم المتحدة والبنك الدولي** هي مسألة **مشاركة الأهالي** في كل عمليات التنمية، لأن مشاركة الأهالي وحثهم على التعاون مع الحكومة يساعد بلا شك في إنجاز أهداف زيادة معدلات النمو الاقتصاد ودمج أهالي القري ونشاطهم في اقتصاد السرق ومن بين هذه التعريفات التي تؤكد ذلك، **تعريف التنمية** على (2)[2] " أنها العمليات التي يمكن بها توجيه جهود المواطنين مع الحكومة لتحسين الأحوال في المجتمعات الريفية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بقدر المستطاع " .

ولبيان ما إذا كان مفهوم تنمية القرية يتناسب وظروف الدول النامية بعد التغيرات التي لحقت بهذه الدول استمرت محاولات تعريف " **تنمية القرية** " حتى منتصف السبعينات كما يلي:

---

(1) حيدر إبراهيم: استراتيجية التنمية الريفية في الدول الخليجية، حالة دولة الإمارات كنموذج تنموي، دراسة منشورة ضمن أعمال ندوة تنمية المرأة الريفية في الوطن العربى، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ١٥ - ٨٧.

(2) عبد المنعم شوقي وآخرون: معظمات ومقومات المشاركة الشعبية في الريف المصرى، جهاز السكان وتنظيم الأسرة، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص 85- 87 .

١- في **عام 1974م** لم يحاول **مجلس الغذاء العالمي** أن يقدم تعريفا محدودا للتنمية الريفية المتكاملة، بل أكتفي بالإشارة إلى أن أي تعريف لها يجب أن يكون مرنا بالقدر الذي يساعد مختلف الأقطار على صياغة الاستراتيجيات العملية الملائمة لظروفها، وإن كانت بعض لجان هذا المجلس قدمت بعد ذلك عددا من التوصيات في هذا السياق منها " السعي نحو إيجاد بنى زراعية تقدمية وأساليب إعلامية وتحفيزية ملائمة ، بجانب القيام بالتحسينات الضرورية في النظم الاجتماعية الساعية إلى توليد الدخل، وخلق فرص وتشغيل الأيدي العاملة، وتنظيم النشاطات والمساعدات المقدمة للسكان الريفيين من أجل تهيئة فرص مشاركة الناس، التأكيد على ضرورة إزالة أنماط الاستغلال في حيازة الأرض والديون والتسويق والاهتمام بالمؤسسات التعاونية [1](1).

٢- في عام **1974م** أيضا وفي تقرير **للبنك الدولي** حول التنمية الريفية يرى بأن **التنمية الريفية** هي " عبارة عن تصحيح استراتيجي للاقتصاد والحياة الاجتماعية لمجموعة من فقراء الريف، مما يستلزم توسيع أو انتشار مائدة التنمية بين هؤلاء

---

[1] **(1) السيد رشاد غنيم: مرجع سابق، ص ٣٩٧.**

الفقراء الذين يبحثون عن سبل عيش في المناطق الريفية "(1)[1]، ويلاحظ أن هذا التعريف أوضح السياسة التنموية المتبعة في الخمسينات والستينات من القرن العشرين التي كانت ترتكز على النمو المتزايد الذي لم يحصل من خلاله هؤلاء الفقراء إلا على القدر الهزيل من ناتج الأرباح لكل هذا النمو السريع، كما أدركوا أن أرباح هذا النمو لم تكن تذهب إلى الفقراء أو حتى القليل منها، ولكنها كانت تذهب إلى فئة قليلة تستفيد بهذا النمو، ونتيجة لذلك اتسعت الفجوة بين المالكين والفقراء، وبالتالي أصبحت الحاجة ملحة للحد من هذا التفاوت الرهيب عن طريق إعادة التوزيع بشكل عادل، ومع ذلك كله ظلت معظم السياسات المحلية والدولية تمتلك معظم المنتجات، فظلت البناءات التي وضعت خلف التوزيع الظالم للقوة والموارد كما هي لم تتغير، ومن ثم كان هذا التغير بمثابة مخدر لتلك الطبقات الفقيرة لتتكاتف تلك الطبقة الرأسمالية الوطنية والعالمية من أجل تدعيم مصالحها وقهر تلك الطبقات الفقيرة وامتلاك القوة والنفوذ وصنع القرار السياسي.

---

(1) Chirs Dixon: 0p, Cit., PP. 56 - 59.

1

3- ذهب **"ل. ب. مور – Moore B.** إلى أن **التنمية الريفية المتكاملة** " عملية تركيبية تتألف من عناصر وأبعاد وعمليات كثيرة تتطلب أن تكون مقاربة هذه التنمية الشاملة في مواجهتها لأسباب الفقر والازدواجية في المناطق الريفية، تلك الأسباب التي تتضمن معدلات الولادة المرتفعة والبطالة وسوء التشغيل ونقص المدخلات الزراعية ونقص التعليم والصحة وعدم وجود مؤسسات ريفية جديدة " [1](1) .

4- يرى **بعض الباحثين** إلى أن **التنمية الريفية** هي " عبارة عن تحسين مستوى المعيشة لمعظم سكان الريف ذوي الدخول المنخفضة والعمل على مساعدتهم من أجل التنمية التي يجب أن تنبع من اعتمادهم على الذات "، ومن ثم حصروا خصائص التنمية الريفية في **مجموعة عوامل** هي [2](2):

أ- تحسين مستويات المعيشة عن طريق التوزيع العادل للموارد.

ب- المساندة الذاتية في تنمية المهارات والقدرات.

ج- المشاركة الشعبية.

---

[1] **(1) عبد الباسط عبد المعطى: في التنمية البديلة "دراسات وقضايا"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ١٩٩٠، ص٣٩٧.**

[2] **(2) السيد رشاد غنيم مرجع سابق، ص ٢٨٢.**

5- يذهب **فريق آخر** إلى أن **التنمية الريفية** هي " مجموعة عمليات دينامية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محدودة وخطة واقعية ملموسة، وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية الوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي وفي تزويد القرويين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية العامة والتعليم والكهرباء والصحة والمواصلات والرعاية الاجتماعية، وتعتمد كل هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والبشرية والطبيعية المتاحة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في فترة زمنية محددة، كل ذلك بهدف الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل أبناء الريف ومحاولة إدماج المجتمع القروى بالمجتمع القومي الكبير وتمكينه من المساهمة بأقصى قدر مستطاع في التنمية القومية "[1](1)".

في ضوء ما سبق يلاحظ أن **حكومات الدول النامية تسعى لتبني مثل هذه المفاهيم والتعريفات** من أجل الحصول على معونة الهيئات الدولية سواء في شكل معونات مالية أو خبرات

---

[1] (1) نفس المرجع السابق: ص ٢٨٣.

فنية، وخير دليل على ذلك التعريف الذي تبنته **حكومة باكستان** عام 1973م والذي حصر **التنمية الريفية** في " زيادة الإنتاجية باستخدام المعونة الفنية وبعض الآلات وتقديم بعض التسهيلات لتخزين المنتجات الزراعية وتسويقها ".

ومن هنا يمكن القول بأن هناك اتفاق عام حول مفهوم واحد **لتنمية القرية**، لكون هذا المفهوم ينطوي على كثير من الغموض ويكتنفه الكثير من المشكلات الأيديولوجية والفكرية، بجانب اختلافه من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر طبقا لظروف واحتياجات وأولويات كل مجتمع من هذه المجتمعات، لذا يمكن ان نؤكد بأن هناك عدة **عناصر أساسية تقوم عليها عملية تنمية القرية** هي:

1-أن تنمية القرية هي عملية تتم داخل حدود مجتمع القرية.

2- تعتمد تنمية القرية على مبدأ أساسي وهو ضرورة المشاركة الفعالة والإيجابية من جانب أهالي القرية في كل خطوات ومراحل مشروعات التنمية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وبدونه لا تتم عملية التنمية بالقرية.

3- لابد وأن ترتبط التنمية القروية بالتنمية المحلية والإقليمية فتنمية القرية تعتبر امتدادا للتنمية القومية ومكملة لها.

4 - أن التنمية القروية نابعة أساسا من أهالي المجتمع فهم الذين يحددون احتياجاتهم ومتطلباتهم مع ترتيب هذه الاحتياجات والمشكلات.

5- تقوم التنمية القروية على كيفية الاستغلال الأمثل للموارد المحلية الموجودة بالقرية سواء أكانت بشرية أو مادية أو طبيعية، بالإضافة إلى المساعدات الحكومية والخارجية.

6- أن تنمية القرية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، الهدف منها تحقيق مستوى أفضل لسكان القرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

ثانيا: تنمية القرية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢: وتتضمن هذه المرحلة ما يلى:

1-**تنمية القرية في عهد محمد على**: يجمع معظم الباحثين والمهتمين بتنمية القرية بصفة خاصة على أن تنمية القرية في مصر لم تبدأ إلا منذ أن تولى " **محمد على** " حكم مصر، حيث أفرزت تلك الفترة **تجربة تنموية لها ملامحها المميزة** في مختلف مجالات

التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وذلك في أعقاب الفوضى الحضارية والسياسية التي خلفتها الحملة الفرنسية على مصر (1)[1]، فكانت **سياسته التنموية إصلاحية** أحدثت تغيرات في القرية المصرية ، بمعنى أنها **إصلاحات غربية وليست مصرية** ، فلم يحدث سوى إصلاحات جزئية لصالح طبقة معينة سرعان ما انتهى تأثيرها مع انتهاء عصر محمد علي ، فجاءت معظم التغيرات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والعلاقات الثقافية والسياسات التصنيعية نقلا عن النظام الغربي، مما جعل تلك الإصلاحات لم تستمر طويلا نظرا للتعارض بين الثقافات والخصوصية التاريخية للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل منهما (2) [2].

وهكذا تكون السياسة التنموية والتغيرات التي أحدثها " محمد على " فى القرية المصرية على النحو التالى:

أ-ملكية وحيازة الأرض: لما كان يرغب **محمد علي** في إقامة دولة عريقة ترتكز على جيش قوي وفعال يعتمد على نظام اقتصادى

---

[1] (1) مريم أحمد مصطفى: التنمية بين النظرية وو اقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ١٨٧.

[2] (2) السيد رشاد غنيم: مرجع سابق ، ص ص 303-304 .

قوى حديث ويقوم على الاكتفاء الذاتي فمن الطبيعي أن تأتي الزراعة وتنمية القرية في المكان الأول في إطار الإصلاحات الاقتصادية المرجوة [1] [1].

اتجهت مصر في عهد " **محمد على** " نحو الاقتصاد الموجة مما جعله يحدث انقلابا في نظام ملكية وحيازة الأرض الزراعية، فكانت سياساته في ملكية وحيازة الأرض تبدوا في ظاهرها متناقضة بسبب الاستراتيجية ذات الحدين " **سياسة الجبر والاختيار** "، فمن ناحية يسمح باستمرار نظام الالتزام في السنوات العشر الأولى من حكمه ، ومن ناحية أخرى يمارس سياسة تهدف إلى إضعاف سلطة الملتزمين على الفلاحين ، فجعل الملتزمين يحصلون نوعا من الضرائب من الفلاحين مباشرة وجعل للفلاحين حق التشكي من الملتزمين وعرض مظالمهم [2](2)

نتيجة للتغيرات التي أحدثها " **محمد على**" في ملكية وحيازة الأرض ظل الوضع الاجتماعي والطبقي الفلاحين كما هو لم يحدث عليه أي تغيير يذكر عما كان عليه في القرن الثامن

---

[1] (1) محمد عبد العزيز عجمية: التطور الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٨، ص ٢٠٤.

(2) السيد رشاد غنيم: مرجع سابق، ص ٣٠٥.

عشر ، فلم يتمتع الفلاحون بحق الملكية الكاملة أو أي أنواع الحقوق ، والواقع أن فرض سلطانه على الأرض وتأميمها بهذه الصورة يتسق اتساقا تاما مع نظامه الاحتكاري الذي غطى جميع مرافق الاقتصاد المصري ، ولذا جاء تطور نظام ملكية وحيازة الأراضي تدعيما وتفويضا لوضع الطبقات الممتازة ، وهذا يعني أن محمد على استغل الفلاحين وأثقل كاهلهم بالضرائب ، ولم يكتف بذلك بل ظهرت أسوأ صور الاستغلال في عملية السخرة (1)[1]، ومن ثم لا يغفر لمحمد على بأي حال من الأحوال استنزافه للفلاح المصري بحجة أن ذلك بهدف التصنيع.

ب-المحاصيل الزراعية ونظام الري : ميز هذه التجربة الاهتمام بالقطاع الزراعي كمدخل للانطلاق نحو التنمية الشاملة ، فكان إدخال نظام الري المستديم في أقاليم الدلتا أو ما تلاه من مستلزمات ومشروعات أخرى من إصلاح وصيانة الترع الموجودة وحفر العديد من الترع الجديدة وبخاصة ترعة المحمودية وإقامة القناطر

[1] (1) علي بركات: تطور الملكية الزراعية في مصر ١٩١٩-١٨١٣" و أثره على الحركة السياسية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩، ص 43.

الخيرية فوق النيل ، بالإضافة إلى عمليات ترميم وإصلاحات كثيرة كانت تتم عن طريق السخرة [2] [1].

تجدر الإشارة إلي أن عصر محمد على قد شهد تغيرات هامة في مجال الزراعة وبخاصة تنوع المحاصيل الزراعية والتوسع في زراعة مثل هذه المحاصيل النقدية مثل محصول القطن الذين أصبح عماد الاقتصاد المصرى ، ومع هذه التغيرات إلا أن أحوال الفلاحين لم تكن أحسن حالا عن ذي قبل، حيث كان الفلاح مجرد منفذ لسياسة محمد علي في الزراعة أو التصرف في المحصول ، بل تحول الفلاحون إلى رقيق للأرض ، مما أدى بالكثيرين منهم إلى هجر أراضيهم والتنازل عنها نتيجة لزيادة أعباء الضرائب الباهظة [1] ، واستمر هذا الوضع فكان الفلاحون يقومون بأعمال السخرة الإجبارية التي اقتصرت على المعدمين من سكان القرى .

قام محمد على بإحراق عقود التزامات الملتزمين الذين كانوا يقومون بجباية الضرائب، وأعطاهم في نفس الوقت مساحات من الأراضي يستغلونها مدى حياتهم ولا يدفعون عنها ضرائب ،

---

[1](2) أنورعبد الملك: نهضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٠، ص ٢٧.

وكان نصيب الأعيان ورجال الإدارة الحربية ما يعرف باسم " الأبعاديات " (2)، بينما كان نصيب أسرة محمد على ما سمي بالسفالك " – وهي من أخصب الأراضي الزراعية وأكثرها غلة و أسهلها ريا ، وكانت متضخمة إلى درجة كبيرة بلغت مئات الآلاف من الأفدنة – ، أما الفلاحون فلم يكن لهم حق تملك الأرض أثناء حكم محمد على .

ج– الصناعة ووضع الحرفيين: بعد التغييرات الهامة التي أحدثها محمد علي في مجال الزراعة عمد أيضا إلى إحداث مجموعة من التغييرات في مجال الإنتاج المعرفي والصناعي، وأصبح الحرفيون هدفا من أهدافه، إذ عمد إلى السيطرة على وسائل الإنتاج، ولم يبق محمد على على الإنتاج الحرفي كثيرا، فسرعان ما اتجه بقوة وإصرار نحو الصناعة الحديثة آخذ بنصيحة الأجانب الذين كان يستميلهم إلى بلاطه أمثال **" كلون "، " جوميل "، " بوكستى" ، " الكولونيل سيف" .**

---

(١) على فؤاد أحمد: مرجع سابق، ص ص 93-94.

(2) إبراهيم عامر: الأرض والفلاح المسألة الزراعية في مصر"، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٠٨، ص ص ٧٨-٨٠.

، ومن هذا المنطلق يعد محمد على باعث المرحلة الأولى لنمو الصناعة في مصر، فقد حاول تطوير البلاد عن طريق إقامة صناعات حديثة ومتطورة تحت سيطرة الدولة المطلقة مما أدى إلى قيام منشآت صناعية متعددة ومتنوعة (1) [1].

د- نقل التكنولوجيا: ربما تكون حاجة الدول النامية إلى التكنولوجيا الخاصة بتصنيع السلع التصديرية هي الأكثر إلحاحا ، غير أن نقل التكنولوجيا المرتبطة بهذه الفئة يتطلب إيجاد أساس صناعى محلى ، إلا أن غياب الأساس التكنولوجي المحلى يؤدي إلى غيره من العوامل إلى ما يسمى " **بهجرة العقول** " من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ، ولعل هذا ما فات محمد على حينما اجرى في مصر في الربع الأول من القرن قبل الماضي – أي قبل اليابان بخمسين عاما أو تزيد – المحاولة المصرية الحديثة لنقل التكنولوجيا وقد نجح فيها نجاحا كبيرة ، فأقام المصانع و عزز القدرة العسكرية وبدأ في مشروعات الري والزراعة الحديثة وأنشأ المدارس الطبية والهندسية وأرسل البعثات واستقدم الخبراء (2)[2].

---

[1] (1) السيد رشاد غنيم: مرجع سابق، ص ٣١٠.

[2] (2) نفس المرجع السابق: ص 310.

ولما كانت نهضة " محمد على" التكنولوجية مرتبطة بجهده الحربي وتنظيمه الاقتصادي وانتقلت الإدارة إلى يد أقل قدرة ، ولم تكن هناك مؤسسات تعمل على صيانة الخبرة واستمرار الدفع ، فأغلقت المصانع وهجرت المدارس وتوقفت النهضة ، في حين حدث عكس ذلك في اليابان التي بدأت تكوين قواعد داخلية قوية من الخبرة والمعرفة التكنولوجية والتجريب والتنظيم لإنتاجها ، ومكنتها تلك القواعد أن ترسل الآلاف من الجواسيس العلميين إلى الخارج ثم تعيد تصميم هذه الآلات والمعدات وتصنعها بواسطة عمال مهرة وبتكلفة تنافس الأسواق الأوروبية ، أي أن عملية المحاكاة لم تتم إلا استنادا إلى قاعدة تكنولوجية محلية وقاعدة صناعية منظمة وموجهة وهادفة [2] [1].

مما سبق يمكن القول: أن **جهود التنمية** في عهد محمد علي أعاقتها عوامل كثيرة لعل أهمها:

- " **التبعية السياسية** "، فمن المعروف بأن التنمية الاقتصادية في أي دولة من الدول، لابد لها أن تتمتع بقدر سياسى ومادي مستقل حتى يمكنها أن تدعم خططها التنموية، لكن مصر في عهد محمد على لم تتمتع بمثل هذا الاستقلال.

---

[1] (1) فينان محمد طاهر: مشكلة نقل التكنولوجيا " دراسية لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية، رسالة ماجستير منشورة، البيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩ء ص ص 114-١١٥.

- كان يهدف محمد على من وراء هذه التجارب إلى تحقيق أهداف شخصية مما **أفقد هذه التجارب مصداقيتها**.
- تجاهله لعنصر هام يعتبر ركيزة العمل التنموي وهو " **المشاركة الشعبية** " فجعل الخطط التنموية مرتبطة بشخص الحاكم وبأسلوبه في الحكم وابتعدت عن مشاركة الجماهير، وبالتالي انتهت هذه الخطط بانتهاء الحاكم.

على الرغم من ذلك فإن "جهود محمد علي في تنمية وتحديث المجتمع المصري "ريفه وحضره " عمل لا يمكن أن ينكره التاريخ، فهو يعد بحق " مؤسس مصر الحديثة ".

2- **تنمية القرية وأسرة محمد على**: إن مسيرة **" محمد على"** الإصلاحية لم يكتب لها البقاء والاستمرار، فقد خلفه في ذلك من يقومون ببعض **الإصلاحات الذاتية** والتي كانت متعثرة وضعيفة من ناحية أخرى، فلقد ظهر **الاتجاه الرأسمالي** ودخلت الرأسمالية العالمية بصورة مختلفة في السنوات الأخيرة من حكم محمد على واتخذت في بدايته شكل **الاستثمارات الأجنبية** المحدودة التي جاءت إلى مصر، ثم اتخذت في مراحله الأخيرة شكل **التدخل المباشر** الذي تمثل في معاهدة لندن **عام 1840** [1](١) .

---

[1] 1(1) أحمد عبد الرحيم مصطفي: الأرض والفلاح في عصر محمد على، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مطبعة الجبلاوي، القاهرة ،١٩٧٥، ص ٢٧٣.

يجمع كل المهتمين بالتنمية على أن الفترة التي أعقبت حكم محمد على لمصر تمثل **انتكاسة حقيقة لتنمية القرية** كما يلي :

أ-بعد أن تولى **" الخديوي عباس "** الحكم قام ببعض الإصلاحات **الذاتية** التي كان يهدف من ورائها **إرضاء إنجلترا وإبقائه في الحكم وإرضاء فئة محدودة** من الشعب فأصدر لائحته الأولى من لوائح الأطيان عام 1846م، والتي أعطت للفلاح الحرية في زراعة المحاصيل واعترفت بملكية فردية محددة للأرض، وكانت تلك اللائحة مطلبا ضروريا للرأسمالية العالمية لتحرير الاقتصاد المصري من احتكارية الدولة وربطها بالاقتصاد الرأسمالي، بجانب إنشائه للسكك الحديدية التي فتحت الباب على مصراعيه للرأسمالية الأوروبية من أجل استنزاف خبرات مصر[1].(1)

ب- وفي عهد **" سعيد "** تبني **سياسة اقتصادية ليبرالية** تساير التطور الرأسمالي في مصر من أجل تشجيع الاقتصاد القروي على إنتاج المحصولات النقدية ، وبذلك ألغي نظام الاحتكار وعدل من طرق الاستغلال الزراعي ونظام الملكية ، وأصدر اللائحة السعيدية عام **1858م** ، والتي غيرت بناء الملكية الزراعية ،وكانت حجر أساس أرسى دعائم التشريع الخاص

---

[1] **(1) السيد رشاد غنيم: مرجع سابق، ص٣١٩.**

بملكيـة الأطيـان [1](1)، وبـذلك تعـد أعمـال الخـديوي سـعيد ثـورة إصلاحية في حياة الفلاح المصرى ، إذا هيأت لـه ولأول مرة في تاريخـه أن يجنـى ثمـار عملـه وأن يـزرع مـا يشاء ويتصـرف فـي محصوله كما يشاء ، ولذلك فان سعيد يستحق الدفاع عنه لأنه انفـرد مـن بـين أفـراد أسـرة محمـد علـى بالرحمـة علـي الفـلاح المصري لإعفائه من الضرائب المتأخرة ، وهو الذي حول الجندية من عبودية إلى نظام ديمقراطي يتساوى فيه الجميع عند التجنيد [2](2).

ج- عندما تولى " إسماعيل " حكم مصر من عام 1863 إلى علـم ١٨٧٩م، وتعـد تلـك المرحلـة فتـرة توسـع شـاملة ونشـطة للرأسـمالية العالميـة ، ففتحـت سياسـية توسـيع زراعـة القطـن المصري لتعويض سوق صناعة النسيج البريطانية عن القطن الأمريكي ، كما تم في عهده **سياسة القروض والاستثمار المالي المصرفي فـي شـكل الرهونـات** علـى الأراضـي ، وتلـك السياسـة وحياة الإسراف والبذخ أدت إلى سوء حال الفلاح المصري وإثقال كاهله بزيادة الضرائب ، كل ذلك مكن الرأسمالية العالمية من أن تهيـئ لنفسـها الاستقرار فـي مصـر ، فعزل الرأسماليون الـدوليون

---

[1] (1) محمود عودة: القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، مرجع سابق، ص 165.

(2) مريم أحمد مصطفى : مرجع سابق، ص١٩٧.

إسماعيل وتم فرض رقابة دولية على مصر، ومن ثم وقع المجتمع المصري تحت **سيطرة الرأسمالية العالمية** (1) [1].

ولذا يمكن القول بأن عهد **إسماعيل** غاب فيه التخطيط كلية ، حيث حاول أن يجعل من مصر جزءا من أوروبا ، وأن ينقل التجربة الغربية بصورة سطحية إلى مصر ، ولم يبذل الخديوي إسماعيل **أي جهد يذكر في مجال التصنيع** ، بل اقتصرت جهوده على تحديث بعض المدن الكبرى وتوزيع المياه وإنارة الطرق وتحسين المواصلات وحفر عدد من الترع، وقد كلفت سياسة إسماعيل في تقليد الغرب مصر الكثير من الأعباء خاصة المالية ، بالإضافة إلى فتح الباب على مصراعيه وزيادة التغلغل الأجنبي في عصره ، بجانب منحه الأراضي لأقاربه وأتباعه ، وكان الإقطاع هو النظام السائد في الاستغلال الزراعي ، ولقد تميزت تلك المرحلة بزيادة التفاوت الطبقي حيث عانت الأغلبية من فقر مدقع (2)[2].

3- **تنمية القرية والاحتلال البريطاني**: بعد الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢م عمد الاستعمار إلى دمج مصر في النظام

---

[1] (1) السيد رشاد غنيم: مرجع سابق، ص٣١٨.

[2] (2) مريم أحمد مصطفى: مرجع سابق، ص ص١٩٧-١٩٨٨.

الاقتصادي الرأسمالي وفي النظام الدولي ورسمت إنجلترا السياسية التي يجب أن تعمل مصر في ظلها ، وهي أن تستمر كبلد زراعي وسوق لبيع منتجاتها ، وصممت على استغلال كافة موارد مصر وإمكاناتها الاستراتيجية والاقتصادية والبشرية والمعنوية للوصول إلى أهدافها [1](1) وتتمثل **أبعاد السياسة التنموية التي أحدثها الاحتلال في مصر** فيما يلي :

أ- الملكية الزراعية: تميزت سياسة الاحتلال البريطاني بالنسبة للملكية الزراعية بالسير في **اتجاهين** [2](2):

الأول: تدعيم الملكيات الزراعية الكبيرة ورعاية مصالح كبار الملاك.

الثاني: العمل على زيادة مساحة الملكيات الصغيرة، وبعد استقرار الملكية الزراعية عمل الاحتلال على توسيع قاعدة الملكيات الزراعية الصغيرة وزيادة عدد صغار الملاك والمحافظة على ملكيتهم، وكان الهدف من ذلك تجنب تكوين طبقة ساخطة من طبقات المجتمع، وتدعيمه للملكيات الزراعية الكبيرة ورعاية

---

[1] (1) نفس المرجع السابق: ص 204.

[2] (2) فاطمة علم الدين عبد الواحد: التطورات الاجتماعية في الريف الحمل قبل ثورة ١٩١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٧.

مصالح كبار الملاك الذين تتفق مصالحهم والاحتلال ، ومن ثم معاونته في الحكم ، وعمد الاحتلال إلى إهمال الطبقة المتوسطة والتي تضم المشايخ والعمد من أجل إضعافهم اقتصاديا وإضعاف سلطاتهم داخل القرى والانفراد بحكم الريف المصري وجعله تحت سطوته مباشرة.

وهذا يعني أن الاحتلال البريطاني فشل في تحقيق **التوازن الاجتماعي** الذي كان ينشده من وراء سياسة حماية الملكيات الصغيرة ، لأن كبار الملاك ازدادوا ثراء وصغار الملاك ازدادوا فقرا ، ومن هنا ظهر التناقض العميق في المجتمع المصرى ' وهذا يوضح أن الاستعمار البريطاني جعل من مصر مستعمرة زراعية فقضى على الإقطاع و السخرة وصدر أمر في ديسمبر ١٨٨٩م بإلغاء السخرة في جميع أنحاء القطر المصري وتولت الحكومة تنفيذ أعمال المقاولات على نفقتها الخاصة ، ومع ذلك كان يستعين بالفلاحين في المحافظة على الجسور وقت الفيضان [1](1)

---

[1] (1) السيد رشاد غنيم: المجتمع الريفي بين مفهومات الاقتصاد الزراعي وعلم الاجتماع، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ٢٣٧.

ب- سياسة الري : أهتم الاحتلال البريطاني بأمور الري في البلاد وبنيت على أساسه **سياسة الاحتلال الزراعية** التي كان حجر الزاوية فيها أن تتخصص مصر في إنتاج القطن ولابد لزارعيه من ضمان قدر كبير ووفير من الري ، وهذا يوضح أن سياسة الري رسمت لإرضاء **أصحاب المصالح الاقتصادية** في البلاد سواء أكانوا من الأجانب أو من كبار الملاك ، حيث وضعت " نظارة الأشغال " نظاما ثابتا لنوبات الري لضمان توزيع المياه على القرى ، كما سمحت السلطات **لكبار الملاك بإقامة مضخات آلية على الترع** للاستفادة منها في الري لأراضيهم وأراضى صغار المكان المجاورة لهم ،غير أن كبار الملاك استبدوا بالفلاحين واجبروهم على دفع مبالغ باهظة من أجل ري هذه الأراضي ، ولقد ترتب علي هذه السياسة ارتفاع قيمة الأرض وبخاصة تلك التي تخصصت فى إنتاج محصول القطن الذي حظي باهتمام سلطات الاحتلال البريطاني ، مما أدى إلى ربط الاقتصاد المصري بالاقتصاد البريطاني وظروفه وتقلباته مما عرض البلاد لمخاطر كثيرة [1].

---

[1] (1) رؤف عباس حامد: النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة ن 1973 ن ص 115.

ج- التجارة والصناعة: عمدت سياسة الاحتلال الاقتصادية التجارة والصناعة على فتح الباب على مصراعيه أمام المنافسة الحرة دون أي تدخل من جانب الحكومة ومن أجل تنفيذ ذلك عقدت الحكومة اتفاقيات منذ **عام 1884 حتى ١٩٠١** مع عدد من الدول الأوروبية التي تربطها بمصر علاقة تجارية تستند إلى ضآلة الرسوم الجمركية على الواردات ، بجانب فرضها ضريبة على المنسوجات القطنية التي تصنع في مصر تعادل الرسوم الجمركية المقررة على المصنوعات المماثلة لها في الخارج ، وبالتالي تم قتل الصناعات الحرفية وقتل روح المبادأة والابتكار في القطر المصري ، كما غمرت الأسواق المصرية المنتجات الأوروبية [1](2).

مما سبق يتضح أنه منذ إعلان الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني يهدف إلى استنزاف كل موارد الدولة ، ومع هذا الاستغلال ظهر التناقض واضحا في السياسة البريطانية وفي نكثها لعهودها ، فانخفض سعر القطن وضاق الفلاحون بذلك ، وامتنعت البنوك عن عملية التسليف واشتدت في طلب أقساط الديون والسلفيات ، وبعد الحرب العالمية الثانية ظل النظام

[1] (2) نفس المرجع السابق: ص ص 126- 127.

الاقتصادي يحمل الملامح البارزة لنظام السيطرة الاستعمارية ، فكانت مصر جزءا لا يتجزأ من النظام الاستعماري العالمى فخضعت لتبعية اقتصادية وسياسية للاستعمار البريطاني كان من نتيجتها استنزاف موارد مصر وتأخير تقدمها الاقتصادي والاجتماعي وسيطرت رؤوس الأموال الأجنبية على السياسة الاقتصادية ، مما ضاعف من علاقة التبعية الاقتصادية والسياسية لمصر بالاستعمار البريطاني، كما شهدت هذه الفترة أيضا نموا " للرأسمالية المصرية" التي تصدت للحركة الوطنية وكانت عاجزة عن أن تسهم في تحقيق أي تنمية اقتصادية ، بجانب أن النظام الليبرالي القديم فشل فى أن يتوافق مع طبيعة وظروف المجتمع المصري [1](1)

بالنظر إلى الجهود التنموية التي تمت في القرية المصرية خلال مرحلة ما قبل **ثورة يوليو ١٩٥٢ م** يمكن القول:

١- إن المشروعات التنموية التي تمت قبل ثورة يوليو تركزت حول **الإنتاج الزراعي**، وركزت على عنصر الأرض باعتبارها الأساس الاقتصادي، بينما **أغفلت عناصر الإنتاج الأخرى** حيث

[1] **(1) مريم أحمد مصطفى: مرجع سابق، ص ص 204-211.**

ساءت أحوال الفلاحين لدرجة أن غالبيتهم هجر أرضه وتنازل عنها هروبا من الضرائب التي كانت تفرض عليه.

٢- أفرزت التجارب السابقة أن جهود التنمية كانت في أغلبها تهدف إلى **تحقيق أهداف شخصية ترتبط بشخص الحاكم** وبأسلوبه في الحكم ولا ترمي إلى تحقيق أهداف الجماهير العريضة.

٣- إن جهود التنمية التي تمت خلال هذه الحقبة التاريخية **لم تكن تهدف إلى الارتقاء بالمستوى الثقافي أو الصحي أو السياسي أو الاجتماعي لسكان المجتمع القروي**، بل كانت تهدف إلى دعم كفاءة استغلال مجتمع القرية الصالح الوحدات الأكثر نموا من داخل المجتمع أو خارجه، كما تتميز بالعشوائية وعدم التخطيط واقتصارها على مناطق قليلة وحرمان غالبية القرى من تلك الجهود.

ثالثا: **تنمية القرية بعد ثورة يوليو 1952م**: تعتبر هذه المرحلة **نقطة تحول في كيان المجتمع المصري بصفة عامة، ومجتمع القرية بصفة خاصة**، وتتضمن هذه المرحلة ما يلي:

1- تنمية القرية وثورة يوليو: تعتبر هذه المرحلة **نقطة تحول في كيان المجتمع المصري بصفة عامة ومجتمع القرية بصفة خاصة** وتتضمن هذه المرحلة ما يلي:

إن **البناء الريفي** في مصر قبل ثورة يوليو يتمثل أساسا في **ازدياد الفقر** بشكل ملموس، بجانب **انعدام التكافؤ وسيطرة الملكيات الكبيرة** نتيجة للطرق التي يتم بها تملك الأرض [1](1)، حيث كانت نسبة كبار الملاك عام ١٩٥٢م المالكين لأكثر من ٢٠٠ فدان أقل من1% من إجمالي عدد ملاك الأرض، وكانت تمتلك 20% من إجمالي الأرض المزروعة ، بينما **ارتفع عدد صغار الملاك** بما يزيد على ثلاثة أضعاف خلال الخمسين عاما الماضية [2](2)، وكان من نتيجة ذلك **فرض ضرائب باهظة على الفلاحين واحتكار كبار الملاك لمعظم القروض** القصيرة والمتوسطة الأجل ، في حين ظل صغار الملاك خارج

---

[1] (1) روبرت مابرو: الاقتصاد المصري * ١٩٥٢-١٩٧٢، ترجمة صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩، ص 94.

(2) Richard. Adarts Jr.: Developinent and Social Change in Rural Egypt, Syracuse University press, N.Y.1986, P.98.

سوق الائتمان مما اضطرهم إلى بيع أراضيهم نتيجة الديون المتراكمة عليهم [1](1).

كما ظهر أيضا في البناء الريفي قبل الثورة **نمط اقتصاد السوق** ، و**ضغط الاستعمار والرأسمالية** لتطوير علاقات الإنتاج فكانت البرجوازية المصرية قد حققت أقصى قوة بعد الحرب العالمية الثانية ، لكن اقتصادياتها وقوتها السياسية لم تكن كبيرة، إلا أنها كانت غير مدركة بصورة كلية ولا يوجد أدنى أنواع الضبط عليها ، وعلى ذلك يمكن القول بأن الطبقة الرأسمالية لم تستول على الدولة في أي وقت من التاريخ الحديث والمعاصر وأن ممارسات أسرة محمد علي والاحتلال البريطاني قد تحطمت ، كما يلاحظ أن **القطاع الخاص والليبرالية** قد سيطرا على نمط الحياة الريفية ، إذ حاولت السياسية البريطانية ضرب نظام الاحتكار الذي فرضه محمد على ، كما أدى التقدم الحضارى في أوربا إلى زيادة الإنتاج وتراكم رأس المال مما اضطرها لوجود أماكن لتصريفها ، ولذلك **انهالت رؤوس الأموال الأجنبية** على

---

(1) محمود عبد الفضيل: التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري" ١٩٥٢-١٩٧٠" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ١٣- 14.

مصر [1] (1)، حيث بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية في مجال الزراعة مثلا عام1955م حوالي 73,464,000 جنيه ، ومن ثم **سيطر رأس المال الأجنبي** على حياة البلاد الاقتصادية والسياسية سعيا وراء تحويل البلاد من سيطرة الاستغلال الإقطاعي إلى الاستغلال الرأسمالي وخلق طبقة من الملاك لتصريف المنتجات الأوروبية [2].(2)

لذا ظل **الريف المصرى** حتى عام **١٩٠٢** يعاني من أسوأ صور **الاستغلال والتبعية للنظام الاستعماري الغربي** الذي يرسم السياسات ويصدر القرارات من ناحية ، والرأسمالية الوطنية التي تساندها وتدعم مصالحها على حساب الجماهير العريضة الريفية ، كل ذلك أدى إلى **تعميق التخلف والتبعية** في المجتمع المصري ، وبذلك ظلت البنية التحتية ساكنة لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر، وانعكس هذا أيضا على البناء الفوقي في المجتمع الريفي الذي ظل متخبطا **فاقد الوعي والمشاركة** [3](3) ، هذا

---

(1) John Waterbury : The Egypt of Nasser and Sadlat. Princoton University press, New york, 1983. P.232

[2] (2) نبيل عبد الحميد سيد أحمد: "النشاط الاقتصادي للأجانب و أثره في المجتمع المصري " ١٩٢٢١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٢.

[3](3) السيد رشاد غنيم: دراسات في علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص 356.

الوضع المتدهور الذي عاشه المجتمع المصري قبل ثورة يوليو من **سوء في توزيع الملكية** الزراعية والتركيب الطبقي الجامد وضيق الرقعة الزراعية وارتفاع إيجار الأراضي الزراعية وفوضى التوزيع للدخل الزراعي يؤكد أن **تجارب تنمية القرية التي تم إنجازها في ريف مصر قبل ثورة يوليو قد باءت بالفشل** باستثناء محاولات تنموية ضئيلة تمت في عهد محمد على[1](1).

من هذا المنطلق كان لابد أن يشهد البناء الاجتماعي والاقتصادي التقليدي تغيرات جذرية نتيجة للثورة شملت واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قام بها لأول مرة أبناء مصر بدافع الوطنية والقومية بعد أن بلغت الحياة السياسية قبل الثورة مستوى من المهانة والتضليل لم يصلح معه أي تغييرات أو إصلاحات جزئية ، وإنما كان لابد من تغيير جذري في الاتجاهات السياسية الداخلية والخارجية [2](2).

---

[1] (1) كمال المنوفي: الفلاح المصري ومبدأ المساواة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. ١٩٧٨، ص ٢.

[2] (2) مريم أحمد مصطفى: مرجع سابق، ص ص ٢١١-٢١٢.

ولذا يمكننا القول بأن ثورة يوليو **تعد بكل المقاييس نقطة تحول في كيان المجتمع المصري**، فمعها تغيرت فلسفة كيان الحكم تغييرا جذريا، وارتبطت مصالح الحكام بمصالح الشعب، وانعكس ذلك بطبيعة الحال على السياسات التنموية آنذاك، وأولت الحكومة جل اهتمامها **للنهوض بالمناطق القروية** التي عانت الكثير من أوجه القهر والحرمان ، واعتبروا أن ذلك ضرورة من ضرورات تحقيق التنمية الشاملة [1](1)، **لذا نعرض بإيجاز للمنجزات التنموية للثورة خلال أربع مراحل كما يلي:**

المرحلة الأولى : "مرحلة الليبرالية الاقتصادية " 1952- 1956م: اتسمت هذه المرحلة بتغيير شكل السلطة السياسية للمجتمع بقيام الثورة والتي على أساسها تم طرد الملك السابق وإلغاء الرتب والألقاب وحل الأحزاب السياسية ، وبالتالي لم تمثل التنمية الاقتصادية اهتمامات الثورة في هذه المرحلة لانشغال القيادات السياسية قضيتي " التحرر الوطني ، وتصفية القوى السياسية التقليدية "، مما ترتب عليه عدم الدخول في سياسات اقتصادية من شأنها إحداث تغيير جذري في النظام الاقتصادي والاجتماعي ، فيما

---

[1] **(1) خلاف خلف الشاذلي :: مرجع سابق ، ص ٣٧.**

عدا " **قانون الإصلاح الزراعي**" الذي ترتب عليه تغيير جذري في أعماق القرية المصرية [1](1)، وكانت بداية لغرس علاقات إنتاج أكثر تقدم في التكوين الاجتماعي والذي ترتب عليه أمران [2](2):

١- انتقال ملكية القطاعات العامة في المجتمع إلى الدولة.

2- التسويق التعاوني للحاصلات الزراعية ، هذا بجانب أن هذه القوانين أدت إلى تغيير ملامح البنيان الطبقي في الريف المصرى ، فبعد الاستيلاء على الملكيات الكبيرة وتوزيعها على صغار الفلاحين أدى ذلك إلى تغيير واضح في التركيب الطبقي وظهور الحراك الاجتماعى للمنتفعين بالأرض [3](3)، ويلاحظ أن سلطة الدولة نبهت إلى خطورة المسألة الزراعية ، ومن ثم عملت على بناء **السد العالي** وظهور العديد من المؤسسات التابعة

---

[1] **(1) كمال المنوفي: مرجع سابق، ص 44.**

[2] (2) **أحمد زايد: البناء السياسي في الريف المصرى، تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة**، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص 313.

[3] **(3) عبد الباسط عبد المعطي: توزيع الفقرفي القرية المصرية، دارالثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩، ص 3.**

للدولة وزيادة تدخلها في توجيه الإنتاج الزراعي من خلال وضع التشريعات والسياسات الزراعية ، إلا أن معظم هذه المحاولات كانت تسيطر عليها الطبقة البرجوازية مما جعلها تسير في تيارها لخدمة مصلحتها، في حين تركت الغالبية العظمى من مزارعي الأرض وصغارهم تزداد فقرا (1)[1] .

لقد فرضت ظروف التخلف في الاقتصاد الزراعى حتمية اتجاه الثورة إلى **الاهتمام بالتصنيع** ، ومن ثم أخذت الثورة في التوسع الصناعى ، ولكن الواقع يدلنا على أن الاهتمام بالصناعة في هذه المرحلة لم ينم عنه **تغييرات في طبيعة البناء الاقتصادي** القائم ، وهذا يعني أن الثورة لم تضطلع منذ بدايتها بأعباء نقل البلاد إلى الاقتصاد الصناعي ، بل كانت الفكرة في الاستعانة بالطبقة الرأسمالية وكبار الملاك لإحداث هذا التحول ، ومع كل التسهيلات التي قدمت للقطاع الخاص إلا أن جملة استثماراته كانت منخفضة ، لذلك كان على الثورة **ضرورة بناء اقتصاد مختلط حكومى وفردى** يقدم شكلا من أشكال رأسمالية الدولة المتقدمة ويحمل عن الرأسماليين التبعات الكبيرة التي يحجمون عن حلها ، ولكن الرأسمالية المصرية الكبيرة لم تتخل عن

[1] (1) السيد رشاد غنيم: دراسات في علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص ٣٣٠.

مفاهيمها التقليدية وأخذت تضع العراقيل أمام طريق التنمية وفطنت الثورة بأن التنمية لا يمكن أن تتم عن طريق الرأسماليين ، وكان ضروريا البحث عن البديل وهو " **الطريق الاشتراكى** "[1].

المرحلة الثانية: " الوعي بحتمية التغيير الشامل المخطط" : نتيجة لعجز القطاع الخاص عن تأدية دوره في عملية التصنيع والتنمية، شهدت الفترة من عام 1956م- 1960م بداية التوسع في القطاع العام ، وأصبحت قضية التنمية تحتل مكان الصدارة وتمشيا مع سياسة التمصير للمصارف والشركات أنشئت المؤسسة الاقتصادية لإدارة أموال الحكومة، واتسعت سيطرة الدولة على معظم الصناعات الأساسية ، ولم يشارك القطاع الخاص مشاركة فعالة في عملية التنمية رغم تعدد الفرص التي منحتها الدولة له [2] .

المرحلة الثالثة: " مرحلة التخطيط والتوجيه المركزي ": قامت لجنة **التخطيط القومي** بوضع الخطة الخمسية الأولى التي كانت جزءا من الخطة العشرية لمضاعفة الدخل القومي بمعدل نمو سنوي قدره 7.2% وتكون الزيادة في الدخل في الخطة الخمسية 40%

---

[1] (1) مريم أحمد مصطفى : مرجع سابق ، ص ص ٢١٥-٢١٩.

[2] (2) نفس المرجع السابق : ص ص ٢١٧-٢١٨.

، بالإضافة إلى تحقيق عدالة أكثر في توزيع الملكية والدخل وتكافؤ الفرص وزيادة فرص العمالة ، كما استهدفت زيادة الدخل الزراعي بحوالي 28% ، وفي مجال الصناعة مضاعفة الدخل الصناعى خلال الخمس سنوات الأولى ، وفي هذه المرحلة واجهت الخطة عدة صعوبات حيث أهمل التخطيط بعيد المدى واقتصر على إعداد موازنات سنوية وبعد أجهزة التخطيط عن الواقع ومع زيادة الإنفاق الحربي انخفضت اعتمادات التنمية [1](1).

المرحلة الرابعة : " مرحلة النكسة ": وفيها تعرضت مصر إلى مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية أدت إلى وقف مسيرة التنمية ، وكان على رأس هذه الضغوط القرار السياسي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على مصر بفرض الحصار الاقتصادي وعدم تقديم القروض الائتمانية وتقليل وارداتها والتحكم في أنواع صادراتها ، بجانب فرض دول أوربا على مصر ضرورة تعديل سياستها مع تلك الدول مع ما في تلك السياسية من شروط تنافي سيادة مصر وحريتها ، إلا أن مصر اختارت طريق الحرية وتم سحب الاتفاقيات ، وأمام تلك الضغوط تراجعت مسيرة التنمية ، ولم تكن هناك تنظيمات قادرة على تحمل هذه

[1] (1) السيد رشاد غنيم: دراسات في علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص 332.

المسئولية وفقدت القيادة " **الكاريزمية** " الثقة وغاب التنظيم السياسي الفعال والانتماء الأيديولوجي ، ووضوح الرؤية الاستراتيجية ، وتغلبت نزعات اللامبالاة والخوف وعدم تحمل المسئولية كما افتقدت " **المشاركة الشعبية** " التي تعد ركيزة العمل التنموي [2][1].

نخلص مما سبق إلى ما يلي:

1-لا أحد يستطيع أن ينكر الدور الحيوي الذي قامت به ثورة يوليو في حياة القرية المصرية، فتجارب ومشروعات التنمية الريفية في مصر منذ ثورة يوليو أظهرت لنا تحولات وتغيرات بعيدة المدى قد حدثت في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التقليدي الذي سيطر على الريف المصري لفترات طويلة.

٢- بعد أن استولت القيادة السياسية على الحكم في البلاد رأت بضرورة التحرك تجاه الإصلاح الزراعى ، وكان لصدور قانون الإصلاح الزراعى أكبر الأثر في حياة القرية المصرية ، والذي كان يهدف إلى الخلاص من طبقة كبار الملاك ، كما كان هدفه

---

[1] (2) نفس المرجع السابق: ص 334.

الأبعد تحطيم العوائق الأساسية أمام تطوير علاقات اجتماعية واقتصادية جديدة في القرية المصرية وتحسين العلاقات شبه الإقطاعية السائدة التي كانت تحجب تحرير قوى الإنتاج في القرية المصرية .

٣- أكدت الشواهد أن الإنجازات التنموية التي حققتها ثورة يوليو لا يمكن التقليل من شأنها وبخاصة في مجالات الاستقلال القومي والتصنيع والعمالة والتعليم والثقافة وتحسين الأوضاع الاجتماعية للفلاح، كما بعثت الثقة في إمكانية التصنيع بكل مستوياته في مصر تلك الثقة التي بدأت منذ تجربة محمد على ثم تلاشت لتدعمها الثورة مرة أخرى.

4- من الأبعاد التي لا يمكن إغفالها هو تغيير البناء الاجتماعي في مصر الذي ترتب على التصنيع، فقد أتاحت الصناعات الجديدة التي أقيمت تدفق الفلاحين إلى المصانع مما أدى إلى تغير كبير في الحياة الاجتماعية بانتقال مصر من المرحلة الزراعية إلى مرحلة التصنيع إلى حد ما.

5- أثبتت التجربة التنموية خلال هذه الحقبة التاريخية إمكانية الاعتماد على الذات، إلا أن هذا لا يمنع من الاعتماد على

الخـارج فـي اسـتيراد المعـدات وفـي المعونـات والقـروض، مـع الاحتفاظ بحرية الحركة واستقلالية صنع القرار.

6- أثبت الواقع التنموي في مرحلة الثورة إمكانية نجاح التخطيط كمبدأ أساسي تقوم عليه عملية التنمية في المجتمع المصري بعامة ومجتمع القرية بخاصة، ولذا أولت الدولة اهتمامها بالمناطق الريفية لإيمانها بأن التنمية الحقيقية تبدأ بتنمية القرية.

٧- من الأمور الهامة التي أغفلتها السياسات التنموية خلال فترة الثورة المشاركة الإيجابية على مستوى التخطيط والتنفيذ ، مما أدى إلى ترك كافة الأمور للقيادات الحاكمة وترتب على ذلك **غياب** أهم عنصرين من عناصر التنمية وهما " **الديموقراطية الحقيقية ، المشاركة الشعبية الإيجابية** ".

2- **تنمية القرية والانفتاح الاقتصادي**: بعد نكسة يونيو عام 1967م ورحيل " **جمال عبد الناصر**" عام 1970م، وما تبع ذلك من أحداث أدت إلى **إبطاء عمليات التنمية** المطبقة آنذاك، ثم توقفت بعد ذلك نهائيا ولم تلبث القيادة السياسية الجديدة أن تبنت سياسة جديدة **للانفتاح الاقتصادي** جاءت بطريقة مرتجلة وغير مدروسة سرعان ما أوضحت أثارها ونتائجها السلبية ، كما بدت معضلة

الزيادة السكانية السريعة كعقبة كبرى بالغ البعض في اعتبارها المصدر الرئيسي لكل ما يعاني منه المجتمع المصرى من مشكلات[1](1)، وهذا يوضح أن المناخ الذي ساد المجتمع المصري في هذه الفترة قد هيأ الفرصة للقيادة السياسية في اتخاذ قرار تطبيق "**سياسة الانفتاح الاقتصادي**" .

اتسمت الأوضاع الاقتصادية السائدة بالمجتمع المصري خلال تلك الحقبة التاريخية بحدوث **عدة تغيرات** هيكلية في الاقتصاد المصرى وبنائه الاجتماعي والثقافي واختلفت جوانب الحياة الاجتماعية وتركت آثارها الواضحة **في بعض الجوانب منها**:

1-عجز الاقتصاد المصري عن **مواكبة وإشباع الاحتياجات الأساسية للشعب المصري عموماً ولطبقته الكادحة خصوصاً**، ويرجع ذلك إلي بعض الاعتبارات الخاصة بالدول الصناعية المتقدمة في علاقتها بغيرها من الدول النامية بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة، حيث تنتج الدول المتقدمة كل

---

[1] (1) محمود عبد الحميد حمدي، ناجي بدر إبراهيم: التغير في هذه المجتمع الريفي " مداخلة نظرية وبحوث ميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص١٣٩.

السلع الضرورية والكمالية وتحاول تسويقها في هذه الدول النامية ومن بيننا مصر[1] .

2- عند وفاة جمال عبد الناصر عام 1970م كان الاقتصاد المصرى في **حالة انهيار** شبه كاملة نظرا لظروف الحروب التي مرت بها البلاد، ومحاولة تعبئة ما تبقى من الموارد الاقتصادية لتجديد القوات المسلحة، بالإضافة إلى **انخفاض معدل الاستثمار** إلى أقل من 12%، ومن ثم أخذ الاقتصاد المصري يعاني من النقص الشديد في **توفير الموارد الخارجية** وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات في بداية السبعينات وارتباط كل هذا بتزايد أعباء الديون الخارجية[2] .

3 - تغير الاقتصاد المصري من **اقتصاد تسيطر فيه الدولة على كافة موارده الإنتاجية إلى آخر ليست للدولة فيه سيطرة على موارده الرئيسية** ، كما حدث تغير في أسلوب إدارته من اقتصاد يقوم أساسا على التخطيط الاقتصادي باعتباره الأداة

---

[1] عبد الدايم أحمد الصاوي: تجربة الانفتاح الاقتصادي والتنمية الصناعية في مصر ومقارنتها بتجربة كوريا الجنوبية وسنغافورة. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، ص٤٧.

[2] (2) حازم الببلاوي: في الحرية والمساواة، دار الشروق، بيروت، ط2، 1985، ص 34.

الرئيسية لإدارة الاقتصاد القومي إلى آخر تم فية التخلي عن هذا الأسلوب وأصبح أكثر اعتمادا على ظروف العرض والطلب في السوق، كما تحول أيضا من اقتصاد يستند أساسا إلى ما يقوم به القطاع العام من دور ريادي في تعبئة موارده الإنتاجية وتوظيفه في خدمة احتياجات ومصالح أغلبية الجماعات الطبقية بالمجتمع إلى آخر يعتمد بشكل أساسي على دور القطاع الخاص المحلي منه والأجنبي ، وما يقوم به كلاهما من ممارسات الاحتكار والاستغلال في مختلف مجالات الإنتاج والتسويق والخدمات ، كما تحول أيضا من اقتصاد يسعى إلى التطور ومحاولة تدعيم استقلاله الوطني إلى آخر أكثر **اعتمادا وتبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي** في حل مشكلات التمويل التي تواجهه [(1)] [1].

4- أفرزت فترة السبعينات **طبقة طفيلية** أخذت تدعم مركزها ومكانتها وشهدت هذه الطبقة ثراءاً فاشحاً واستفزازيا نظراً للدور المشبوه الذي اضطلت للقيام به في الاقتصاد المصري، فكونوا ثروات خلال فترات زمنية قصيرة دون جهد إنتاجي يذكر أو إضافة حقيقية للاقتصاد المصري، ومن ثم سادت **قيم الثراء**

---

[1] (1) السيد محمد الرامخ: التحليل السوسيولوجى لبنية المجتمع المصرى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص ص 235 – 236.

الفاحش وأصبحت **قيمة رأس المال فوق كل قيمة** وتفشت قيم الكسب غير المشروع في المجتمع مما أفقد الفرد الثقة في قيمة عمله الأصلي [1].

5- أدت سياسة الانفتاح إلى إحداث **تغييرات جذرية في بنية القرية الاجتماعية والإقتصادية** ، ذلك أن الاتجاه الذي دعمته الدولة نحو الزراعات غير التقليدية أو النقدية أدى إلى ظهور أشكال جديدة للحصول على الدخل والثراء ، فانتشر إنشاء مزارع إنتاج الدواجن والبيض ، وتفاقمت ظاهرة تجريف الأرض الزراعية ، كما تزايد العمل في أراضي الغير، كما أدى تيار الهجرة المتزايد إلى الدول النفطية إلى حدوث تغيرات عميقة لدى الفلاح نحو قيمة العمل المنتج وأهميته وأثره على شيوع أنماط استهلاكية جديدة داخل القرية ، بالإضافة لانتشار كثير من الأنشطة غير الزراعية فيها ، كما ساد المجتمع خلال هذه الحقبة كثير من **مظاهر العنف والفكر المتطرف** مما عطل في نهاية الأمر حركة التنمية [2].

---

[1] (1) محمود عبد الفضيل: تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٧٣.

[2] (2) محمود عبد الحميد حمدى، ناجي بدر ابراهيم: مرجع سابق، ص ص ١٧١-١٧٣.

6- يمكن القول بأن **سلبيات الانفتاح الاقتصادي**، ألحقت الأذى بمستقبل التنمية في مصر وذلك عندما أدت إلى زيادة الاعتماد على الخارج، كما أنها المسئولة عن **مضاعفة حجم التضخم** الذي استوردته من العالم الرأسمالي الغربي، فهي التي سمحت **بإغراق البلاد بالسلع االإستهلاكية المستوردة** بعد رفع يد الدولة من أمور التجارة الخارجية ، وفتح المجال أمام القطاع الخاص، وهكذا بدلا من أن نكتفي باستيراد التضخم من السلع الإنتاجية فقط وهي سلع ضرورية لعملية التنمية ، **استوردنا " التضخم الغربي "** من السلع غير الضرورية ، فكان من الممكن استخدام رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية وتوجيهها لبناء المشروعات الأساسية بدلا من توجيهها نحو مشروعات بعيدة كل البعد عن الاحتياجات الأساسية للجماهير ، مثلما فعلت **" الصين "** في استخدام رؤوس الأموال الأجنبية في المشروعات الأساسية، وهذا يعكس التفاوت الواضح بين **التجربة الصينية وتجربة الانفتاح المصرية** [1](1) .

---

[1](1) مريم أحمد مصطفى: مرجع سابق ، ص ٢٣٢-٢٣٣.

٧- من آثار الانفتاح الاقتصادي على **القرية المصرية** أن سمح للرأسمالية الريفية بحرية الحركة في **تدعيم الملكية الزراعية** ، فقد سمح ببيع الأراضي المستصلحة باستثناء الأراضي المؤجرة للفلاحين والتي تعذر تمليكها لهم ، ومن ثم أحدثت التحركات السياسية والاقتصادية مع الانفتاح الاقتصادي **خللا كبيرا في البناء الريفي** ، كما أن سلطة الدولة اتجهت إلى **تدعيم مصالح البرجوازية الكبيرة والاتجاه نحو القطاع الخاص** في مجال استصلاح واستزراع الأرض ، وهذا الاتجاه قد أثبت عجزه في تحقيق الأهداف المرجوة منه نظرا لارتفاع تكاليف الاستصلاح ، علاوة على **تراكم رأس المال في يد حفنة صغيرة** ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل **أخذ الزحف العمراني على أخصب الأراضي الزراعية وتخريب القرية** مما أهدر المساحة الزراعية.

وهذا يعني أن تلك السياسة قد **جرت القرية المصرية إلى العديد من الصراعات الاجتماعية** الحادة وإحداث المزيد من **التمايز الطبقي** والتلاعب في العلاقة الإيجابية والطرد الجماعي لأعداد كبيرة من المستأجرين ، وبالتالي التعجيل بخرابهم الاقتصادي وانهيارهم الاجتماعي وبالتالي زادت قاعدة المعدمين وازدادت القرية تخلفا [1] (1).

---

[1] (1) فؤاد مرسى: هذا الانفتاح الاقتصادي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٩ ص ١٩٢.

رغم **المآخذ والسلبيات** التي تعرضت لها **سياسة الانفتاح الاقتصادي**، إلا أن ذلك لا يعني التقليل من شأن الإنجازات التي حققتها قيادة مرنة متحضرة على المستوى الخارجي والداخلى، وأن نقد هذه السياسة لا يعني انتقاد السياسة في حد ذاتها بقدر ما هو **انتقاد لواقع تطبيقها** في فترة زمنية لا تسمح فيها الإمكانات بالتطبيق.

بعد أن عرضنا **لجهود التنمية التي تمت في القرية المصرية سواء قبل الثورة أو بعدها**، وعلى الرغم من السلبيات التي أفرزتها تلك المراحل التاريخية وبخاصة فترة **الانفتاح الاقتصادي**، إلا أن جهود تنمية القرية لم تتوقف بل تواصلت، وقد أولت الحكومة مزيدا من اهتمامها للنهوض بالقرية وبخاصة في جنوب الوادي إيمانا منها بأن تنمية المجتمع المصري تبدأ بتنمية القرية ، فأنشأت العديد من المؤسسات والمنظمات الاجتماعية ودعمت البعض الآخر بهدف الوصول إلى مستوى اقتصادي واجتماعي أفضل للقرية المصرية [1](1).

خلال **الثمانينيات** من القرن الماضى، وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية السيئة التي كان يمر بها المجتمع

---

[1] **(1) على فؤاد أحمد: مرجع سابق، ص ص 411-412.**

المصـرى مـن تضـخم ميـزان المـدفوعات وتـراكم الـديون.... وغيرهـا، اتسـمت الجهـود التنمويـة **بالاضـمحلال** وتـأثرت تنميـة القريـة بشـكل واضـح بـالظروف التـي تمـر بهـا الدولـة، فـانخفض **مسـتوى الفقـر فـي القريـة** ممـا شـجع غالبيـة أبنـاء القـرى للبحـث عـن عمـل فـي الـدول العربيـة ممـا أثـر علـى أوضاع القرية آنذاك.

فـي **نهايـة الثمانينيـات مـن القـرن العشـرين** بـدأت الجهـود التنمويـة تأخـذ حيـزا مـن اهتمـام الدولـة علـى الـرغم مـن أن معظـم تلـك الجهـود كانـت تـدور فـي إطـار متكـرر مـن الأفكـار والحلـول التقليديـة ، ومـن ثـم فقـد **ظـل كثيـر مـن مشـكلات القريـة باقيـة بـل أن بعضـها أصـبح أكثـر تعقيـدا** عـن ذي قبـل ، حيـث تشـير بعـض الدراسـات الحديثـة إلـى أنـه بعـد مـرور عقـود طويلـة متتابعـة علـى **جهـود تنميـة القريـة** التـي تعنـي الدولـة ، فلازالـت الحقيقـة القائلـة **أن نمـط الحيـاة اليوميـة للقـرويين الـذين يشـكلون أغلبيـة سـكان مصـر لـم يتغيـر بصـورة أساسـية** سـواء فيمـا يتصـل بطـرق وسـائل الإنتـاج أو فـي مجـال الصـحة والغـذاء ومـن هنـا يمكـن القـول

بـأن حقبـة الثمانينيـات اتسـمت فيهـا الجهـود التنمويـة بأنهـا دون المستوى الذي يتناسب وحجم مجتمع القرية [1] [1].

مـع **نهايـة العقـد الثـامن مـن القـرن العشـرين** وبدايـة **العقـد التاســع** لــم تطــرأ أيــة تحــولات اقتصــادية أو اجتماعيــة أو ثقافيـة أو سياسـية علـى القريـة المصـرية وازداد الأمـر تعقيـدا بعـد الغـزو العراقـي للكويـت عـام 1990م وعـودة ملايـين المصـريين العـاملين بـالعراق ممـا عـرض **الاقتصـاد القـومي لهـزة عنيفـة** تبعهـا ازديـاد **موجـة التطـرف والإرهـاب** التـي ظهـرت وبصـورة واضـحة فـى جنـوب الـوادي، وبالتـالي كـان لزامــا علــى الدولــة الانطــلاق نحــو التنميــة الاقتصــادية والاجتماعية الشاملة والمتواصلة.

فــي ضــوء التغيــرات والتحــولات الاجتماعيــة والاقتصــادية والسياسية التي يشهدها عالمنا المعاصر أيقنت العديد من الدول أن خير سبيل لتحسين احوالها الاجتماعية والاقتصادية والسير في طريق التقدم والنمو يتمثل في **تحرير القوي الاقتصادية** في المجتمع **والاعتمـاد علـى آليـات السـوق** بأقل قدر من التدخل

---

(1) Richard, H. Aclans, op.cit, P.29.

1

الحكومي وإطلاق حرية **القطاع الخاص** وتقوية التعاون والتكامل بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية واضطلاع الأخيرة بدور أكثر فاعلية في عملية التحول صوب التقدم والرقي ، وبالتالي استهدف "**برنامج الإصلاح الاقتصادي المصرى** " تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية البلاد ومهد الطريق لخلق بيئة ملائمة وإطار سليم لإصلاح ومواجهة نواحي الخلل والقصور في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة بصفة عامة وريفها بصفة خاصة ، وبالتالي احتلت سياسة " الخصخصة " مكانة هامة وبارزة في برنامج الإصلاح الاقتصادي [1] (1) .

وفي حقيقة الأمر لم تكن **سياسات وبرامج الإصلاح الشامل** التي أعلنتها الدولة في الآونة الأخيرة مقصورة فقط على **البعد الاقتصادي**، بل امتد عملها ليشمل **البعد الاجتماعي** المتمثل في تقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق العدالة الاجتماعية والمحافظة على طبقة محدودي الدخل وللوصول إلي تلك الاهداف أعلنت الدولة في **أكتوبر عام 1994م** عن إنقاذ القرية المصرية ورسمت الحلم الطويل للنهوض بالقرية وأعلنت ميلاد " البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " (شروق) الذي يستهدف تحسين نوعية

[1] (1) مجدي محفوظ هلال: مرجع سابق، ص ص 4-5.

الحياة في القرية على جميع المحاور الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية من خلال توسيع قاعدة المشاركة الشعبية فى التنمية ، كما ركز على **تحويل مواطني القرية** من مجرد متلقين للخدمات إلي أشخاص قادرين على المشاركة العملية في كل مرحلة من مراحل مشروعات تنمية القرية .

وهذا يعني أن هذا البرنامج يستهدف **تغيير الفكر والسلوك** الذي تميز به مواطن القرية على مدي عقود طويلة الذي هو محور هذه التنمية وهدفها، كما هدف أيضاً إلى **بعث روح جديدة** للقرية المصرية تلك الروح التي يمكن ان تحول القرية إلى شيء جديد، وبالتالي إحياء ثقافة تلك القرية الخالدة والعمل على استثمارها في تنمية القرية وتطورها.

تعقيب: **أن** العملية التنموية ليس مجرد وضع خطة لتنفيذ برنامج ما أو تجنيد الامكانيات المادية لنجاحه ولكنها عملية مادية واجتماعية في ذات الوقت يتعين لإنجاحها دراسة الواقع الاجتماعي للمجتمع ومحاولة فهمه.

بعد أن عرضنا لجهود التنمية التي تمت بقري دول العالم الثالث بصفة عامة وقرى المجتمع المصري بصفة خادمة، تحاول

هنا أن نقيم تلك الجهود لمعرفة **ما حققته** تلك الدول **وما لم تحققه** حتى يمكن رسم بدم سياسة تنموية شاملة مستقبلا من أجل تحقيق تلك الأهداف، بجانب التعرف على **جوانب الضعف والقصور** التي ظهرت في التجارب السابقة وكيفية التغلب عليها مستقبلا في شرو متنا، لاحقة، والعمل على جميع جوانب القوة التي أظهرتها تلك التجارب، فالمتأمل في سياسات وبرامج التنمية التي تم تنفيذها في بعض بلدان العالم الثالث يلاحظ أن **غالبيتها فشلت في تحقيق أهدافها** المأمولة من ورائها مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعقدة ، ولذا يمكن القول **بأن غالبية هذه التجارب التنموية عبارة عن نماذج تنموية منقولة تشكلت من خلال نظريات وافدة صيغت من خلال ثقافات مغايرة تماما لطبيعة ثقافات دول العالم الثالث** ، بمعني أنها لم تشكل وفقا للإطار الاجتماعي الثقافي للمجتمعات المراد تنميتها(1) .[1]

[1] (1) كمال التابعي: القيم الاجتماعية والتنمية الريفية، مكتبة النصر، القاهرة، ط3، ١٩٩٣، ص ١١.

بعد **مرور عقدين** من إقامة المشروعات التنموية **لاحظ** كثير من المهتمين بالتنمية من خبراء المنظمات الدولية ومنظري التنمية وممن شاركوا في تنفيذ هذه المشروعات ما يلي :

1-منذ عام **1960م** لم تشهد البلدان النامية **أي تطور** يذكر، بل بقيت الدول المتقدمة متقدمة، وظلت الدول المتخلفة على حالها، ليس هذا فحسب بل **اتسعت الفجوة بين الدول الغنية المتقدمة والفقيرة المتخلفة** فما زالت الإحصائيات المنشورة تعكس لنا مدى الزيادة في نسبة السكان في هذه البلدان المتخلفة، بجانب " مشكلات نقص وسوء التغذية وسوء الصحة وانتشار الأمية وعدم توفير المسكن الملائم " ، فكما تشير الإحصائيات أنه في عام 1985م كان ما يزيد عن بليون نسمة أو نحو ثلث إجمالي سكان الدول النامية يعيشون في فقر حيث يصارعون للبقاء على قيد الحياة بأقل من ٣٧٠ دولارا للفرد سنويا[1] [1].

2- **تأكيد الفوارق بين الطبقات والشرائح والمجموعات الطبقية** بدعوى أن كل زيادة في دخول الفقراء ستذهب حتما إلى

---

[1] (1) تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠، مؤشرات التنمية الدولية، تقرير البنك الدولي للتنمية الفترترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، تند مرده ١٩٩٠، ص ص ٣- 4.

الاستهلاك، ومن ثم إعادة التوزيع أو حتى تهذيبه مسألة يجب إنجازها حتى يكون هناك ما يمكن توزيعه، وهذه نقطة أثبتت التجارب التنموية عدم صحتها وفعاليتها من منظور استمرارية التنمية، فإعادة التوزيع ليس مطالبا إنسانيا فقط لأنها في الوقت نفسه شرط ضروري لتطوير المنتجين وتوفير الشروط اللازمة لزيادة إنتاجيتهم، فالعامل الذي لا يفي دخله بحاجاته الضرورية يعيش في مسكن غير صحي وغذائه غير صحي ويفقد قدرته الفيزيقية والنفسية والإنسانية على العمل ، مما ينعكس سلبا على انخفاض الإنتاجية فضلا عن أن مثل هذه السياسات التنموية أسهمت في تهميش أغلبية سكان العالم الثالث إنتاجيا واجتماعيا وسياسيا وإنسانيا(2) [1].

3- أن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول المتخلفة لم تتغير تغيرا واضحا ، فما زالت هذه الدول متأثرة بالنسق العالمي والذي يشتمل على عوامل مثل نماذج التجارة وعلاقات التبعية الاقتصادية وأسعار السوق العالمية واحتياجات السلاح والبترول والغذاء، وعلى الرغم من انتشار النزعة المناهضة والمعادية

[1] (2) عبد الباسط عبد المعطي: في التنمية البديلة، مرجع سابق، ص ٣٧٩.

للاستعمار بصورة عامة في هذه الدول وعدم تقبلها للنماذج الغربية للتنمية، إلا أن النماذج المحلية للتنمية لم تنجح أيضا ولم تؤت أية ثمار للتنمية في هذه الدول، كل ذلك جعل هذه الدول أن تتصور بأن الاستقلال الذي حصلت عليه لم تستفد منه بشكل قوي وظل إحساسها بالتخلف والتناقض إزاء تطبيق النماذج الوطنية بدلا من النظريات الغربية في تحقيق عمليات التنمية في بلدانها(1)[1].

4- بعد **عقدين من التنمية** نجد المنجزات هزيلة تماما، فبالنظر إلى الأرقام المحيرة لمعدلات النمو، نجد أنه بالنسبة لحوالي ثلثي البشرية كانت الزيادة في دخل الفرد أقل من دولار واحد طيلة عشرين عاما" ١٩٥٠ - ١٩٧٠م "، وحتى هذه الزيادة على تفاهتها الشديدة لم توزع بطريقة عادلة، مع كون القطاع الأشد فقرأ من السكان يعتصر دون أمل في صراعه من أجل البقاء، ويحصل في بعض الأحيان على أقل مما كان عليه منذ عشرين عاما (2)[2].

---

[1] (1) ثروت محمد محمد شلبي: التنمية والتحديث، تحقيق القيم التنموية في المجتمع المصري المعاصر، تحليل نظرى ودراسة ميدانية في علم اجتماع التنمية، دار الوزان للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص9.

[2] (2) محبوب الحق: ستار الفقر" خيارات أمام العالم الثالث"، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص 64 - 65.

٥- واكب هذه السياسات التنموية قدر واضح من **عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي** في كثير من بلدان العالم الثالث والذي يهدد الجهود الحكومية والجماهيرية نحو التنمية ويفقد كثيرين أمل بناء تنمية وطنية، ومع أن كثيرا من محاولات تفسير هذا الصراع السياسي والاجتماعي تتسم بالسطحية والجزئية، فإن مؤشرات هذا الصراع ونتائجه تدل على فشل السياسات التنموية التي اتبعت ، وتفرض على متخذ القرار قبل غيره ضرورة إعادة النظر فيما حدث، ولعله من الأهمية أن نستعرض بعض أحداث عقود التنمية الماضية والتي تمثل "إفريقيا " حالة صارخة لها في هذا السياق، ففي السنوات الخمس والعشرين الماضية تمت الإطاحة برؤساء سبعين حكومة في تسعة وعشرين بلدا إفريقيا عن طريق الاغتيال والانقلابات، ولا توجد من بين واحد وأربعين دولة تقع جنوب الصحراء سوى ست دول فقط تسمح بوجود أحزاب معارضة، بينما هناك سبع عشرة دولة تقوم على أساس الحزب الواحد، وثمان عشرة دولة تعاني من الحكم العسكري، ففي أحداث عام 1984م نجد أن ثمانية انقلابات وقعت في بوركينا فاسو، موريتانيا، نيجيريا، الكاميرون، غينيا، النيجر، جرينادا،

وأربع عشرة حالة شغب أو تظاهر فى شيلى، الهند، جنوب إفريقيا، سيريلانكا، نيجيريا، جمهورية الدومينيكان، ونجد إحدى وعشرين حالة إعدام واغتيال سياسى، وثلاثين عملية هجوم بالقنابل وثلاث عمليات اختطاف طائرات، بجانب حروب العصابات [1](١)

6- **زيادة التبعية للدول الرأسمالية الصناعية**، وقد أخذت التبعية عدة صور واستخدمت فيها آليات كثيرة [2](2):

أ- ففي المجال المالي: زاد الاعتماد على القروض المشروطة لدى السوق الرأسمالي وقبلت دول كثيرة في العالم الثالث أن تبقى بعد حصولها على استقلالها السياسي في دائرة الدول التي كانت تستعمرها، وخير مثال على ذلك مجموعة الدول الأفريقية المتحدثة بالفرنسية التي اختارت البقاء فى منطقة الفرنك النقدية.

ب- وفي المجال التقني: زاد الاعتماد على إنتاج التقنية الغربية وأخذ ذلك صورا عدة بدءا من أدوات إعداد الطعام في مطابخ

---

[1] (1) عبد الباسط عبد المعطي: في التنمية البديلة، مرجع سابق، ص ص ٣٧٢ - ٣٧٣.

[2] (1) إسماعيل صبري عبد الله: نحو نظام اقتصادى عالمى، دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصاد والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩. ص ص ١٥٨ – 161.

المنازل وحتى الإنتاج والنقل والمواصلات ومجال الإدارة والتنظيم والبنوك، وقد تم استيراد مثل هذه المنتجات من منطلق أن الأدوات التقليدية رمزا للتخلف وأنه لابد من محاكاة الغرب وتقليده، وترتب على هذا المسلك زرع أدوات جديدة على البيئة فكرا وقيما ولغة، وفي الوقت نفسه إيقاف تطوير التقنية الوطنية، فضلا عن خلق إطارات ومجموعات ذات ارتباط بالغرب مصلحة وقيما ولغا مما وسع من مجالات تشويه الحضارة الوطنية، بجانب أن القروض الخارجية لم تهدف في الجوهر إلى تنمية القوى والقدرات الإنتاجية للعالم الثالث، بل وظف معظمها في استخراج المواد الخام التي تحتاجها المصانع الرأسمالية، فمثلا كانت استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية عام ١٩٧٠ نحو ٧٨ ألف مليون دولار، كانت نسبة27% منها فقط للعالم الثالث .

٧- وعلى مستوى **المجتمعات الريفية** نجد أن الصورة الاجتماعية لا تختلف عما حدث على مستوى المجتمع الأكبر، وهذا يؤكد أن تنمية المجتمعات الريفية تعكس الممارسات التنموية على المستوى الأكبر، فالوحدات المحلية أو القروية الاجتماعية لا تعيش بمعزل عن هذه السياسات أو الممارسات .

يمكن إيجاز بعض **ملامح الصورة على مستوى المجتمعات القروية** من خلال بعض المؤشرات التي منها [1](1):

أ- **تباطؤ وتراجع معدلات النمو في القطاع الريفي** الذي يعتمد على الإنتاج الزراعي بوصفه النشاط الأساسي لغالبية السكان، وترتب على هذا المظهر تطبيق السياسات التنموية التي تم اتباعها في العالم الثالث ونتائج كثيرة على المستويين المجتمعي الوطني والمجتمع المحلي، فمن ناحية المستوى المجتمعي حدث عجز غذائى واضح صاحبه وترتب عليه اعتماد على الخارج في توفير متطلبات الغذاء، أما من زاوية المجتمع المحلى انخفضت دخول الشرائح والمجموعات الطبقية الأدنى التي شاع تسميتها بالطبقات الأكثر حاجة والأكثر فقرا، وزاد في الوقت نفسه تدهور فى مستويات إشباع حاجاتها المادية، فضلا عن التدني الأصلي في الحاجات المعنوية.

ب- **ازدياد حدة التفاوتات الطبقية** وتدهور مستويات معيشة المنتجين المباشرين، ويدل على هذا مؤشرات كثيرة منها زيادة أعداد المعدمين وصغار الحائزين الذين يحوزون هكتارا فأقل من

---

[1] (1) عبد الباسط عبد المعطي: في التنمية البديلة، مرجع سابق، ص ص ٣٧٣ – ٣٧٩.

الأرض الزراعيـة، ففـي بـنجلاديش مـثلا زادت نسـبة هـؤلاء من52% إلى 66% ما بين عامى 1970- 1990م ، كما أدى خلل تطبيق سياسات الإصلاح الزراعي نتيجة لطبيعة بناءات القوة السائدة في الريف إلى طرد صغار الحائزين من الأراضي الزراعية.

جـ- حدث مزيد من **إدماج المجتمعات الريفية في السوق الرأسمالي**، مع أن هذه الظاهرة تمتد بجذورها إلى الحقبة الاستعمارية، عندما عمدت الدولة الاستعمارية إلى الاهتمام بالاستيلاء على المواد الخام الزراعية كالقطن والمطاط، إلا أن التبعية للسوق الرأسمالي في مستلزمات الإنتاج ومقاومة الآفات والتقنية قد زادت بجانب الاهتمام بمحصولات التصدير وازدياد نسبة الاعتماد على الخارج في الغذاء خاصة من الحبوب.

د- هنالك **عدة ظاهرات أخرى صاحبت هذه السياسات التنموية**، منها استمرار الهجرة إلى المدن،وتركزالملكية الزراعية، وتخريب البيئة الزراعية وهدر إمكاناتها كالأرض والماء، وتهميش الجماهير الريفية وإبعادها تماما عن المشاركة في التخطيط للمشروعات وإدارتها.

8- في **تسعينيات القرن العشرين** حدثت تغيرات جذرية متلاحقة وسريعة في الكتلة الشرقية "الاتحاد السوفيتي" حيث سقطت الأيديولوجيا التي كانت تعتنقها على مدى أكثر من سبعين عاما متوالية، وأحلت محلها تغيرات واسعة في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وأطاحت بالنظام الاقتصادي الشيوعي عرض الحائط مما جعل صرح النظريات الماركسية – التي جذبت بعض العلماء واستقطبت حولها بعض المفكرين والتف حولها الكثير من المفكرين – يهتز، بل وقلبت النظرية الماركسية القديمة والحديثة رأساً على عقب، واتجه النظام الاقتصاد السوفيتي إلى الاقتصاد الحر والسير في ركب الدول الرأسمالية وخاصة أمريكا، كل ذلك يجعلنا نتسائل: ما مصير الدول النامية، وما موقفها بعد هذه التطورات المفاجئة وغير المنتظرة في النظم الاقتصادية الاجتماعية السياسية لسياسات الدول الكبرى؟ ، وأي نموذج تنموي أفضل لها؟ ، وأي طريق تسلكها هذه الدول لكى تحقق التنمية الحقيقية المفقودة والتي تطمح إليها عن طريق اتباع أي نموذج تنموي حتى وإن تخلت عن ايديولوجيتها التي تتبعها؟، هذا التساؤلات ستظل قائمة وليس لها إجابات قاطعة طالما أن هذه الدول تتبع المسار الاشتراكي في التنمية تارة ، ثم

ما تلبث أن تتجه إلى الانفتاح، وخير مثال على ذلك السياسة التنموية التي اتبعتها الحكومة المصرية [1](1).

9 – بالنظر إلى المجتمع المصرى نجد أنه خلال **العقد الأول من التنمية 1960م – 1970م** قد شهد طموحات عالية إنطلق فيه الاقتصاد المصرى انطلاقته الهائلة بالقياس إلى العقود التي سبقته والتي أعقبته، حيث كان " **التمصير والتأميم** " أهم أبعادها، وكانت تستهدف تنشيط الصناعات الوطنية وتخليص الاقتصاد المصري من السيطرة الأجنبية وتدعيم مكانة الدولة خارجية.

أما **العقد الثاني** للتنمية والذي بدأ من عام "١٩٧٠ – ١٩٨٠" فقد تعثرت عملية التنمية وبدأت مصر في تجربة جديدة في التنمية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي كان أغلبه انفتاحا استهلاكيا.

وفي **العقد الثالث** الذي بدأ من عام "١٩٨٠–١٩٩٠" ظل استمرارا للعقد الذي سبقه مع حدوث بعض التغيرات بحيث يتسم النظام الاقتصادي بالانفتاح الإنتاجي، كل هذا يوضح حال

---

[1] (1) ثروت محمد محمد شلبي: مرجع سابق، ص ص ١٠-١١.

التنمية في مصر بعد مرور ما يزيد على الثلاثين عاما في مسيرة التنمية.

على الرغم من الجهود التي بذلت لتحقيق هذا الحلم إلا أن الطريق ما زال متعثرا وازداد الموقف تعقيدا بعد الغزو العراقي للكويت مما أدى إلى إلحاق الاقتصاد المصري بخسائر فادحة، بجانب القلق والتوتر والاضطرابات الداخلية من جانب الطبقة الفقيرة وجماعات المتطرفين، كل هذا أثر على السياسة التنموية.

تحت وطأة الإحساس **بتعثر العمليات التنموية** انتشرت اتجاهات لرؤية جديدة أكثر ملائمة للتنمية، وهذه الرؤية لا تعكس أفكارا جديدة ، وإنما الجديد **هو الوعي والإدراك والاهتمام** بها من قطاع كبير من المفكرين والمهتمين بالعمليات التنموية[1](1)، واتضح ذلك جليا في **المشروعات والبرامج القومية** التي بدأتها الدولة مع بداية **التسعينيات** من القرن العشرين والتي تستهدف التنمية الشاملة بصفة عامة **وتنمية القرية المصرية** بصفة خاصة، مثل " **البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" ، مشروع توشكى ، ومشروع شرق التفريعة ،**

[1] **(1) نفس المرجع السابق: ص ص ١١ - ١٣.**

مشروعات التنمية الزراعية بسيناء ، المشروع القومى لتطوير القرية المصرية2030م..... وغيرها" .

يمكن القول بأنه يجب أن تكون التنمية بصفة عامة **والتنمية الريفية** بصفة خاصة في دول العالم الثالث **شمولية** تتفق واحتياجات ومتطلبات كل دولة من هذه الدول حسب ظروفها وإمكانياتها البشرية والمادية والطبيعية، وأن تنطلق من القاعدة الأساسية لها وهي **الزراعة** فهي الأساس الذي تقوم علية التنمية، فإن لم يكن هناك تنمية زراعية لا يمكن أن تتحقق التنمية الريفية، مع **توافر المشاركة الشعبية** الفعالة التي حرص الأستعمار على تجاهلها في هذه الدول، كما يجب على هذه الدول أن تتمسك ببعد هام في عملية التنمية وهز " **البعد الأخلاقي**" عند دراسة واقعها التنموى حتى يمكنها التغلب على الكثير من المعوقات والمشكلات التي أفرزتها تلك العمليات التنموية في هذه الدول.

الفصل السابع

القرية المصرية بين التبعية والتغيير

تمهيد:

أولا: الملامـــــــــح الاجتماعيـــــــــة والاقتصادية لو اقع تنمية القرية.

ثانيـــاً: معوقـــات التنميـــة فـي القريـــة المصرية

تمهيد:

لا شك في أن قضية التنمية بصفة عامة، **والتنمية القروية** بصفة خاصة أصبحت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين محل اهتمام استراتيجيات التنمية في معظم دول العالم الثالث، وعلى الرغم من **تباين المنطلقات الفكرية والأيديولوجية** حول مفهوم تنمية القرية، إلا أن جميع المشتغلين في مجال التنمية يقفون تحت **راية واحدة** وعلى أرض واحدة متفقين على **أن تنمية القرية هي المدخل الفعال والحقيقي للنهوض بهذه الدول**، بيد أن الخطط والسياسات والتجارب التنموية التي أخذت بها بلدان العالم الثالث لم تحقق غايتها المنشودة وواجهت العديد من المعوقات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية ، من هنا سوف نعرض في هذا الفصل لما يلي:

أولا: الملامح الاجتماعية والاقتصادية لواقع تنمية القرية.

ثانيا: معوقات التنمية في القرية المصرية.

أولا: الملامح الاجتماعية والاقتصادية لواقع تنمية القرية:

من خلال استعراض الجهود التنموية التي تمت **بالقرية المصرية** ، يمكن أن نستخلص بعض **الملامح الاجتماعية والاقتصادية** لواقع هذه التنمية خاصة وأن التجربة التنموية عامرة بالمجهودات الإصلاحية التي بذلت في هذا المجال وزاخرة بالتجارب الحية في ميادين الزراعة والصناعة والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي وغيرها ، وإن كانت في أغلبها تنفذ في غياب سياسة اجتماعية محدودة وواضحة وخصوصا في مرحلة ما قبل ثورة يوليو (1)[1].

لا يستطيع مكابر الزعم بأن **تجارب وبرامج ومشروعات التنمية الريفية في مصر قد باءت بالفشل** ، لأن واقع الريف المصرى قد شهد تحولات كبيرة وتغييرات بعيدة المدى قد حدثت في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التقليدي الذي سيطر على القرية المصرية عبر تاريخ طويل ، ويلاحظ أن **القرية المصرية** منذ ثورة يوليو عام 1952م شهدت مشروعات متنوعة من أجل النهوض بها ، ومن هذا المنطلق لابد من دراستها دراسة واعية

---

[1] (1) محمد صلاح بسيونى : مشكلات الوضع الراهن للتنمية الريفية في مصر، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الأول ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٨٠ ، ص٥٧.

ودقيقة تتطلب إطلالة تاريخية لتكوينها الاجتماعي والاقتصادي ومعرفة أبعادها التاريخية والديموغرافية والسياسية .

من أبرز ملامح **البناء الاجتماعي** للقرية المصرية – منذ عهد **محمد علي وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢** – ذلك التفاوت الطبقي الصارخ الذي كان يشكل هرما منبثقا تربعت على قمته قلة محدودة من كبار الملاك الذين يملكون 50 فدانا فأكثر يقابلها قاعدة ضخمة من المعدمين ، وهذه الطبقة كان يستنزفها العمل اليومي الشاق لصالح الفئة الأولى سواء في فلاحة الأرض أو شق الترع أو السخرة وكان يوجد بين الطبقتين – كبار الملاك والمعلمين – طبقة الوسطاء التي عملت دوما لإرضاء مصالح الطبقة العليا من جانب ولإشباع أطماعها الذاتية من جانب آخر، وقد ضمت هذه الطبقة المشايخ والملتزمين والمرابين [1](1).

أما **البعد الديموجرافي** في القرية المصرية يلاحظ أنه في عام 1917م كان سكان الريف يمثلون نحو 79% من جملة السكان ككل، ثم بدأ الانخفاض تدريجيا ففي عام 1927م بلغ نحو 76.5% وفي عام 1937م بلغ عدد سكان الريف نحو 75% وفي عام 1947 بلغ نحو 69% ، وفي تعداد ١٩٩٠ وصل

---

[1] (1) عبد الباسط عبد المعطى: الصراع الطبقي في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة
١٩٧٧، ص ص 46 -47 .

عددهم نحو 59% ، وفي عام 1996 بلغت نسبتهم نحو 56% ، وهذا يعني انخفاض منحنى نسبة سكان القرية بشكل مستمر وقد يكون سبب ذلك راجعا إلى **هجرة أبنائها** المستمرة إلى المدينة نتيجة لطول فترة تخلف القرية ومعاناة سكانها من **تجاهل المسئولين** عن القرية المصرية .

أما **البعد الاقتصادي** في القرية المصرية نجد أن **الزراعة** تعد ركيزة أساسية للاقتصاد المصرى وهي مصدر السلع الغذائية لكل سكان الدولة، كما تساهم بالقسط الأوفر من خدمات القطاع الصناعي وتمثل منتجاتها عصب التجارة الخارجية ، مما يعني ان القرية المصرية تساهم بنصيب كبير في الدخل القومي من خلال صادراتها لعدة محاصيل رئيسية من أهمها القطن الذي يمثل نحو ٧٠٪ من صادرات الدولة[1] [1].

وفيما يتصل **بالبعد السياسي** للقرية، فعلى الرغم من الثقل الاقتصادي والديموغرافي الذي يمثله الريف المصري، إلا أنه ليس له وزن سياسى يذكر في مختلف القرارات السياسية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية هذا بالنسبة لطبقة الأغلبية أو الطبقة المعدمة ، أما بالنسبة لطبقة كبار الملاك والعمد والمشايخ فكانوا يبحثون عن مصالحهم الذاتية دون التفاتهم

---

[1](1) فتح الله هلول: الخواص الاجتماعية للسكان الريفيين بالإقليم المصري، مطبعة جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٧٧، ص ص 18- 20.

لمصالح الجماهير العريضة، حتى إن مشاركتهم في القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت موجهة لتثبيت استغلالهم وتوسيعه وخدمة مصالح الطبقة المتحالفة [1] (1).

وبطبيعة الحال يمكن القول بأنه خلال العهود السابقة – أي قبل ثورة يوليو عام 1952م وجمهور الفلاحين في أنحاء الريف المصرى كانوا **مستضعفين ومستغلين** من جانب السلطة وكبار الملاك ووسطاء الملاك والعمد والمشايخ ، والملتزمين والمرابين ، وكان الفلاح **مبعدا** بشكل كامل عن **المشاركة الإيجابية** في جميع القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ليس هذا فحسب بل إن محاولات الإصلاح التي تمت في القرية المصرية كانت دائما لخدمة **الفئات والطبقات الأخرى في الريف** من غير الفلاحين ، وبمرور الوقت ترسبت لدى الفلاح المصري مشاعر الظلم والمهانة وعدم الثقة في السلطات الحكومية وممثليها في قراهم ، ومن هذا المنطلق **عزف أهالي القرية عن المشاركة** الفعالة في أى مشروعات تنموية [2] (2) .

يمكن القول بأن تجارب التنمية بصفة عامة **وتنمية القرية بصفة خاصة** التي مر بها المجتمع المصرى بدءا من عهد محمد

---

[1] (1) على الدين هلال: التجديد في الفكر السياسي المصري الحديث، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ص 15-17.

[2] (2)على فؤاد أحمد، عبد المنعم شوقي: محاضرات في التنمية الريفية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٩، ص ص 65 – 66.

على وحتى وقتنا هذا قد ارتبطت في كل مرحلة **بفكر الحاكم وكانت تنتهي بنهايته** ، فنجد أن هناك **تشابها** واضحا بين تجربة محمد على والتنمية في عهد عبد الناصر، فالتجربة لدى كل منهما توصف بالشمولية ، وتميز طابع الحكم في كل تجربة منهما بالمركزية المطلقة ، ولكن يختلف الدافع وراء عملية التغيير ، فإذا كان الدافع للتغيير من أجل تحقيق مصالح شخصية وهي تقوية الجيش المصرى لتدعيم الإمبراطورية التي يحكمها محمد على فإن الدافع وطني وراء عملية التغيير الشاملة التي قام بها جمال عبد الناصر ، وفي الوقت الذي اعتمدت فيه تجربة عبد الناصر على الحكم المركزي المطلق تميزت تجربة **السادات** بالليبرالية وتعدد الأحزاب في الحكم ، كذلك في الوقت الذي اعتمدت فيه تجربة عبد الناصر على التخطيط ، غاب التخطيط الشمولي في عهد السادات، ولقد كان الاعتماد على الموارد الذاتية من أهم موجهات عملية التنمية في عهد محمد على وعبد الناصر، إلا أن فترة الانفتاح تميزت بالاعتماد على الموارد الخارجية في التنمية ومن ثم ارتبطت سياسة الانفتاح لدى عامة الناس بأنها موجهة ضد الناصرية [1](1) .

[1] (1) 'Hamed Ansari: Egypt the stolled of society. Cairo.the American university Press, 1986, pp. 171.

حاولت **القيادات السياسية** خلال فترة الخمسينات والستينيات بناء اقتصاد وطني مستقل أكثر اعتمادا على القطاع العام في حين حدث في حقبة السبعينيات وحتى وقتنا هذا العدول عن هذه المحاولة، ومن ثم أصبح الاقتصاد المصرى أكثر اعتمادا على القطاع الخاص وبالتالي تم تحجيم أدوار القطاع العام وتقلص وظائفه، بل تسخيره لخدمة القطاع الخاص ومن ثم أصبح الاقتصاد المصري تابعا للاقتصاد الرأسمالي العالمي وخاضعا إلى تلك الشروط التي تمليها عليه المؤسسات الدولية الرأسمالية العالمية (1) [1].

اتسمت فترة **الخمسينات والستينات** بانحياز توجهات القيادة السياسية للبلاد نحو التعبير في ممارساتها وأساليبها الثورية عن تحيزها للطبقة الوسطى والعمالية والكادحين من فقراء المجتمع المصري، فضلا عن محاولاتها المستمرة لتحجيم الطبقة الرأسمالية، ومن ثم عمدت إلى توجيه بعض الضربات القوية لها من خلال سياسات الإصلاح الزراعي والاستيلاء والتأمين لرؤوس الأموال المصرية منها أو الأجنبية، في حين جاءت توجهات

---

[1] (1) السيد محمد الرامخ: مرجع سابق، ص٣١٩.

القيادة السياسية اللاحقة أكثر انحيازا نحو تلك الجماعات الطبقية السابقة على ثورة يوليو ، كما اتسمت هذه الرأسمالية بسمات وخصائص كانت أبرزها **السمة التجارية والطفيلية** ، وظهر بها كبار الإداريين فى مختلف مؤسسات الدولة والأجهزة الحكومية ، وسيطرت على الواقع الاقتصادى والسياسى والاجتماعي للبلاد واستطاعت بالتالي الاستحواذ على **السلطة والثروة** معا ، في حين عانت غيرها من طبقات المجتمع المصري وبخاصة أبناء القرية من جراء الممارسات الاستغلالية لتلك الطبقة وانحياز القيادة السياسية لصالح الرأسمالية (1) [1].

علاوة على ما سبق يلاحظ أن السياسات التي سادت المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات وبداية الثمانينات كانت مليئة بالتناقضات على كافة المستويات البنائية الداخلية عند المقارنة لها بما كان سائدا من قبل خلال الخمسينات والستينات ، فمثلا ساد خلال حكم عبد الناصر تنظيم سياسى واحد عرف بالاتحاد الاشتراكي، ومن ثم كانت ممارسة العمل السياسي مقصورة على هذا التنظيم

---

[1] (1) سامية سعيد إمام: من يملك مصر، دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لتنمية الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري " 1974 – 1980 "دار المستقبل العربى، القاهرة ،1986، ص53.

الأحـادي، فـي حـين أن الـرئيس السـادات حـرص علـى أن تكـون حكومتـه أكثـر ديموقراطيـة وسـمح بتكـوين أحـزاب وتعدديـة فـي الممارسـة السياسـية، إلا أنهـا كانـت شـكلية وفارغة من أي مضمون ديمقراطي حقيقي [1](1).

عملت ثورة يوليو على تغيير طبيعة البنية الاجتماعية للمجتمع المصري حيث تم تصحيح الهرم الاجتماعي المقلوب ، فقد وضح بعد ذلك مدى ارتباط الوعي الاجتماعي بالوضع الطبقي في الريف ، كما ترتب على ذلك أيضا توثيق العلاقة بين القوى السياسية وملكية الأرض الزراعية ، إذ زادت العلاقة بين الوضع الطبقي للفلاحين ومشاركتهم السياسية والتطلع للسلطة ، كما اتسمت هذه الفترة بتحكم جماعات من العسكريين في سياسة البلاد، وهي سياسات كانت تتعارض مع سياسة الغرب ، حيث أدت إلى إحداث كثير من المشاكل والصعوبات للدول الغربية في المنطقة ، كما نجم عنها انعكاسات واضحة دون شك في كثير من المجتمعات الأخرى في أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية [2](2).

---

(1) السيد محمد الرامخ: مرجع سابق، صد٣١.

[2] (2) محمود عبد الحميد حمدي، ناجي بشر إبراهيم: مرجع سابق، ص ص ١٧٩-١٧٩.

أدى النظام الجديد في السبعينيات إلى تغيير واضح في طبيعة الأنساق السياسية والاقتصادية المكونة لبناء المجتمع المصري وهو ما انعكس على واقع البناء الاجتماعي المحلي في القرية وذلك لأن كثيرا من التغيرات التي شهدها المجتمع المصري خلال فترة السبعينيات في ظل تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي تضمنت أساسا تحولات في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نتيجة التحول من نمط إنتاجي يعتمد على الملكية العامة للدولة إلى نمط رأسمالي تجاري تابع ، وهو ما انعكس بوضوح على القرية المصرية مما أدى إلى حدوث تغييرات عميقة في بنائها الاجتماعي [(1)][1].

مما سبق يتضح أن الواقع التنموي المصري له أبعاد معينة وملامح متميزة تركت انعكاسات على مستوى الأفراد والمجتمعات الريفية، وبالتالي حجم الوعي التنموي ومستوى المشاركة في المشروعات التنموية ، والإفادة من الجهود التنموية التي تبذل في هذا الصدد ومن أهم هذه الأبعاد [(2)][2]:

---

[1] (1) نفس المرجع السابق: ص ١٧٥.

[2] (2) مريم أحمد مصطفى: مرجع سابق، ص ص 290 – 297.

1- **التفاوت الواضح في توزيع الدخول** على المستوى المحلي أو الفردي بين المجتمعات الريفية والحضرية، وتباين اتجاهات الإنفاق ومستوياته ومعدلاته بين الريف والحضر، الأمر الذي انعكس بوضوح على مستوى الاهتمام والوعي بالاحتياجات الاقتصادية والثقافية في كل من المجتمعين.

2- أن مجرد وعى الفرد بوجود المشروعات التنموية في مجتمعه لا يصبح جديرا بأن يكون مؤشرا صادقا لمشاركته بكفاءة وإيجابية في إنجاحها خاصة إذا ارتبط هذا الوعي بانخفاض ملموس في مستويات التعليم أو بعدم اقتناع بأهمية هذه المشروعات وعدم ملاءمتها لاهتماماته وميوله ، أو بعدم الثقة في كفاءتها تخطيطا وتنفيذا على مواجهة المشكلات الملحة ، الأمر الذي يطبع هذا الوعي **بطابع السطحية أو السلبية واللامبالاة وفقدان الأمل** .

3- أن غياب الوعي بالمشروعات التنموية الريفية يعد مظهرا من مظاهر انعدام الوعي بالسلبيات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع

ككل أو التقييم الخاطىء لها ، ولهذا يمكن تصور **وجود هوة ساحقة بين تطلعات واهتمامات مصالح الغالبية العظمى من أفراد المجتمع** ، وبين الأهداف الكبرى للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تخطط لها الدولة وتعمل على تنفيذها قوميا ومحليا ، ولعل ذلك راجع إلى انعدام الوعي اللازم بأهداف واستراتيجيات هذه السياسات من جانب الأفراد وغموض الرؤية وعرقلة سبل الاتصال وقنواته بين الدولة والقاعدة العريضة من جمهور الشعب ، ولذلك فإن المحصلة النهائية لمشاركة الأفراد في المشروعات التنموية تأتي مغايرة إلى حد كبير لما هو متوقع ومأمول .

4- أن قضية " **الوعي والمشاركة** " لا تزال من أهم وأخطر ما يواجه البلاد النامية من تحديات للعملية التنموية في مختلف مستوياتها واتجاهاتها ، كما أنها تشكل أخطر التحديات وخاصة عندما تتعلق بمسائل سياسية ، إذ لا يزال الوعي بالقضايا

السياسية يتميز بالسطحية الواضحة خاصة في المناطق الريفية ، الأمر الذي أدى إلى التخبط في تفسير مجريات الأحداث أو غيرها من الأمور التي تشير إلى سلبية الوعي السياسي وسطحيته ، أو انعدامه الذي لا يقتصر على المواطن العادي فحسب بل يمتد إلى القيادات المحلية والشعبية ممن يقع عليها مسئولية التغيير والمشاركة الإيجابية الفعالة في إنجاح المشروعات التنموية.

5- كشفت الشواهد التاريخية الإمبريقية أن **خطط التنمية في مصر لا تتسم بالشمولية** وأن البلاد تعيش أو تعايش **مشروعات مبرمجه** أقرب ما تكون إلى أسلوب المعالجة التوازنية الترميمية الأمر الذي يفقد المشروعات التنموية قدرتها على إحداث تغيير شامل ، بل قد يسهم بمعنى معين فى تفاقم المشكلات وتراكم مظاهر التخلف بدلا من مواجهتها أو التصدي لعلاجها ، كما كشفت أيضا أنه ليس من الضروري أن يكون النجاح الذي

أحرزته بعض البلدان المتقدمة عند تطبيق نماذج معينة ضمانا لنجاح الأخذ بها فى مصر.

6- أسهمت الظروف التاريخية والسياسية التي مر بها المجتمع المصري فى الربع قرن الأخير بنصيب لا يستهان به في تعثر الجهود التنموية وذلك لارتباط عجلة التنمية في البلاد **بفكر القائد وفلسفته وأيديولوجيته**، ومن ثم تعددت وتضاربت النماذج التنموية التي تبنتها الدولة، ولعل هذا يؤكد الحاجة إلى نموذج تنموي يستند إلى نظرية أو فلسفة واضحة.

إن التنمية في القرية المصرية ليست مجرد وضع خطة لتنفيذ مشروع ما وتجنيد الإمكانيات المادية لنجاحه، ولكنها عملية مادية واجتماعية في ذات الوقت يتعين لضمان نجاحها **دراسة الواقع الاجتماعي للمجتمع ومحاولة فهمه**، وكيف نخلق تكيفا اجتماعيا بين المتغيرات المادية والواقع الاجتماعي؟، ومن هذا المنطلق تعرض الدراسة لأهم تحديات التنمية في القرية المصرية

بصفة عامة وقرية الدراسة بصفة خاصة للوقوف على العراقيل التي جابهت التنمية القروية على مر تاريخها الطويل.

ثانيا: معوقات التنمية في القرية المصرية : لم تكن للتجربة المصرية في التنمية **نظرية واضحة خاصة بظروف المجتمع التاريخية والمادية والبشرية** ، ولهذا قضت التجربة المصرية ردحا من الزمن تتخبط في مساوئ نظريات التنمية والأفكار المتطرفة لها مما أدى إلى الهزات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية ، وهذا لا يعني تجاهل أو رفض ما قدمه التراث الإنساني من نماذج تستحق أن تؤخذ في الاعتبار عند كل نتيجة باستثناء أنها تجارب اجتماعية حية [1] (1)، **فالقصور والتناقض الذي يكتنف التجربة المصرية قد عوق إلى حد كبير ظهور نظرية التنمية الخاصة بالمجتمع المصري** والتي ينادي الاجتماعيون المصريون بضرورتها وبصياغتها من خلال الفروض والقضايا الواقعية المشتقة من البناء الأساسي الاجتماعي للمجتمع المصري .

وبنظرة متفحصة في المجتمع المصري نجد أن **الإطار الاجتماعي القائم يعوق النمو الاقتصادي** ، فالاختلال الواضح في توزيع الثروة والدخول وبالتالى توزيع القوة بصفة عامة داخل المجتمع ، حيث **نمت**

---

[1] (1) محمد عاطف غيث: علم الاجتماع وقضايا التنمية، مؤتمر علم الاجتماع والتنمية في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٣٣.

الطبقات ذات الطبيعة الاقتصادية وذات الطابع الطفيلي غير المنتج التي لا تساعد على تطوير عوامل الإنتاج والتي كل همها الحفاظ على بناء القوة وبناء الدخول القائمة بالفعل ، بجانب **ضعف كفاءة الجهاز البيروقراطي** في أداء عمله ، **وعدم شعور المواطن بالمواطنة** ، وحصوله على حاجاته ومطالبه الحياتية بصورة طبيعية تخلو من **الالتواء والاستغلال كالرشوة** مثلا ، وينعكس ذلك كله في تعويق جهود التنمية التي تستهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، فكل هذه الظروف والمعوقات مجتمعة لا تساعد على النمو الدينامي السليم للبناء الاجتماعي ، كما أنها لا تؤدى إلى تحقيق التنمية بالشكل المطلوب [1](1).

ومما لاشك فيه أن القرية المصرية شهدت خلال سنواتها القليلة الماضية العديد من التجارب والمشروعات التنموية ، ومن خلال عرض الدراسة للمجهودات التنموية التي تمت بالقرية المصرية ، يمكن القول بأن **هذه المجهودات قد جابهتها بعض السلبيات** والتحديات والتي يمكن إرجاعها إلى عاملين (2) [2]:

---

[1] (1) محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة ،١٩٧٨، ص ص 46-48.

[2] (2) محمد صلاح بسيونى: مرجع سابق، ص ص 57-58.

الأول: الميـراث المتـراكم مـن الاسـتغلال والتخلـف والاسـتنزاف الريف.

الثـاني: الاندفاعـة الوطنيـة مـن جانـب حكومـات الثـورة وصـفوة المثقفين معا نحو تخليص الريف من ذلك التخلف وتعويض ما فاته في أقصر مدة مستطاعه وبكل السبل، ومن ثم يرجع فشل تنميـة القريـة فـي مصـر إلـى مجموعـة عوامـل اجتمعـت لتشـكل الوضع الحالي للتنمية القروية والتي يتمثل أبرزها فيما يلي:

1- العصـبية : تواجـه المجتمعـات وبخاصـة الريفيـة فـي مرحلـة التحول بعض الجماعات التي تقف عقبة في سبيل تحقيق أهداف التنميـة ، علـى الـرغم مـن إدراكهـم لأهميـة المشـروعات التنمويـة وفائدتها لمجتمعاتهم ، وعلـى الرغم من ذلك يقفون أمام تنفيذها دون تفسـير مـوقفهم المعـارض ممـا يعرقـل مشـروعات وبـرامج التنمية التي تتم في القرية(1)[1].

[1] (1) سامية محمد فهمي وآخرون: مدخل في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص٨٩

٢- شيوع بعض العادات والتقاليد المعوقة للتنمية: هناك العديد من المعوقات والتحديات الاجتماعية التي تواجه عمليات التنمية الريفية في القرية المصرية مثل انتشار الأمية ، وشيوع المعتقدات الخاطئة ، والزيادة السكانية غير المؤهلة ، والتسيب و البيروقراطية والتواكل والسلبية ، والافتقار إلى الجدية، بجانب ظهور بعض العادات المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي مثل الإسراف في نفقات المناسبات الخاصة بالزواج والوفاة ، والمناسبات الدينية وغيرها من صور التبذير والإنفاق البذخي الذي كان له بالغ الأثر السيئ في إيقاف مسيرة التنمية القروية في مصر (1) [1].

٣- خلل التركيب الطبقي في المجتمع الريفي: لاشك في أن وجود هذا الخلل في التركيب الطبقي للمجتمع الريفي يستحيل معه وضع أسس وشروط للتنمية الريفية الصحيحة ، فقد أدت علاقة السيطرة والتبعية في المجتمعات الريفية إلى هدم أي محاولة للتنمية ، فالطبقات المسيطرة على الإنتاج لا تحاول ممارسة أي استثمار خارج الزراعة بل تعمل على الحيلولة دون أي استثمار من هذا

---

[1] (1) محمد شفيق: التنمية والاقتصاد العسكري، مكتبة المعرفة، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص 59 – 63.

النوع ،فسلوك الملاك في ريف البلدان النامية لا يختلف عن سلوك البرجوازية في المدينة ، فهم لا يميلون إلى تطوير الزراعة بل يكتفون باستغلال العمال الزراعيين علاوة على سيطرتهم على المؤسسات المختلفة الموجودة في الريف ، مما أدى إلى خلل في العلاقات الاجتماعية ومواجهتها لعملية التنمية الريفية (1)[1] .

4- تركيز السلطة: في المجتمعات الريفية توجد نظم سياسية مختلفة تتخذ أشكالا متعددة من السلطة يكون لها الحق في اتخاذ القرارات وتقوم تلك النظم السياسية بوضع سياسة الدولة وتخطيط مشروعات وبرامج التنمية ، وقد يواجه القائمون على التنمية في القرية صعوبة في التعرف على القادة الذين يعملون معهم ومن لهم السلطة في المجتمع سواء أكانت السلطة رسمية أو غير رسمية أو من لهم المكانة الاجتماعية وقوة التأثير في المجتمع ، فالتعرف على القادة المحليين أمر ضروري لإمكان التعرف على المجتمع والظروف السائدة فيه، لأنه من الأفضل لتحقيق التنمية أن تتم من خلال القادة المحليين الموجودين بالفعل في المجتمع مهما كان وضعهم وإن كانوا من العوامل المعوقة للتنمية في المجتمع لشعورهم بأن التنمية تؤدي إلى ضعف سلطاتهم في المجتمع خاصة في حالة ظهور قيادات جديدة تعتمد عليها هيئات التنمية وقد تأخذ دورا أساسيا في المجتمع، وتقوم على

---

[1] (1) السيد رشاد غنيم: دراسات في المجتمع الريفي، مرجع سابق، ص 354.

اعتبارات تختلف عن الاعتبارات التي تقوم عليها القيادات التقليدية [1] (1).

5- الافتقار إلى استراتيجية واضحة للتنمية الريفية : تلك قضية اختلف حولها المهتمون بقضايا التخطيط والتنمية القروية على وجه الخصوص ، ونظرا لانشغال هذه الدول عشية استقلالها بقضايا سياسية قومية كمحاربة الاستعمار وتكوين جيوش وطنية وتأسيس صناعات قومية ، كان من الطبيعي أن تنحى التفكير في استراتيجية منفصلة للتنمية الريفية جانبا ولو مؤقتا في غمرة مرحلة التحول التي تبعت الاستقلال بما انطوت عليه من متغيرات محلية ودولية ، وقد نتج عن ذلك غياب استراتيجية واضحة للتنمية الريفية في معظم هذه البلدان بالرغم من قيمتها الحيوية في توجيه خطوات التنمية [2](2) .

6- برامج التنمية الريفية وافدة دائما من أعلى: طوال المراحل السابقة وبرامج التنمية الريفية تخطط وتصمم بشكل نمطي على

---

[1] **(1) سامية محمد فهى وآخرون: مرجع سابق، ص٨٨ ص ٥٩-١٣.**

(2) Benjamin. Higgins: Economic Development: prinicples Problems and policies North, N.Y. 1959, PP.401-402.

المستوى المركزي دون مراعاة لأية اعتبارات ثقافية أو بيئية نوعية ودون دراسات ميدانية للتعرف على تلك الفروق بين قرى الجمهورية، فتصميم المدرسة بالطوب الأحمر والمسلح الذي يبني في القاهرة هو نفس النموذج الذي يبني في قرية في أقاصي الصعيد..... وغيرها من المنشآت دون مراعاة للظروف المناخية على الأقل ، كما أن الريفيين لا يشعرون تجاه هذه الخدمات بأنها جزء منهم يجب تدعيمها والمحافظة عليها لغياب مشاركتهم في اختيارها والتخطيط لها وتنفيذها(1)[1] .

7- **إسقاط العوامل الاجتماعية والثقافية من الحسبان :** لا شك في أن للعوامل الثقافية والاجتماعية أهمية بالغة في عملية تنمية القرية ، فهي المفتاح لنجاح أي تنمية حقيقية سواء أكانت قومية أو ريفية ، ولكن يلاحظ أن المسئولين عن التنمية الريفية في مصر **لا يضعون في اعتبارهم تلك الخصائص الاجتماعية والسمات الثقافية المميزة لسكان القرية** ،فهناك بعض **القيم** وأنماط السلوك **لا تتماشى مع التنمية** ومتطلباتها ولكن يجب التعامل معها بحرص ونبرز سلبياتها، وفي المقابل توجد قيم

[1] (1) محمد صلاح بسيونى: مرجع سابق، ص٩٢.

وأنماط سلوك وتقاليد إيجابية كروح التعاون والجماعية في العمل يجب علينا أن ندعمها حتى لا تعرقل التنمية[1](1).

٨- غياب الوضوح الأيديولوجي والوعي والمشاركة : لا شك في أن عملية تنمية القرية ترتبط إلى حد بعيد بازدياد المشاركين من أبناء المجتمع في دفع عمليات التغيير وفي توجيهه ، ويعد **غياب المشاركة الشعبية الجماهيرية** من أهم المعوقات التي واجهت تجربة التنمية الريفية في مصر على فترات متعاقبة ، فالتنمية الحقيقية هي التي تعبر عن رغبات ومصالح الجماهير ، وترتبط عملية المشاركة إلى حد بعيد بدرجة الوعي التنموي ، وبذلك يمكن القول بأن تخلف البناء الاجتماعي والاقتصادي في فترة ما قبل الثورة من أهم العوامل التي أدت إلى تخلف الوعي لدى القاعدة الجماهيرية العريضة ، ولم تسهم الحركات الفكرية في تطوير ثورة ثقافية قادرة على تربية الوعي الجماهيري وتطويره للإسهام في عملية التغيير، كما غاب أيضا الوضوح الأيديولوجي

---

(2) Benjamin. Higgins : OP.Cit. P.294.[1]

لعدم فعالية التنظيمات القائمة على تطوير الوعي، ويلاحظ أنه في كل مرحلة من المراحل ارتبط التوجيه الأيديولوجي بفكر الحاكم، وانتهى و تغير بتغيره مما عرقل كل الجهود التنموية التي تمت بالقرية المصرية [1] .1

9- فقدان الثقة في المسئولين عن التنمية: وتلك أبرز معوقات التنمية القروية في مصر والتي ظهرت بصورة واضحة وأكدتها العديد من الدراسات، ولعل ذلك راجع إلى عدم وجود رؤية واضحة وموضوعية تحكم أسس ومعايير اختيار القائمين على تلك المشروعات التنموية والتي غالبا ما يتم اختيارها على أسس غير موضوعية نتيجة للممارسات غير الشرعية والمجاملات والمصالح الخاصة ، كل ذلك خلق نوعا من القيادات أو المسئولين التي

[1] (1) مريم أحمد مصطفى: مرجع سابق، ص ص 44 ٢- ٢٨٥.

تعبر عن رغبات خاصة وليست مصالح جماهيرية مشتركة تعبر عن اتجاهات ورغبات المواطنين [1] (1).

إن التحديات التي اتسمت بها عملية التنمية في القرية المصرية بدءا من عهد محمد على وحتى وقتنا هذا قد ترجع إلى غياب الاستراتيجية التنموية النابعة من واقع القرية المصرية ، وجعل الاهتمام بتنمية القرية اهتماما ظاهريا يهتم بالشكل العام دون أن يتطرق إلى الواقع الفعلي والتخطيط له وتحديد الأولويات بشكل عملي من أجل توفير الاستثمارات والموارد البشرية والفنية الملائمة لدفع عمليات التنمية ووضع أسسها الواقعية الصحيحة ، وهذا لا يعني أنه ليست هناك إيجابيات كثيرة وإنجازات ملموسة في هذا المجال ، لكن الذي قصدته الدراسة أن تبين أنه بقدر ما تم من إنجازات بقد ما كانت هناك إخفاقات وقصور نتج عن عدم أخذ مختلف الاعتبارات والعوامل في الحسبان والتمادي في

---

[1] (1) السيد رشاد غنيم: دراسات في علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص ٣٥٣.

نقل النماذج الأجنبية في التنمية القروية دون ابتكار أو تطوير نماذج تنمية ملائمة تحد من أسلوب إسقاط التنمية من أعلى فكرا وتخطيطا وتنفيذا .

وانطلاقا مما سبق يجب على المخططين والمثقفين والمهتمين بالتنمية في القرية المصرية أن يضعوا في اعتبارهم **كل الأبعاد الحيوية اللازمة لتنمية القرية المصرية** ، ولن يتأتى ذلك إلا **بفهم واع لعناصر البناء الاجتماعي الريفي**، ورفع كفاءة المستوى المتدني للخدمات وبخاصة الصحية والتعليمية ، والعمل بكل السبل على تفجير طاقات الشباب في القرية باعتبارها الشريحة النشطة وجوهر أي عملية تنموية ، وتصحيح علاقة الفلاح بالسلطة وبخاصة مع التنظيمات السياسية وغيرها ممن كان له دور كبير في انعدام الثقة بينه وبين الفلاح ، فلو تمكن المخططون والمهتمون بتنمية القرية من إنجاز تلك المتطلبات

أصبحت المشاركة بكل أنواعها طريقا مفتوحا أمام أبناء مجتمع القرية وتلك هي عصب العمل التنموي.

إن **المدخل الصحيح للتنمية القومية يبدأ من تنمية القرية** نظرا للارتباط العضوي بين المجتمع القروي الصغير والمجتمع القومي الكبير ، بجانب أن جذور التنمية القومية وأصولها تبدأ عادة من **تراب الواقع القروي** ، ومن أجل تحقيق تنمية ريفية حقيقية يجب **مراعاة** بعض الأسس والمعايير السوسيولوجية التي تكون بمثابة **شروط ينبغي توافرها** في عملية تنمية القرية وهي :

1- يؤكد المسئولون عن تصميم وتنفيذ **برامج التنمية الريفية** على ضرورة أن **تأتي مبادرة التنمية والتطور من القرويين أنفسهم** لما لديهم من مقدرة غير محدودة على تشكيل حياة جديدة لأنفسهم إذا أتيحت لهم المساعدة المناسبة من قبل أجهزة الدولة المعنية بتطوير المجتمع [1](١).

---

[1] **(1) كمال التابعي: دراسات في علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص ص٧٨-٧٩.**

٢- إن **الحوافز والقيم الدينية تعد دافعا أساسيا لدى الجماهير الريفية** فهي التي تحركهم وتستقطب تأييدهم وحماسهم بدرجة كبيرة ، كما أنها تمثل مصدر القوة والحركة في أغراض غير دينية وفي تطوير المجتمع وتحديثه، وهذا يتطلب وضع برنامج يكفل توجيه مسار الحوافز الدينية بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحقق تغيرات اجتماعية تنهض بالقرية [1](1).

٣- أن تنمية القرية يجب **أن تكون أساسا حركة شعبية** ، وألا يعتقد أن البرنامج مجرد مخطط أو مشروع رسمي ألقي على القرويين من جانب الحكومة وأن تنفيذه ليس سوى مسئولية الحكومة ، كما أن تنمية الاعتماد الذاتي تعد هدف من أهداف برامج تنمية القرية ، حيث إن من الضروري أن تحث القرويين على أن يعتمدوا على أنفسهم وينظروا إلى البرنامج الإنمائي على أنه برنامجهم ، فإذا كان لبرامج تنمية القرية أن تحقق قدرا من

---

(1) Durganand Sinha: op.cit. P.216.[1]

النجاح فإن عليها أن تبدأ أولا بحشد إمكانيات وطاقات الفلاحين ، وهذه هي البداية الحقيقية لأي تنمية ناجحة [1](1).

4- إن **القيم السائدة في المجتمع القروى** تنعكس في سلوك أفراده واتجاهاتهم وتشكل نظرتهم لما ينبغي أن تكون عليه صورة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، بجانب أن **القيم التخطيطية المستهدفة** التي يأتي بها البرنامج والخطط الإنمائية تكون متعارضة أحيانا مع القيم المجتمعية السائدة، هذا يعد تحديا كبيرا للتنمية. لذلك ينبغي على المخطط أن يضع ذلك في اعتباره من أجل **غرس القيم التخطيطية** في نفوس أفراد المجتمع وتدعيم القيم المعضدة للأهداف التخطيطية وإحلال القيم التخطيطية محل بعض القيم التقليدية المعوقة للبرنامج الإنمائي [2](2).

---

[1] (1) السيد الحسيني : مرجع سابق ص٣١٩ .

[2] (2) كمال التابعي: دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٨٣-84.

ولا شك في أن مراعاة الاعتبارات السابقة يمكننا من **مساندة التنمية الريفية وتخطيها** لكثير من التحديات والسلبيات التي تعترضها ويعطيها دفعة قوية في مسيرة التنمية الشاملة وبذلك تتحقق التنمية التي ينشدها كل مواطن في القرية المصرية.

تعقيب:

بعد أن عرضنا في هذا الفصل لقضيتين محوريتين تتعلق بالتنمية في المجتمع المصري بصفة عامة **والمجتمع الريفي** بصفة خاصة في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي والتكتلات الاقتصادية التي تشهدها دول العالم المتقدم، واتضح أن الاستقلال السياسي لم يفد تلك الدول النامية لأنه لم يحقق التحرر الفعلي الذي كانت تبغيه تلك الدول مما خلق لدى أبنائها نوعا من اللامبالاة وفقدان الثقة في الاستقلال الاقتصادي، وهذا أخطر ما في القضية لأنه يساعد على العزوف عن المشاركة ، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلات التنمية وزيادة عثراتها، ليس هذا فحسب بل أن الدور الذي لعبه الاستعمار وقدرته على **تزييف**

وعي مجتمعات العالم الثالث وإقناع مخططي التنمية في هذه الدول بأن اللحاق بركب الحضارة **وتقليدها ومحاكاتها** هو السبيل الوحيد لإنقاذ دول العالم الثالث من حالة الركود والتخلف الذي تعيشه، فالواقع يدلنا على أن **الفكر الغربي كان هدفه الأساسي هو إنقاذ النظام الرأسمالي** من المخاطر التي كان يتعرض لها، وخير شاهد على ذلك التجارب التنموية التي أخذت بهذه النظريات.

المراجع والمصادر

أولا: المراجع العربية

1- إبراهيم عبد الرحمن حسن عوده: المشاركة الأهلية والتنمية الريفية، بحث سوسيولوجي حول الدور الاجتماعي لجمعية تنمية المجتمع بقرية شيبه، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد السابع، ابريل، ١٩٩٢.

2- إبراهيم عامر: الأرض والفلاح المسألة الزراعية في مصر" مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٠٨.

٣- ابن خلدون: المقدمة، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

4- أحمد رأفت عبد الجواد: المشاركة الاجتماعية ودورها في تنمية المجتمع المحلى، دراسة ميدانية بوحدة قلوصنا. مركز سمالوط، بمحافظة المنيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب، جامعة المنيا، ١٩٧٨.

5- أحمد زايد: البناء السياسي في الريف المصري، تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

6- أحمد عبد الرحيم مصطفى: الأرض والفلاح في عصر محمد على، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، 1974.

7- أحمد منصور النكلاوى: النمط الحضري المدينة القاهرة، في ضوء أراء لويس ممفور، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٧١.

8- إسماعيل صبري عبد الله: نحو نظام اقتصادي عالمي، دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩.

9- السيد الحسيني : التنمية و التخلف، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، ١٩٩٣.

١٠- السيد الحسينى، محمد على محمد: الفروق الريفية الحضرية في بعض الخصائص السكانية " تحليل إحصائي" ، الحلقة الدراسية العلم الاجتماع الريفي في ج. م.ع، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧١.

11- السيد رشاد غنيم: المجتمع الريفي بين مفهومات الاقتصاد الزراعي وعلم الاجتماع، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٨٨.

12- السيد رشاد غنيم: دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧.

١٣- السيد محمد الرامخ: التحليل السوسيولوجي لبنية المجتمع المصري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧.

14- إمام سليم: المجتمع الريفي، دار الثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٥٩.

15- الن مونتجوى: الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

16- أنور عبد الملك: نهضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٠.

17- بريز: سكان المدنية، ترجمة محمد الجوهرى، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضرى، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٣.

18- بوتومور: تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، دار المعارف القاهرة، ط3، ١٩٧٨.

٢٠- ت. لينين سميث: أساسيات علم السكان، ترجمة محمد السيد غلاب، فؤاد إسكندر، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧١.

21- تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠: مؤشرات التنمية الدولية، تقرر البنك الدولي للتنمية الفقر، ترجمة مركز الأهرام الترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٠ .

22- ثرووت محمد محمد شلبي: التنمية والتريف، تحقيق القيم التنموية في المجتمع المصري المعاصر، تحليل نظري ودراسة ميدانية في علم اجتماع التنمية ، دار الوزان للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩١.

23- جمال زكى الإمام، نهى فهمي: بحث الاسكان الريفي، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثاني، المجلد الثانى، سبتمبر، ١٩٩٥.

24- جوبرج: الفروق الريفية الحضرية، دراسة في علم الاجتماع الحضرى، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ميادين عل الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

٢٥- حازم الببلاوي: في الحرية والمساواة، دار الشروق ، بيروت، ١٩٨٥ .

26- حسن الساعاتي، عبد الحميد لطفي: دراسات في علم السكان، دار المعارف، القاهرة، ط3، ١٩٧١.

٢٧- حسين زكي الخولي: الإرشاد الزراعي ودوره في تطوير الريف، دار المعارف ، القاهرة ،١٩٩٨.

٢٨- حسن على حسن: المجتمع الريفي والحضرى، دراسة مقارنة مبسطة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٣.

٢٩- حسين فهيم: بعض الاتجاهات الأنثروبولوجية في الدراسات القروية، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في ج. م. ع منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧١.

٣٠- حيدر إبراهيم: استراتيجية التنمية الريفية في الدول الخليجية، حالة دولة الإمارات كنموذج تنموي - دراسة منشوره ضمن أعمال ندوة تنمية المرأة الريفية في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٨٢.

٣١- خلاف خلف الشاذلي: برامج التنمية وتحول القرية إلى التبعية، دراسة ميدانية على قرية مصرية، مجلة كلية الآداب، جامعة المنيا، 1994.

32- دنكن وريس: الخصائص الاجتماعية للمجتمعات المحلية الحضرية والريفية، عرض محمد على محمد، المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة، المجلد الثالث، العدد الثالث، نوفمبر، ١٩٩٩.

33- عبد الباسط عبد المطي: الصراع الطبقي في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧.

34- عبد الباسط عبد المعطى: توزيع الفقر في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩.

35 - عبد الباسط عبد المعطى: في التنمية البديلة "دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠.

36 - عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٧.

37- عبد الباسط محمد حسن: البحوث الميدانية وأهميتها في التخطيط للتنمية الريفية في العالم العربي، المجلة الاجتماعية القومية المجلد السابع، العدد الثالث، سبتمبر، ١٩٧٠.

38 - عبد الباسط محمد حسن: علم الاجتماع الصناعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ،١٩٨٠

39 - عبد الحميد محمود سعد: المدخل المورفولوجي لدراسة المجتمع الريفي، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٧٨.

40 - عبد الحميد محمود سعد: الهجرة الداخلية والتكيف الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٧٢.

41- روبرت رد فيلد: المجتمع القروي وثقافته، ترجمة فاروق العادلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣.

42- روبرت مابرو الاقتصاد المصري ١٩٥٢- ١٩٧٣ ترجمة صلب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.

43- رؤوف عباس حامد: النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٣.

44 سالم عبد العزيز محمد: أثر إتاحة فرص التعليم على التغير الاجتماعي في القرية المصرية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧١.

45 - سامية سعيد إمام: من يملك مصر، دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية التنمية الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري، (١٩٧٤- ١٩٨٠) دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٩.

46- سامية محمد فهمي وآخرون: مدخل في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٩.

47- صلاح الدين منسى: تنمية القرية بين الاعتماد على الخارج والذات، دراسة سوسيولوجية القرية مصرية، دار التأليف، القاهرة، ١٩٨٩.

48- عبد الدايم أحمد الصاوى: تجربة الانفتاح الاقتصادي والتنمية الصناع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.

49- عبد المنعم شوقي: علم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1944.

50- عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة، مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة، ١٩٨٠.

51 - عبد المنعم شوقي وآخرون: معظمات ومقومات المشاركة الشعبية في الريف المصرى، جهاز السكان وتنظيم الأسرة القاهرة ١٩٨4 .

٥٢- عبد المنعم بدر: ريقنا النامى، دراسة مقارنة في علم الاجتماع، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، ١٩٨٢.

٥٣- عبد الهادي الجوهري: أصول علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٨.

54 - عبد الهادي الجوهرى: مدخل لدراسة المجتمع، دار الحكيم للطباعة القاهرة، ١٩٩٠.

55- على الدين هلال: التجديد في الفكر السياسي المصري الحديث، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠.

56- على بركات: تطور الملكية الزراعية في مصر "١٩١٩-١٨٨٢" وأثره على الحركة السياسية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩.

٥٧- على فؤاد أحمد: علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية بيروت ١٩٨١.

٥٨ - غريب محمد سيد أحمد: علم الاجتماع الريفي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية ١٩٩٩.

٥٩ - فاروق محمد العادلي: الاتجاهات المعاصرة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية بحث تحليلي نقدي "المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد العاشر، العدد الثانى، مايو، ١٩٧٣.

60- فاطمة علم الدين عبد الواحد: التطورات الاجتماعية في الريف المصرى قبل ثورة 1919، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨4.

61- فتح الله هلول: البلدان الريفية والحضرية في ج. م. ع، مطبعة جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٥٩.

62- فتح الله هلول: الخواص الاجتماعية للسكان الريفيين بالإقليم المصرى، مطبعة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٧٧.

63- فؤاد مرسي: هذا الانفتاح الاقتصادي، دار الثقافة الح القاهرة، 1984.

64 – فوزي عبد العظيم النجار: المنظمات الاجتماعية ودورها في التنمية دراسة تقويمية لجمعية تنمية المجتمع القرية تجاه بمحافظة المنوفية، رسالة ماجستير غير منشورة، كل الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٧.

65– فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية، مع بحث ميدانى لبعض العادات الاجتماعية في الجمهورية العربية المتحدة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.

66– فيليب رفلة، أحمد سامي مصطفى: الجغرافيا البشرية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٠.

67 – فينان محمد طاهر: مشكلة نقل التكنولوجيا، دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية، رسالة ماجستير منشورة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.

68– كمال التابعي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

69 – كمال التابعي: القيم الاجتماعية والتنمية الريفية، مكتبة النصر، القاهرة ط3، ١٩٩٣.

70– محمد الجوهري وآخرون: ميادين علم الاجتماع، دار الم القاهرة، ١٩٩٢.

71– محمد الغريب عبد الكريم: سيسيولوجيا السكان، مكتبة نهضة القاهرة ١٩٨٧.

72– محمد الغريب عبد الكريم: علم الاجتماع الريفي، مكتبة نهضة القاهرة، ١٩٨٨.

73– محمد حسين إسماعيل: دراسة تقويمية للجهود الذاتية في مشروعا في مشروعات تنمية

المجتمع المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة، ١٩٧١.

74- محمد خيري محمد: الريف والحضر وظاهرة الجريمة، دراسة نظرية وميدانية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٥

75- محمد شفيق: التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، ١٩٩٠.

76- محمد شفيق: التنمية والاقتصاد العسكري، مكتبة المعرفة. القاهرة ١٩٩٠.

77- محمد صلاح بسيوني: التحديات الاجتماعية التخطيط التنمية، دراسة مقارنة على نماذج من المجتمعات المحلية المخططة في بعض الدول الأفريقية، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية

الآداب، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية ١٩٧٧.

78- محمد صلاح بسيوني: مشكلات الوضع الراهن للتنمية الريفية في مصر الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الأول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

٧٨- محمد عاطف غيث: القرية المتغيرة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢.

79- محمد عاطف غيث: دراسات في المجتمع القروي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

80- محمد عاطف غيث وآخرون: دراسة نظرية ومرجعية للمجتمع الريفى، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السادس، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٩٩.

81- محمد عاطف غيث: علم الاجتماع وقضايا التنمية، مؤتمر علم الاجتماع والتنمية في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٣.

٨٢- محمد عاطف غيث وآخرون: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩.

83- كمال التابعى: دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعارف، القاهرة ١٩٩٣

84 – كمال المنوفى: الفلاح المصري ومبدأ المساواة، الهيئة المصرية العامة والكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.

84- مارستون. بيتس: الانفجار السكاني، دراسة في انتشار الشعوب وتكاثرها، فرانكلن، بيروت، ١٩٩٩,

85- مجدي محفوظ هلال معطيات استراتيجية في دائرة التنمية الشاملة، مطبعة مختار، أسيوط، ١٩٩٧.

86- محبوب الحق: ستار الفقر خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.

87- محبوب عطية القائد: مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي، منشورات جامعة عمر المختار البيضاء، ١٩٩٢.

88- محمد الجوهري وآخرون: دراسات في علم الاجتماع الريفي والبدوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥

89- محمد الجوهري، علياء شكري: علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٢.

90- محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية في العام الثالث، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.

٩٣- محمد عبد العزيز عجميه: التطور الاقتصادي، دار الجامعات الم الإسكندرية، ١٩٧٨

94- محمد عبده محجوب: الكويت والهجرة، دراسة للآثار الديمغرافية والاجتماعية للبترول في الخليج العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.

95 – محمود عبد الحميد حمدى، ناجي بدر إبراهيم: التغير في بناء المجتمع الريفي، مداخل نظرية وبحوث ميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠

96- محمود عبد الفضيل : التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢- ١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨

٩٧ - محمود عبد الفضيل: تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣.

٩٨- محمود عودة: القرية المصرية بين التاريخ و علم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٢.

٩٩ - محمود عوده: الوضع الحالي للدراسات الاجتماعية الريفية، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في ج. م. ع، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة، ١٩٧١.

100- مصطفى الخشاب : دراسات في علم الاجتماع الحضرى، مول البيان العربي، القاهرة، ١٩٩٢.

101- مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسة، الجزء الثاني، المر علم الاجتماع، مطبعة لجنة البيان العربية القاهرة، ١٩٥ المدخل الي اجتماعيات العالم.

102- نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعات الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩

103- نبيل عبد الحميد سيد أحمد: النشاط الاقتصادي للأجانب وأ المجتمع المصري ١٩٥٢. الهيئة المص العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.

104- نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، تر محمود عوده و آخرون، دار المعارف، القاهرة طه، ١٩٧٨.

105- هدى مجاهد، نهى فهمى: التنميط في المجتمعات القروية، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى ، منشورات المركز. القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧١.

106- محمود عوده: دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨،

107- محمود عوده السيد الحسينى: مجتمع القرية في الدول النامية "اتجاهات نظرية وبحوث واقعية"، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٧

108- مختار محمد أحمد الفولى: العادات والتقاليد المعوقة للتنمية في القرية المصرية، دراسة ميدانية على قريتين بمحافظة أسيوط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٠.

109- مرزوق عبد الرحيم: الهجرة الريفية الحضرية في ج. م. ع، أنماطها ودوافعها و الآثار المترتبة عليها، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧١.

110- مريم أحمد مصطفى: التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢.

111- موزه عبيد غباشى: المهاجرون والتنمية، دار الوفاء، القاهرة، ١٩٨٩.

112- مصطفى الخشاب وآخرون: أصول علم الاجتماع، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٩٢.

113-- جميل هلال: دراسات في الواقع الليبي، مكتبة الفكر، طرابلس، 2014م.

114- على الحوات: علم الاجتماع الريفى " دراسات ومفاهيم " منشورات فاليتا، مالطة، 1996م.

115- عبد الباسط عبد المعطى: اتجاهات النظرية فى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2012م.

116- عباس أحمد: المدخل التكاملي في دراسة المجتمع الغربي، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، 1976،

117- نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها ترجمة د/ محمود عودة وآخرون ومراجعة الدكتور محمد عاطف غيث، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة، 1980،

118- غريب سيد أحمد، السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1980م.

119- محمد مجدى حجازي: " الازمة الراهنة لعل الاجتماع في الوطن العربي " في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، الطبعة الثانية بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1989 .

120- محمد المرزوقى: مع البدو في حلهم وترحالهم، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984،

ثانياً : المراجع الاجنبية

121- Durganand sinha: Indian villages. In transition Associated Publishing House, New Delhi, 1969.

122- EL Gohary. Abd EL Hadi: Essays on sociology and social work, Nahdat EL shark, Cairo, 1999.

123- Gerard Bresse: urbanzation in the newly contries, plentical N.Y. 1966.

124- Hamed Ansari: Egypt the stolled of society, Cairo. The American universitey press, 1986.

125- John water bury: The Egypt of Nesser and Sadat. Princeton university Press. New York, 1983.

126- Jsef Gugler & w. G. Flanagan: urbanization and social change

in west A frica, cambridge university press, 1978.

127- Kup Karl M.: Rural Development Planning Systems Analysis working Method, Prager. Publishers. Inc. New York

128- L. Nelson: Rural sociology, second edition. Ameri can Book. Company, N.Y. 1955.

129- A. R. Desai: Rural Sociology in India Bombay, 1969. of urban Region, secand Wdition

130- Alvin Boskoff: the sociology of urban Res N. Y. 1970. and: Rural sociology. Mc Graw. Hill Bon

131- Alvin. L. Bertrand Rural Sociology Company, Inc., N. Y, 1958 urban civilization. Bombay. Asia

132- Anderson. N... our Industrial urban civilization publishing House. 1964. urban Religions. Appleton

133- Boskoff ALiver: the sociology of urban Religions century. Rofts, N. Y. 1962.

134- Brian J.L. Berry: The Human conseguen ces of organization century. London, Divergent Paths. Twentieth Bacumillon. 1973.

135- Chirs Dixon: Rural Development in the third world, Routledge Hell Inc., N. Y, 1995.

136- Daniel lerner: the passing of traditional society, modernizing the

middle East, third Edition, the Free Press, New York, 1966.

137- The ford Hault: Dictionary of modern sociology, Dihle Field Admme & Co., New Jersey, 1974.

138- V. G. Pons: Rural sociology in society, problems, London, 1962

139- W. S. Thompson: Population Problems, Fourth. edition, N. Y. 1953.

140- Walter. L. Slocim: Agricultural Sociology, Harpers Brothers Publishers, N.Y. 1960.

141- M. shafik: social Development. Definition obstac conponets, Manchester university of Manche

142- Nels Anderson: the urban community Aworld Per of Rural urban

Hault, Reinehard & winston, Inc., N. Y. 1963

143- P. sorokin and zimmerman: Principles of Rural sociology. N. Y. 1956. class straggle, zed press,

144- Peter Nore and trisa turner: oil and class straggle. Ze London. 1980.

145- R. N. Morris: urban sociology. N. Y. 1958.

146- Richard. H. Adams Jr..: Development and social change Rural Egypt, Syracuse university press. N. Y. 1986.

147- S.C. Dube: Indian Village, Fifth. Impression. Rout Ledge , &kegan Routed, London. 1965.

148- T.L smith; the sociology of Rural Life. N. Y. Harper and Bros. 1953

149- Taylor & Arthur R. Jones: Rural life and urbanized society. oxford university Press, New York, 1964.